التعاون العربى الأفريقى

ضرورة حيوية لمواجهة العولمة



تأليف

عبد القادر رزيق المخادمى

دار الفجر للنشر والتوزيع

التعـــاون العربي الأفـريقـي

ضرورة حيوية لمواجهة العولمة

التعاون العربي الأفريقي

ضرورة حيوية لمواجهة العولمة

تأليف
عبد القادر رزيق المخادمي

دار الفجر للنشر والتوزيع
2007

التعاون العربي الأفريقي

ضرورة حيوية لمواجهة العولمة

عبد القادر رزيق المخادمي

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2007 م

رقم الإيداع

10253

الترقيم الدولي **I.S.B.N.**

977 – 358 – 115 – 2

دار الفجر للنشر و التوزيع

4 شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة – القاهرة

ت : 6246252 (00202) ف : 6246265 (00202)

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

التعاون العربي– الإفريقي

الفصل الرابع

مؤسسات التعاون العربي- الإفريقي

الملاحــــق

مُقَدِّمَة

يبدو من خلال المتغيرات الدولية والإقليمية، وحقبة ما بعد الحرب الباردة (guerre froide)، والحرب العالمية التي تقودها الولايات المتحدة قد أبقت بظلالها على التعاون العربي- الإفريقي (Coopération arabo- africaine)، حيث لم يكن أحد يهتم بضرورة إحياء بضرورة إحياء صيغة العمل العربي- الإفريقي المشترك، التي تطوّر من (التضامن) إلى (التعاون) فيما بين السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، حتى بدا وكأنه مات بالسكتة القلبية دون أن يتحمس أحد لنجدته.

ومما لاشك فيه، أن بيئتنا العربية وما تطفح به من خلافات ساكنة ومتحركة، إلى جانب حربين في الخليج وكساد اقتصادي ملحوظ على الجانب العربي، قد كانت لها آثار سلبية في الموقف، لأن الجانب الإفريقي لازال يجتمع بانتظام، فهناك منظمة الإكواس في غرب لإفريقيا، والكوميسا في شرق إفريقيا، و السادك في الجنوب الإفريقي. بل إن تضامن الأفارقة تجاه العرب تجسّد بشكل يدعو للإعجاب والإكبار وذلك في سنة (1999م) في عهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فضلاً عن عقد قمة إفريقية استثنائية في سيرت بليبيا في سبتمبر سنة (1999م) برعاية قائد الثورة الليبية معمر القذافي لنفس أهداف التضامن الإفريقي.

إن أحد أهم معوقات التعاون العربي- الإفريقي (Coopération arabo- africaine) عدم وجود تنسيق مؤسسي، بالإضافة إلى عدم وجود ترتيبات

وأولويات تتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية. كما أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة (guerre froide) و(9/11) أدت إلى زوال شعارات التعاون والتضامن، لتظهر بدائل مثل دعوات التحول الديمقراطي (Transition démocratique)[1]، وترتيبات جديدة بشأن إنشاء أسواق مشتركة ومناطق جمركية وظهرت طموحات وخطط جديدة لتنظيم وترتيب العلاقات الإفريقية.

وفي سياق هذه الحقائق والتغيرات الجديدة، أصبح من الضروري إيجاد رؤية جديدة للتعاون العربي- الإفريقي، تنطلق من القبول المؤقت أو المرحلي بالواقع، من أجل تغييره والوصول إلى مستوى جديد، يرغب فيه ويريده الجانب العربي، من التعاون بين الجانبين، وهذا يتطلب وضع تصور عربي لما يريده الجانب العربي من التعاون الإفريقي، وبالتالي، تفعيل المواقف والسياسات التي يجب أن تستخدم لتحقيق أهداف وسياسات الجانب العربي في التعاون- خاصة أننا نعيش في عصر التكتلات الكبرى في العالم- من خلال الفضاء العربي- الإفريقي.

وانطلاقاً من ذلك يجب البحث عن مرتكزات جديدة، بل العمل على إيجاد صيغ عملية تقوم عليها الإستراتيجية العربية- الإفريقية، خاصة في زخم

---

[1] أنظر مؤلفنا، التحول الديمقراطي في لإفريقيا، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2006، مصر.

المستجدات العالمية وإرهاصاتها المتتالية، التي لا يبدو أنها تخصص لإفريقيا أو للعرب مكانة مرموقة في التوازنات الدولية (équilibre internationaux) .

إن ما يميز المرحلة العالمية في وقتنا الراهن هو انحسار المواجهة الأيديولوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتراجع الحرب الباردة (guerre froide) والساخنة بينهما عن انتصار الليبرالية الرأسمالية، وانقياد العالم برمته لهيمنة قطب واحد، ولاعب منفرد في الساحة الدولية – ولو مؤقتاً– وآثار ذلك على العرب وإفريقيا من عدة جوانب.

إننا نعيش اليوم مرحلة ما بعد عد النظام الدولي القديم (ancien ordre international) إلى نظام عالمي جديد، أو ما يعرف **بالفوضى البنّاءة** (anarchie constructif)، خاصة بعد هجمات (9/11)، التي شكلت مفاصلة حاسمة في التاريخ، لأن ما استتبع ذلك الزلزال من أحداث هو الذي مهد للراهن الأمني والسياسي الذي يعيشه العام اليوم من أقصاه إلى أدناه.

وأمام ما سيعرفه العالم من صراعات المستقبل ومؤهلاته، وهي بلا شك، صراعات اقتصادية بالدرجة الأولى لا تقدر عليها الكيانات الصغرى ولا

تحتمل أعباءها الاقتصاديات الوطنية منفردة، يبقى من الضروري إعادة بعـــث إستراتيجية الحوار العربي- الإفريقي، والاســـتجابة إلى تطلعـــات الـــشعوب والتاريخ والجغرافيا.

عبد القادر رزيق المخادمي

(الجزائر)

الفصل الأول

مدخل تعريفي

تمهيد:

عرف العرب القارة الإفريقية عبر التاريخ من خلال التجارة، وهي علاقات توثقت واستقرت عبر الزمن. وما يربط إفريقيا والعالم العربي يتجاوز مفهوم **العلاقات**، ذلك أن ما يربط بين العرب والأفارقة من صلات وثيقة يتجاوز العلاقات إلى الروابط وما ترمي إليه هذه الدلالة من مدلول أشد وثوقا وأدعم صلة من مجرد العلاقة، ويكفي أن عددا كبيرا من العالم العربي يقع في القارة الإفريقية (9 دول) [1]، وهذا الشق الدبلوماسي للترابط العربي مع إفريقيا في معناه الضيق، وأن هناك شقًا نفسيًا وسياسيًا وفكريا يمثل الجانب الحقيقي الملموس للصلات الوثيقة التي تشد العالم العربي بالقارة الإفريقية.

وبالتالي، فالتاريخ، سجل في أغواره السحيقة تلك الصلات التي كانت تربط الشعوب الإفريقية مع الشعب العربي، التي امتدت منذ أجيال بعيدة وشاطرت التاريخ قدمه. فكانت الهجرات المتبادلة بين الساحل الشرقي لإفريقيا وبين الجزيرة العربية قد مكنت إلى قيام روابط المصاهرة والمشاركة في الحياتين الفكرية والحضارية.

أيضا، كانت الأبواب الشرقية للقارة مداخل خير وبركة حملته إليها الأفواج العربية حين أقبلت مهاجرة قبل آلاف السنين. وكذلك الحضارة الإسلامية (Civilisation musulmane) حين جاءت في مطلع القرن الحادي

[1] الدول المعنية هي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، السودان، الصومال، جيبوتي، ليبيا، مصر.

عشر واستوعبها الشعب الإفريقي في نقطتين رئيسيتين في الشمال والـــشرق، بحيث استنبط من ذلك الاستيعاب مع مزجه بتقاليد متوارثة وحضارة متألقة، ثم أخرج من ذلك المزج تلك الحضارة التي عرفها التاريخ في شمـــال إفريقيـــا بالحضارة الفاطمية، وأخرج أيضا ذلك اللون من الحضارة الذي تتبدى آثاره اليوم على ساحل القرن الإفريقي.

لقد تآزر العرب مع الإفريقيين في صد الهجمات التي حاول البرتغاليون بها فرض سلطانهم على الساحل الشرقي لإفريقيا، وبالتالي، لاريب حـــين يـــتم الربط بين قيام تلك الممالك وبين العرب، لأن ذلك يتمـــشى مـــع المنطـــق التاريخي حيث أن ارتباط الكيان السياسي الإسلامي في ذلك الوقت، كـــان متمركزا حول المجتمع العربي.

وفي التاريخ الحديث، وعلى الرغم من المحاولات المستميتة المتعددة الـــتي بذلها المستعمر خلال قرن من الزمان بفصل العالم العربي عن القارة الإفريقية، وجعل الصحراء الإفريقية العقبة الرئيسية والحد النـــهائي لإمكـــان امتـــداد الروابط، رغم ذلك كله، فإن المعاناة النفسية التي اشترك فيها العالم العربي مع الشعوب الإفريقية قد زادت من الرابطة الشعورية (lien émotionnel) الـــتي قامت بينها.

وبمرور الأيام، لم تلبث العواصم العربية عامة، والعربية الإفريقية خاصة أن أضحت منذ استكمال تحررها مركزًا للإشعاع الفكري والتحـــرري لـــسائر الشعوب الإفريقية، خاصة بعد جهود جامعة الـــدول العربيـــة (Ligue des

Etats Arabes)، بوصفها منظمة بين حكومات، في سبيل تثبيت أوامر التعاون ودعم الروابط مع الدول والشعوب الإفريقية. وقد اتخذت الجامعة العربية منذ نشأتها سنة (1946م) منهجا بناء في هذا السبيل استهلته بقرار مجلسها الذي اتخذته في دورته الخامسة بتأييد مبدأ تنمية الحريات، وتذكير الدول أعضاء الأمم المتحدة بضرورة خضوع الدول القائمة بالإدارة لنظام الوصاية.[1]

وحرص مجلس الجامعة – آنذاك – على تأييد الحركات التحررية في القطاعات الإفريقية المكافحة فأيد قضايا الكاميرون وكينيا والصومال، وحث الدول الأعضاء على الوقوف بجانب هذه القضايا في مجال الأمم المتحدة.[2]

وأرست جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) أسس التعاون بين العالم العربي ودعم الترابط، ولخصها مجلس الجامعة في المبادئ الآتية:[3]

1) – أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية،

2) – تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية، .

---

[1] قرار رقم 134 (دورة5)، 1946/12/11.

[2] كينيا-35/917/588/الكاميرون 61442/-1958/4/27- الصومال1598 -1959/9/07.

[3] قرار رقم605-1953/09/07.

3) – قيام الأمانة العامة على دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقة بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الإفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال.

وعلى أساس هذه القواعد أوصى المجلس باشتراك الدول الأعضاء في مؤتمر جاكرتا سنة (1953م) [1] ثم في المؤتمر الإفريقي في باندونغ سنة (1955م) .[2]

والجدير بالذكر، أن جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) حرصت على دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية خاصة، ورسمت القواعد العامة لهذه العلاقات.[3]

---

[1] قرار رقم829-1954/12/16.

[2] قرار رقم923-1955/03/31.

[3] قرار رقم1393(دورة28)، 1957/11/17 وهذا نصه: ((يقر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الآتية: نظرت لجنة الشئون السياسية مذكرتيّ الأمانة العامة والأمانة العسكرية والمذكرات المصرية والعراقية والسعودية، بشأن دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية وتوصي بما يلي:

أولا: العناية بتعميم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي في هذه البلاد،

ثانيا: إنشاء مكاتب للجامعة فيها،

ثالثا: تنظيم التعاون بين البعثات العربية والجاليات العربية في جنوبي إفريقيا، وسائر البلاد الآسيوية والإفريقية. (إفريقيا وراء الصحراء)، مرجع سبق ذكره ص367.


رئيس الجمهورية الجزائرية

المبحث الأول

تحديد المصطلحات[1]

سنحاول تحديد عدة مصطلحات أرى أنه من الضرورة بمكـــان، معرفـــة معناها واستخداماتها كموقف علمي، حتى لا نقفز على مراحل ونـــصل إلى استنتاجات خاطئة، فالمصطلح في السياسة سلاح خطير. والمصطلحات هي: **الدول العربية، والدول العربية – الإفريقية، والعلاقات العربية –الإفريقية، والحوار العربي– الإفريقي**، وذلك كالتالي:

المطلب الأول

الـــدول العربيـــة

ونقصد بالدول العربية تلك الدول المستقلة، كاملة العضوية في جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes)، ومنظمة الأمم المتحدة (ONU)، وتقع أراضيها في قارتي آسيا وإفريقيا.

---

[1] السياسة الدولية (مجلة دورية متخصصة)، العدد45، يوليو سنة 1976، القاهرة. نقلا عن دراسة تم إلقاؤها ومناقشتها في مؤتمر عن الحوار العربي– الإفريقي الذي نظمته وزار الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي كان مقررا عقده في مارس سنة1975، ليؤجل إلى مارس شنة1976، ثم إلى ديسمبر سنة1976.

المطلب الثاني

الدول العربية – الإفريقية

وهي تلك الدول الأعضاء بجامعة الـدول العربيـة (Ligue des Etats Arabes)، وأيضا الأعضاء بالاتحاد الإفريقي (U.A)، أي تلك الدول التي تقع أرضيها في قارة إفريقيا، والتي يطلق عليها أحيانا الدول الإفريقية الناطقة باللغة العربية، [1] وهي: **الجزائر، مصر، السودان، جيبوتي، الصومال، ليبيا، تونس، موريتانيا، المغرب.**

[1] المرجع السابق، ص55.

المطلب الثالث

العلاقات العربية – الإفريقية

ويقصد بها تلك العلاقات المتبادلة قديما وحديثا بين الشعوب العربية في آسيا وإفريقيا وبين الشعوب في إفريقيا، خلال التاريخ الطويل للحضارات والهجرات وللحروب وللانتشار الثقافي والديني، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المستقلة تظهر على الخريطة الآسيوية والإفريقية، ونشأت علاقات متبادلة ومتميزة بين هذه الدول العربية والدول الإفريقية، والتي تمت على مستوى ثنائي وبطرق مباشرة وغير مباشرة، كما تمت عبر العمل والتضامن المشترك في المنظمات الدولية والإقليمية في **منظمة الأمم المتحدة (ONU)، وفي مؤتمرات عدم الانحياز، وفي حركة الوحدة الإفريقية، وفي مؤتمرات الدول الفقيرة..الخ.**

المطلب الرابع

الحوار العربي– الإفريقي

وهو أيضا، جزء لا يتجزأ من العلاقات المتبادلة بين الدول العربية والدول الإفريقية بوجه عام، ولكن سنحاول القيام بالتفرقة – ولو بخط وهمي – بين العلاقات العربية – الإفريقية، والحوار العربي– الإفريقي، وأساس التمييز بين العلاقات والحوار هو الأساس الزمني.

إذن، الحوار العربي- الإفريقي مصطلح حديث نسبيا شاع استعماله في الفكر العربي منذ حرب (1973م) بين العرب وإسرائيل، أي أن هذا الحوار وليد فترة زمنية معينة وأوضاع خاصة مستجدة، وطرفا العلاقة في الحوار ليس الدول فرادى وإنما طرف العلاقة هما المنظمتان الإقليميتان وهما جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) والاتحاد الإفريقي (U.A)، وكل منهما تمارس دورها في هذا الحوار طبقا لقرارات أصدرتها الهيئات والمجالس الشرعية في تنظيم كل منهما تعبيرا عن إرادة جماعية للأعضاء لكل منظمة من المنظمتين.

والحوار العربي- الإفريقي، يستهدف قضية محددة حتى الآن، وليس تعاملا دوليا عاديا. يهدف للتنسيق والتعاون العام كما يحدث في التشاور بين المنظمات والمجموعات الإقليمية والدولية، إنما هدفه المحدد هو قضية التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) منذ سنة (1973م). واختيار سنة (1973م) لم يكن اعتباطيا وإنما تم عن عمد، ففي هذه السنة اجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في مايو سنة (1973م)، وبمناسبة العيد العاشر لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) قرر الرؤساء إصدار الإعلان الإفريقي اقتناعا منهم بأن الكفاح من أجل تحرير القارة يرتبط ارتباطا وثيقا بتنميتها ورفاهية شعوبها.

المبحث الثاني

معلومات أساسية عن العالم العربي

يقع الوطن العربي، وهو أهم مناطق العالم إستراتيجية في جنوب غربي القارة الآسيوية وفي القسم الشمالي من القارة الإفريقية. يحدّه من الشرق الخليج العربي وجبال زاغروس التي تهيمن على سهول دجلة والفرات[1]، ومن الجنوب المحيط الهندي ومرتفعات إثيوبيا وسلسلة الجبال الجنوبية الغربية في السودان (سلسلة جبال مره)، وجبال ليبيا الجنوبية (تيسبتي) والجزائر (جبال الهقار) والمنخفض الصحراوي، ونهر السنغال، أما من الغرب فيحدّه المحيط الأطلسي، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط وسلسلة جبال طوروس والمرتفعات الأناضولية. وتقدر المسافة التي تفصل أقصى الحدود الجنوبية (السودان) بحوالي (4800كلم)، بينما تقدر بـ(8000كلم) المسافة التي تفصل أقصى الشرق (الخليج العربي) عن أقصى الغرب (المحيط الأطلسي) .

وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي (13) مليونًا و (487) ألفًا و (814) كلم مربع، تقع (22%) تقريبًا من هذه المساحة في آسيا و (78%)، وأقل نسبة نمو في لبنان (1.38%)، ثم في تونس (1.15%) .[2]

ويتوزع سكان الوطن العربي حسب الفئات العمرية التالية:

[1] د. قاسم سلام، البعث في الوطن العربي، منشورات العالم العربي بباريس.ISBN;2-86584-003-4
[2] WWW.ALJAZEERA.NET-1-5-2006.

الفئة	النسبة
14-0	%18.38
56-15	%4.58
56 فما فوق	%3.5

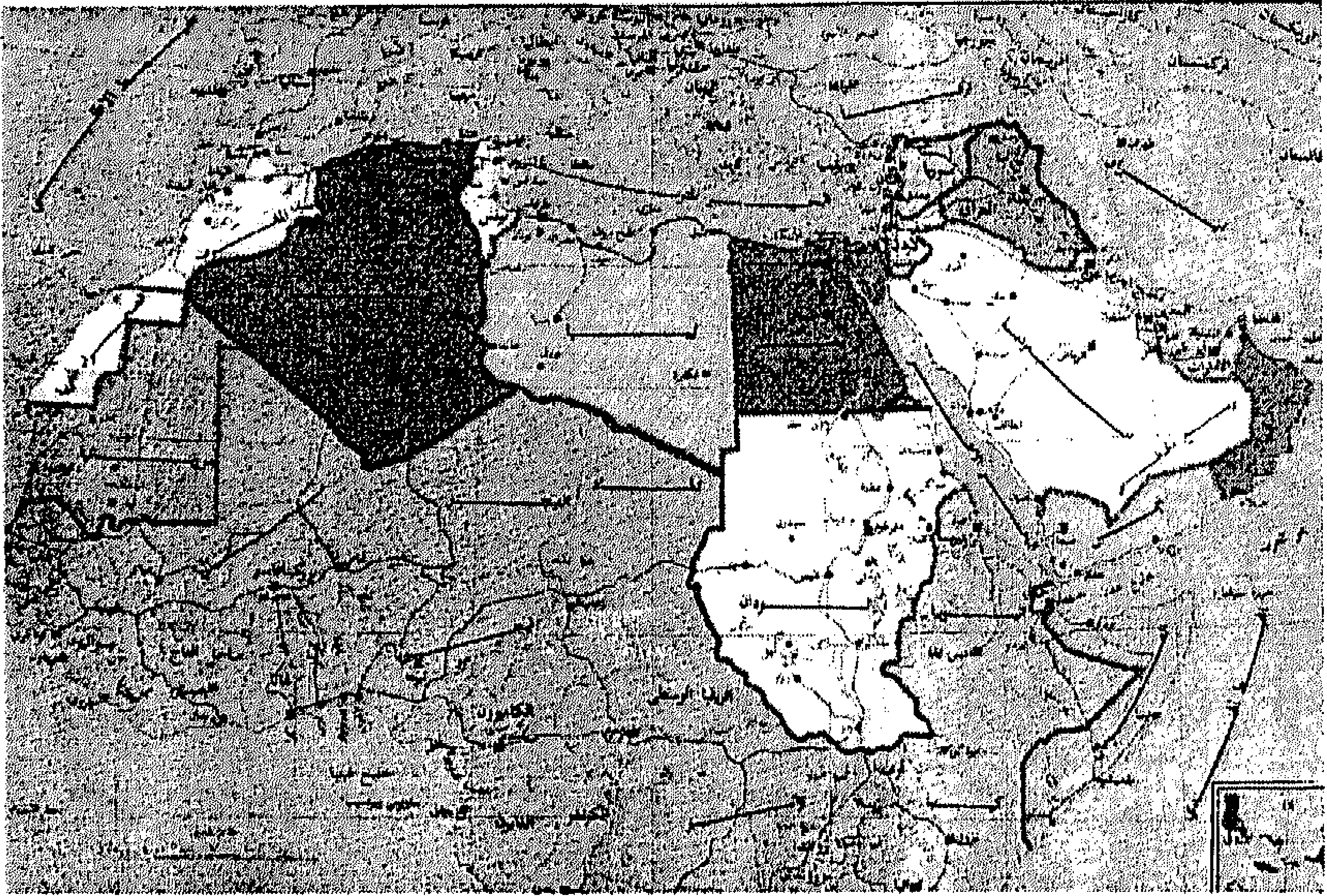
ويبلغ معدل الولادات في الوطن العربي (29.38) لكل ألف نسمة، بينما معدل الوفيات (7.17) لكل ألف نسمة. أعلى معدل وفيات الأطفال يسجّل في الصومال (123.97) لكل ألف مولود حي، وفي جيبوتي (101.5) حالة وفاة لكل ألف طفل حي، أما أقل معدل فهو في الكويت حيث يبلغ (11.82) حالة وفاة لكل ألف مولود حي، ثم الإمارات حيث تبلغ (16.68) حالة لكل ألف مولود حي.

ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي (45.82%)، وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى (86.6%) تليها لبنان (86.4%)، ويسجل أقل معدل في اليمن (38%) من سكان الوطن العربي.

من الناحية الاقتصادية تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي (3.63%) من مساحته، و (30%) من هذه المساحات تقع في حوض النيل، و (44%) تقع في اتحاد المغرب العربي، و (22%) في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية.

أما صادرات الوطن العربي فتعتمد بالدرجة الأولى وبشكل أساسي على النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام، ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية،

ويستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ووسائل النقل..الخ. ويصدر إجمالاً ما قيمته (267.58) مليار دولار، وتبلغ وارداته ما قيمتـــه (171.06) مليـــار دولار. ويمتلك الوطن العربي ثروات طبيعية هائلة، فينتج مـــثلاً (60%) مـــن الإنتاج النفطي العالمي، ولديه أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي.



خريطة الوطن العربي

المبحث الثالث

معلومات أساسية عن إفريقيا[1]

تعتبر إفريقيا من أقدم قارات المعمورة وتمتلك موارد طبيعية وبشرية تؤهل دولها لمكانة تختلف جذريا عما هي عليه الآن، وإفريقيا، هي القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي (30) مليون كلم². وتملك دولها التي يصل عددها إلى (54) دولة خصائص مشتركة إلا أنها تختلف اختلافا بينا في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية. فنيجيريا هي أكبر دولة من حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بحوالي (111.5) مليون نسمة (عام 2000) بينما يوجد سبع دول مستقلة في القارة لا يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة، وتعد سيشيل هي الدولة الأصغر من حيث عدد السكان الذين قدروا بحوالي (77) ألف نسمة. أما إجمالي عدد سكان القارة فيصل إلى حوالي (5.783) مليون نسمة (عام 2000) .

ويعيش ثلثا سكان القارة الإفريقية على الزراعة. ورغم أنها قارة ضخمة المساحة حيث تبلغ كثافتها السكانية (22) نسمة لكل كيلو متر مربع، إلا أن هذه الكثافة في الأراضي الزراعية تصل إلى (163) نسمة لكل كيلو متر مربع، ومتوسط معدل الزيادة السكانية في القارة يصل إلى حوالي (2.9%) سنوياً مما

---
[1] www.aljazeera.net.13/10/2005

يمثل ضغطا سكانيا على الأراضي الزراعية، ويدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن حتى لو كانت فرص العمل ضعيفة.

وفيما يتعلق بالأصول العرقية للسكان فهناك عدة أجناس بشرية ممثلة في القارة. ويمثل الزنوج غالبية السكان (حوالي 70%) يليهم الجنس المغولي الذي يتركز في مجموعة الجزر الواقعة جنوب شرق القارة، فالجنس القوقازي الذي يتركز في شمال إفريقيا بين العرب والبربر وفي القرن الإفريقي، ثم الأقزام وهم السكان الأصليون للجنوب الإفريقي.

كما تنتشر في القارة عدة لغات حيث تشمل القارة بصفة عامة ست مجموعات لغوية رئيسية هي: اللغات الزنجية التي يتعامل بها الجنس الزنجي الذي ينتشر في غرب وجنوب ووسط القارة، واللغات الحامية السامية (الإفريقية الآسيوية) التي يتحدث بها البربر والعرب والجماعات الموجودة في شمال القارة، ولغة وسط الصحراء وهي لغة انتقالية بين اللغتين، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزنوج الحقيقيون في أعالي النيل، ولغة الملايو بولونيز التي يتحدث بها المغول، ولغة الكوي سان وهي لغة الأقزام. هذا بالإضافة إلى بعض اللغات التي تطورت للتعامل التجاري (لغة السواحيلي في شرق القارة، ولغة الهوسا في الغرب) .

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية في القارة الإفريقية نجد اختلافاً واسعاً في مستويات التعليم ونسبة الأمية بين دول القارة، حيث تصل نسبة الأمية إلى أقل معدل لها في دول مثل: موريشيوس (16%) وزيمبابوي (12%)

بينما تصل إلى أعلى معدلاتها في دول مثل: بوركينافاسو (77%) وجامبيا (65%) والنيجر (85%) . كذلك يختلف متوسط العمر المتوقع والذي تناقص في بعض الدول التي بدأت تعاني من انتشار مرض الإيدز مثل زيمبابوي.

وأخيرًا تختلف دول القارة فيما تتميز به من موارد اقتصادية طبيعية. فبعض الدول في الجنوب الإفريقي تتميز بوفرة مواردها (جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) مقارنة بدول أخرى تتميز بضعف الموارد (النيجر والصومال) .

على الرغم من أن إفريقيا كانت من أولى المناطق التي تم اكتشافها من جانب الأوروبيين إلا أنها من الناحية الواقعية كانت آخر المناطق اكتشافا من حيث تقدير ثرواتها الطبيعية، حيث كان التركيز الأوروبي قاصرا في البداية على نقل العبيد من القارة الإفريقية عبر المحيط الأطلنطي إلى العالم الجديد في الأمريكيتين ثم بدأت القوى الاستعمارية في إطار تكالبها الاستعماري على أفريقيا بالاهتمام بالثروات الضخمة غير المكتشفة في القارة ومواردها المعدنية والزراعية. فمنذ بداية السيطرة الاستعمارية (Domination coloniale) مع سيطرة البلجيكيين على دولة الكونغو الحرة كان الهدف الأساسي استغلال الثروات الغنية لهذه المنطقة.

وفى جنوب أفريقيا أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بعد اكتشاف الماس ثم الذهب فيها. وفى بعض المستعمرات في كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليا) كان التركيز على السيطرة على الأراضي الزراعية، وبالتالي

كان الهدف النهائي من الاستعمار (Colonialisme) في القارة على اختلاف مصادره هو استغلال مواردها.

وظهرت نتيجة هذا الاستتراف بعد رحيل القوى الاستعمارية عن القارة في ستينيات القرن العشرين حيث استقلت الدولة الإفريقية لتجد نفسها دولا فقيرة حتى إذا كانت تملك موارد زراعية أو معدنية، ووجدت نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية (Etats colonialistes) السابقة لعدم تعودها على استغلال مواردها.

ويوضح الجدول التالي نصيب القارة الإفريقية من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام التعدينية والزراعية وأهم الدول المنتجة لها.

السلعة	نصيب القارة من الناتج العالمي	أهم الدول المنتجة
الكروم	%33	جنوب إفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي
الكوبالت	%33	الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب أفريقيا
الماس	%95	الكونغو، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا

		الوسطى، غينيا، زامبيا
الذهب	%65 - 50	غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زيمبابوي
البلاتينيوم	%90	جنوب إفريقيا، الغابون، غانا، المغرب
اليورانيوم	%25 - 20	جنوب إفريقيا
الكاكاو	%65	الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا

ورغم هذه الوفرة في الموارد الطبيعية إلا أن اقتصاديات دول القارة الإفريقية في أغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي (Economie mondiale) .

يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن القارة الإفريقية في أواخر التسعينيات كانت تضم (12.5%) من مجموع سكان العالم (736) مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كانوا يمثلون (5.8) مليارات نسمة)، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي(1.6%) . وهذه الفجوة السابقة ليست ناتجة عن ضعف في الموارد الاقتصادية إنما تنتج من عدم القدرة على استغلالها، فالعديد من الدول الإفريقية تعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي. فدول مثل: الجزائر وأنجولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا

ونيجيريا على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام للحصول على حوالي(70 - 95%) من النقد الأجنبي، وبوتسوانا تعتمد على تصدير الماس للحصول على (80%) من النقد الأجنبي وكذلك زامبيا التي تعتمد على تصدير النحاس للحصول على (80%) من النقد الأجنبي، وتعتمد النيجر على اليورانيوم الذي يدر لها (96%) من النقد الأجنبي، إلى غير ذلك من الأمثلة. وبذلك فإن هذه الدول تواجه مشكلة التنوع ومن الصعب حلها في ظل وضع التبعية المتميز به هذه الدول والذي عملت الدول الاستعمارية (Etats colonialistes) السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.

ونتيجة لذلك فإن القارة الإفريقية تتراجع مكانتها اقتصاديا مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية، فمن بين تسع وأربعين دولة هي الأقل نموا في العالم - حسب تصنيف الأمم المتحدة عام (2001م) - هناك أربع وثلاثون دولة إفريقية منها دول إفريقية جنوب الصحراء.



خريطة إفريقيا

الفصل الثاني

العرب والأفارقة عبر التاريخ

المبحث الأول

بداية الاتصال الإفريقي

عرف العرب القارة الإفريقية عبر التاريخ من خلال التجارة، وهي علاقات توثقت واستقرت عبر التاريخ. وما يربط إفريقيا والعالم العربي يتجاوز مفهوم " العلاقات"، ذلك أن ما يربط بين العربي والأفارقة من صلات وثيقة يتجاوز العلاقات إلى الروابط وما ترمي إليه هذه الدلالة من مدلول أشد وثوقا وأدعم صلة من مجرد العلاقة، ويكفي أن عددا كبيرا من العالم العربي يقع في القارة الإفريقية (9 دول) *. وهذا الشق الدبلوماسي للترابط العربي مع إفريقيا في معناه الضيق، وإن هناك شقا نفسيا وسياسيا وفكريا يمثل الجانب الحقيقي الملموس للصلات الوثيقة التي تشد العالم العربي بالقارة الإفريقية.

وبالتالي، فالتاريخ سَجّل في أغواره السحيقة تلك الصلات التي كانت تربط الشعوب الإفريقية مع الشعب العربي. امتدت منذ أجيال بعيدة وشاطرت التاريخ قدمه. فكانت الهجرات المبادلة بين الساحل الشرقي لإفريقيا وبين الجزيرة العربية قد مكنت إلى قيام روابط المصاهرة والمشاركة في الحياتين الفكرية والحضارية.

---

* الدول المعنية: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، السودان، الصومال، جيبوتي، ليبيا، مصر.

أيضا، كانت الأبواب الشرقية للقارة الإفريقية مداخل خير وبركة حملته إليها الأفواج العربية حين أقبلت مهاجرة قبل آلاف السنين. وكذلك الحضارة الإسلامية (Civilisation musulmane) حين جاءت في مطلع القرن الحادي عشر واستوعبها الشعب الإفريقي في نقطتين رئيسيتين في الشمال والشرق، بحيث استنبط من ذلك الاستيعاب مع مزجه بتقاليد متوارثة وحضارة متألقة، ثم أخرج من ذلك المزج تلك الحضارة التي عرفها التاريخ في شمال إفريقيا بالحضارة الفاطمية، وأخرج أيضا ذلك اللون من الحضارة الذي تتبدى آثاره اليوم على ساحل القرن الإفريقي.

لقد تآزر العرب مع الإفريقيين في صدّ الهجمات التي حاول البرتغاليون بها فرض سلطانهم على الساحل الشرقي لإفريقيا، وكيف قامت ممالك إسلامية قرونا من الزمان على الساحل الغربي لإفريقيا، وبالتالي، لا ريب حين يتم الربط بين قيام تلك الممالك وبين العرب، لأن ذلك يتمشى مع المنطق التاريخي حيث أن ارتباط الكيان السياسي الإسلامي في ذلك الوقت، كان متمركزا حول المجتمع العربي.

وفي التاريخ الحديث، وعلى الرغم من المحاولات المستميتة المتعددة التي بذلها المستعمر خلال قرن من الزمان لفصل العالم العربي عن القارة الإفريقية، وجعل الصحراء الإفريقية العقبة الرئيسية والحد النهائي لإمكان امتداد الروابط، رغم ذلك كله، فإن المعاناة النفسية التي اشترك فيها العالم العربي مع

الشعوب الإفريقية، قد زادت من الرابطة الشعورية (lien émotionnel) التي قامت بينها.

وبمرور الأيام، لم تلبث العواصم العربية عامة، والعربية الإفريقية بخاصة بعد أن أضحت منذ استكمال تحررها مركزا للإشعاع الفكري والتحرري لسائر الشعوب الإفريقية، سيّما بعد جهود جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes)، بوصفها منظمة بين حكومات، في سبيل تثبيت أواصر التعاون ودعم الروابط مع الدول والشعوب الإفريقية. وقد اتخذت الجامعة العربية منذ نشأتها سنة (1946م) منهجا بناء في هذا السبيل استهلته بقرار مجلسها الذي اتخذته في دورته الخامسة بتأييد مبدأ تنمية الحريات، وتذكير الدول أعضاء الأمم المتحدة بضرورة خضوع الدول القائمة بالإدارة لنظام الوصاية.[1]

وحرص مجلس الجامعة-آنذاك- على تأييد الحركات التحررية في القطاعات الإفريقية المكافحة فأيد قضايا الكاميرون وكينيا والصومال، وحث الدول الأعضاء على الوقوف بجانب هذه القضايا في مجال الأمم المتحدة.[2]

وأرست جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) أسس التعاون بين العالم العربي ودعم الترابط ولخصها مجلس الجامعة في المبادئ التالية:[3]

---

[1] قرار رقم134 (دورة5)، 1946/12/11.

[2] كينيا-588/917/53/الكاميرون1442، 27//58/4-الصومال1598، 59/9/7.

[3] قرار رقم605-1953/9/7.

- أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية،
- تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية،
- رجاء دراسة الأمانة العامة دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقة بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الإفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال.
- وعلى أساس هذه القواعد أوصى المجلس باشتراك الدول الأعضاء في مؤتمر جاكرتا سنة (1953م) [1]، ثم في المؤتمر الإفريقي في باندونغ سنة (1955م) [2].

والجدير بالذكر، أن جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) حرصت على دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية خاصة، ورسمت القواعد العامة لهذه العلاقات.[3] وعنيت الجامعة بأن

---

[1] قرار رقم829-1954/12/16.

[2] قرار رقم923-1955/3/31.

[3] قرار رقم1393(دورة28)، 1957/11/17وهذا نصه:

" يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية:

نظرت لجنة الشؤون السياسية مذكرتي الأمانة العامة والأمانة العسكرية والمذكرات المصرية والعراقية والسعودية، بشأن دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية وتوصي بما يلي:

أولا: العناية بتعميم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي في هذه البلاد،

تقوم روابط دولها الأعضاء مع البلدان الإفريقية على دعائم من ثقافة وتعاون اقتصادي، وهكذا أوصت الدول الأعضاء بها على تخصيص المنح الدراسية للطلبة الإفريقيين في معاهدها.[1] ولم تلبث بعد أن أنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU)، أن اتخذت الجامعة التدابير التي من شأنها إرساء أسلوب من التعاون المثمر في تلك اللجنة.

وفي المجال السياسي، اتخذت الجامعة والدول الأعضاء بها موقفا حاسما تجاه محاولات فرنسا لتفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية، وصدر قرار المجلس في الدار البيضاء ينص على:

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي:

نظرت اللجنة السياسية ببالغ الاهتمام طلب المملكة المغربية إدراج موضوع القرار الفرنسي بإجراء التجارب الذرية في الصحراء الإفريقية، بجدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومذكرة الأمانة العامة في الموضوع.

ثانيا: إنشاء مكاتب للجامعة فيها،

ثالثا: تنظيم التعاون بين البعثات العربية والجاليات العربية في جنوبي إفريقيا، وسائر البلاد الآسيوية والإفريقية."

[1] قرار رقم1454-1958/4/27

واستذكرت قرارات مؤتمر منروفيا في غشت سنة (1959م) المنبهة إلى الأخطار البالغة الناجمة عن القرار الفرنسي، تلك الأخطار التي تعرض الشعوب الإفريقية وخاصة سكان الصحراء وما حولها لأشد الكوارث، وكذلك القرارات الداعية إلى معارضة تنفيذ القرار الفرنسي بجميع الوسائل.

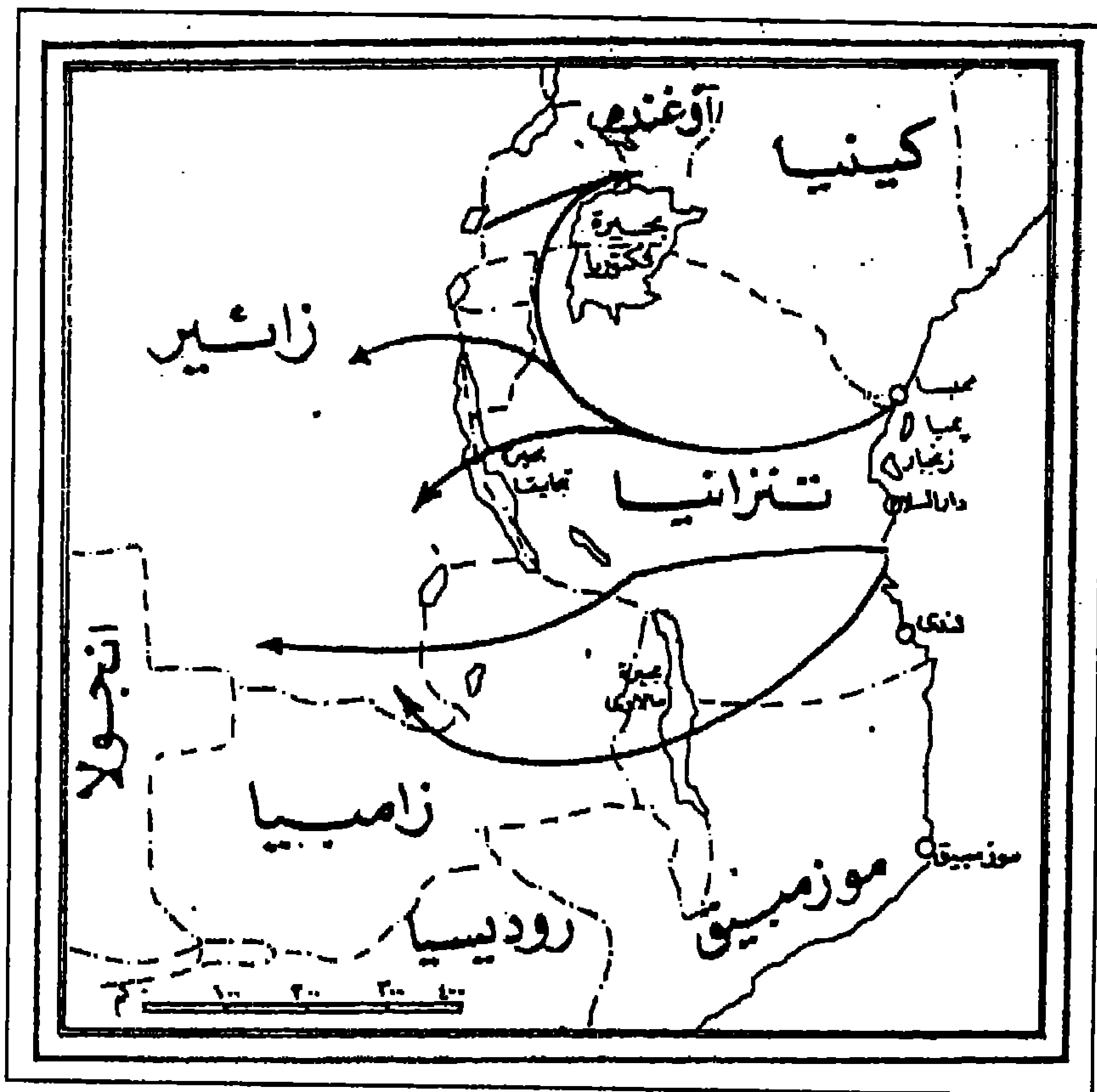
وقررت ما يأتي:

- شجب موقف فرنسا، ومعارضة تنفيذ عزمها على تفجير القنبلة الذرية في الصحراء،
- تضامن الدول العربية مع المملكة المغربية في شكواها إلى الأمم المتحدة، وتبني جميع الوفود العربية لهذه الشكوى، وبذل الجهود، بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية لإظهار الأمم المتحدة على فظائع هذا الإجراء وكوارثه، واستصدار قرار منها بمعارضته، استجابة لنداء الرأي العام الدولي (Opinion internationale)، ودعما للسلام العالمي، وتمشيا مع موافقة الدول الكبرى الثلاث الحائزة للأسلحة الفتاكة على وقف التجارب النووية مؤقتا.

وإجمالا، فإن العلاقات والروابط التي تجمع بين إفريقيا والعالم العربي تستمد أصولها من تاريخ قديم، وتبادل فكري وثقافي. و لم يكن غريبا أن

يصرح الدكتور/رالف بانش[1] مساعد السكرتير العام لمنظمة الأمـــم المتحـــدة (ONU) بقوله: **إن إفريقيا ستكون من أكثر مناطق العالم خطرا في العشرين السنة القادمة، وهي حقيقة ماثلة للعيان اليوم، بعد هذا التلاحم الإفريقي– العربي، ويشترك في هذا الرأي كثير من المعقـــبين الـــسياسيين والكتـــاب والباحثين.**

[1] صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط1، سنة (1960) .



توغل العرب في شرق إفريقيا

المبحث الثاني

الاتصالات العربية قبل الإسلام

ترجع الصلات بين العرب والأفارقة، وإذا توخينا الدقة المناطق المجاورة لشاطئ البحر الأحمر، إلى حقب ما قبل التاريخ، فمن الثابت تاريخيا أن العرب كمجموعة من القبائل كانت لهم خصائص أمة تسكن شبه الجزيرة العربية، ولهم جذور تاريخية قديمة في مناطق تواجدهم الأصلية، وقد عرفهم جيرانهم وعرفوا هم أيضا بدورهم جيرانهم من خلال الهجرات وقوافل التجارة التي كانت رائجة آنذاك. وعُرفت لغتهم بلهجات متباينة، لكنها ظلت اللغة المؤثرة الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم هدى للناس كافة.

وترجع الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة إلى ما قبل ظهور الإسلام، حيث كان المجتمع العربي الجاهلي يزخر ببعض المجموعات الإفريقية التي استقرت بين العرب وانصهرت في بوتقة القبائل العربية عن طريق الولاء والانتماء الكامل، وبعض هذه المجموعات شقت طريقها إلى الجزيرة العربية لعوامل غير الرق والغزو.

بينما جذبت الأرض الإفريقية كثيرا من الهجرات العربية لتستقر هناك في إفريقيا وتتزاوج مع العنصر الزنجي. في اختلاط وامتزاج عرقي بينهما، وبالتالي، قدرة العرب على التكيف مع البيئة الإفريقية المخالفة تماما لطبيعة

بيئتهم الصحراوية، ومن ثم بروز إنسان عربي- إفريقي مترابط منذ فجر التاريخ.[1]

أي أن العرب في هجرتهم إلى الساحل الشرقي لإفريقيا المقابل للجزيرة العربية كان بهدف الاستقرار هناك والتكيف مع البيئة الجديدة، ولاحقا، الانتقال من مرحلة الرعي والبداوة إلى مرحلة الرعي والزراعة. أي أن هجرة العرب للقارة السمراء كانت بفعل أزمة الماء والجفاف والطبيعة الصحراوية القاسية، مما دفع القبائل العربية، التي وقتها تنتشر في الجزيرة العربية، إلى أن تلتفت نحو المياه العذبة، وعن المراعي الخصبة ولو تطلب ذلك ركوب البحر وأهواله، وبالتالي، العبور نحو الساحل المقابل...إلى إفريقيا.

إن العلاقات العربية- الإفريقية قديمة، منذ ما قبل الميلاد، حيث كانت السفن العربية بين جيئة وذهاب على الساحل الشرقي لإفريقيا، وقدرة العرب على العيش بين الأفارقة، والتزاوج والاختلاط بين الأنساب دون مشاكل تذكر، فكانت السفن تنطلق من شبه الجزيرة العربية ومن كل صوب في المحيط الهندي محملة بالخناجر والرماح والزجاج، لتعود من الساحل الشرقي لإفريقيا وهي تحمل العاج وقرون الخرتيت وجلود السلحفاة.[2]

---

[1] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، عالم المعرفة، عدد49، سنة1982، الكويت.

[2] د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، سلسلة عالم المعرفة، العدد34، اكتوبر1980، الكويت.

وهكذا، يمكن القول أن الاتصال العربي- الإفريقي تم منذ القـــدم مـــن خلال طريقين أساسيين هما:

- أولا: طريق البر (العبور الأرضي)، عبر سيناء إلى مصر في شمال القارة الإفريقية،
- ثانيا: عن طريق البحر (العبور المائي)، في شرق القارة إلى المنطقة التي أصبحت تعرف بالقرن الإفريقي والتي تضم حاليا الصومال وارتريا وإثيوبيا.

والجدير بالملاحظة، أن الكتب السماوية والمراجع التاريخية على السواء تشير إلى قرائن كثيرة تثبت انسياب الهجرات العربية ذات الأصل السامي من الجزيرة العربية وفلسطين وما بين النهرين إلى شمال شرق إفريقيا، أي إلى مصر وشرق إفريقيا ذاتها.*

إضافة إلى ما تقدم، أن سفر التكوين في أصحاحه الثاني عشر (12) يتحدث طويلا عن هجرة إبراهيم عليه السلام وهو أول الأنبياء إلى أرض مصر** فرارا من قحط وجفاف فلسطين، **وحدث جوع في الأرض، فانحدر إبرام إلى مصر ليتغرب هناك لأن الجوع في الأرض كان شديدا.** ويميل الباحثون إلى أن إبراهيم قد هبط على طريق كان قد تم تمهيده انطلاقا من

---

* السامية نسبة إلى سام وهو ابن نوح عليه السلام.

** يرجع بعض المؤرخين أن إبراهيم عليه السلام هبط إلى أرض مصر في القرن العشرين قبل الميلاد خلال حكم الأسرة الثانية عشرة الفرعونية.

علاقات قديمة بآسيا ترجع إلى أقدم العصور، ويرى آخرون أن إبراهيم قد نزل مصر مع إحدى قوافل البدو التي كانت تمارس التجارة آنذاك. وعندما وصل الهكسوس مصر (1700ق.م) وحضروا معهم زوجاتهم وأطفالهم إلى جانب مواشيهم وقطعانهم، وعندما طردوا من مصر (1580ق.م) رجعوا إلى بلادهم ضمن عشائر تتقدمهم مواشيهم بفعل الظروف المحسّنة لمراعيهم في الصحراء. ولما هدد يوسف إخوته بأنه لن يبيعهم إلا إذا رأى أخاهم الأصغر، كان هذا خطرا يفزع شبحه النفوس، لأن القحط والمجاعة قد كانا يومئذ في فلسطين أعنف وأشد ولا يتحمله أحد **(ولما جهزهم بجهازهم قال إيتوني بأخ لكم من أبيكم، ألا ترون أني أوفي الكيل وأنا خير المنزلين فإن لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي ولا تقربون، قالوا سنراود عنه أباه وإنا لفاعلون)** .[1]

(فلما رجعوا إلى أبيهم قالوا يأبانا منع منا الكيل فأرسل معنا أخانا نكتل وإنا له لحافظون، قال هل آمنكم عليه إلا كما آمنتكم على أخيه من قبل فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين) .[2] وهكذا نرى جليا كيف أن وقع الأزمة الغذائية الحادة آنذاك، وبفعل ضغط القحط انصاع أن يرسل ابنه الأصغر معهم بعد أن أخذ عليهم عهدا بالحفاظ عليه.

أيضا، جاء في سفر التكوين، أن المجاعة كانت السبب الرئيسي في عدم استقرار اليهود ونزولهم أرض مصر كمهاجرين، كما فعلت بعض قبائل

---

[1] القرآن الكريم (سورة يوسف)، الآية (59-61) .

[2] القرآن الكريم(سورة يوسف)، الآية(63-64) .

(أدوم) التي جاء ذكرها في خطاب موجه إلى فرعون مصر (مرنبتاح) في منتصف القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ومن الشواهد كذلك، أنه لقرون قليلة قبل الإسلام، كانت هناك هجرة قبائل من جنوب شبه جزيرة العرب حيث استقرت على أطراف الدولة الرومانية والفارسية، وهما اللخميون غرب الفرات، و الغساسنة شرق الأردن.[1]

والجدير بالذكر، أن الجزيرة العربية، وإذا توخينا الدقة (مكة) بصفتها أحد المراكز الرئيسية للعبادة وممارسة التجارة في العالم آنذاك، كانت على صلة وثيقة لبقية بلدان آسيا، وإلى بلاد الشام كانت هناك رحلتان تجاريتان سنويا أحدهما خلال الصيف والأخرى خلال الشتاء. كما كانت شبه الجزيرة العربية على صلة بالقارة الإفريقية، خاصة مصر والسودان، وانتهاء بالدول الإفريقية الشمالية والغربية، عن طريق التجارة البعيدة المدى.[2]

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تجذر العلاقات الإفريقية العربية قبل الإسلام هو خضوع شبه الجزيرة العربية، وخاصة اليمن (حضارات معين وسبأ وحمير)، فترة من الزمن لحكم الأحباش، حيث لا تزال آثارهم وخصائصهم الحضارية قائمة حتى وقتنا الراهن. وفي السياق ذاته، كما هو معلوم، هجرة مائة وخمسين مسلما عام (615) ميلادية إلى بلاد الحبشة بعد عدة سنوات من قيام الدعوة الإسلامية (Prédication musulmane) . ثم ألم

[1] قضايا افريقية، ص65-66، مرجع سبق ذكره.

[2] العرب وإفريقيا، الوحدة (مجلة فكرية ثقافية شهرية)، السنة الثامنة، العدد97، أكتوبر1992، الرباط.

يكن الشاعر الشهير **عنترة ابن شداد** أحد أعظم شعراء المعلقات السبع من أم زنجية، وكذلك **بلال الحبشي** مؤذن النبي العربي الكريم كان قد أقام في الجزيرة العربية وأقام بها مع كثير غيره قبل السلام.

طرق التجارة الاتصال عبر الصحراء الكبرى

المبحث الثالث

العلاقات العربية الإفريقية في الإسلام

أعطى ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية زخما قويا لانتشار الهجرات العربية إلى قارة إفريقيا، وتوثقت العلاقات الإفريقية العربية على إثر انتشار الدعوة الإسلامية (Prédication musulmane). وأدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى ازدياد الاتصال العربي- الإفريقي، ذلك أن الإسلام قد أمد العرب بسياج ديني وفكري مما ساعدهم على خلق وحدة وطنية، وبالتالي، ازدهار النهضة الثقافية، ونشر الدين في الشمال والغرب والشرق، وتمكنوا من نشر الإسلام في أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية. وقد أدى هذا التطور إلى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة[1]. فبالإضافة إلى دعم التعامل التجاري والهجرات البشرية، قام العرب بدور ايجابي لايستهان به في نشر العقيدة الإسلامية وبسط نفوذهم السياسي في إفريقيا، وساعد انتشار الإسلام في ربوع القارة السمراء من رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية في إفريقيا.

وعندما بدأت الدعوة الإسلامية (Prédication musulmane) في الانتشار، حمل الدعاة الأوائل دعوتهم وخرجوا بها من مكة إلى حيث الأمن والاستقرار، ولذلك، كان من الطبيعي أن يقتفي الدعاة الأوائل أثر هجرات

---

[1] راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية www.aljazeera.net

من سبقوهم من الأجداد، فساروا على نفس الدروب وخاصة عبر البحـــر إلى شرق إفريقيا، وبالتالي، ليس غريبا أن تخرج الهجــــرة الإســـلامية الأولى إلى ساحل إفريقيا الشرقي قبل أن تكون الهجرة إلى المدينة المنورة.

وقد اعتاد النبي محمد (ﷺ) أن ينصح أتباعه المقربين باللجوء إلى إثيوبيا هربا من اضطهاد المشركين في مكة، كما أن الهجرة الإسلامية إلى الحبـــشة رغم محدوديتها قد وجدت دفئا وملاذا آتيا في أرض الحبشة والساحل الشرقي لإفريقيا، حيث كانت المسيحية هي السائدة آنذاك، خاصة في عهـــد مملكـــة أكسوم مع الحبشة التي كانت تحتضر سياسيا، عندما قـــام ملـــوك الفـــرس بمساعدة الحميريين على طرد الأحباش من بلادهم الـــتي اتـــصلت بالمملكـــة الفارسية حتى انتشر فيها الإسلام.[1]

إضافة إلى ما تقدم، وربما الأهم، أن الرسول (ﷺ) لم يـــأمر صـــحابته الأوائل بالدعوة الإسلامية (Prédication musulmane) من مكة إلى الحبشة، ليس من أجل الهروب فحسب بل كانت هناك مرامي بعيدة المدى، وهي أن اختياره هذه الأرض بالمطلق يعود أساسا لدوافع سياسية ودينية طمأنته علـــى أن أتباعه سيلاقون الحماية والأمن في هذه الديار، وبالتالي، تظـــل الرســـالة

[1] أقامت مملكة أكسوم حضارة مزدهرة في الحبشة، وقامت على يد (منليك الأول) الذي هو رأس الأسرة الحبشية المالكة، و(منليك) هو ابن سليمان الحكيم أنجبته منه ملكة سبأ أو (ماكيدا) في التـــاريخ الحبـــشي القديم، الذي يقول أنها كانت تحكم الحبشة القديمة زيادة على حكمها لليمن، الأمر الذي عمق الـــروابط بين اليمن والحبشة منذ القدم. ويعتبر الإمبراطور هيلاسيلاسي آخر سلالة هذه الأسرة وقد أســـقط عـــن العرش بانقلاب عسكري وقع في أثيوبيا سنة1974.

الإسلامية في مأمن من بطش قريش، وقد قال الرسول (ﷺ) لأتباعه **لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بها ملكا لايظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه.**[1]

وقد تبادل ملك الحبشة[2] مع الرسول الكريم الرسائل، ووافق على استقبال المهاجرين المسلمين بقيادة جعفر بن أبي طالب (ابن عم الرسول)، كل ذلك من أجل معرفة الدين الجديد والنبي الجديد ورسالته، وأن النحاشي[3] بعث وفدا من الحبشة إلى النبي (ﷺ)، ليسمعوا كلامه، ويروا صفاته، وكان عددهم اثني عشر، وقيل خمسون، وقيل بضع وستون، وقيل سبعون رجلا، سبعة منهم قساوسة، وخمسة من الرهبان، وقيل العكس.

ومما لاشك فيه، أن انطباعات الوفد المسيحي التي عاد بها إلى النجاشي قد كان لها الأثر البالغ في تدفق الهجرة العربية الإسلامية إلى هذه البلاد. وهكذا كانت البذرة، بعد أن استطاع المهاجرون الأوائل هناك أن يطرحوا قضية الدين الإسلامي أمام النجاشي وإقناعه بعدالة موقف المسلمين في مواجهة مطاردة قريش. وتقول المصادر التاريخية الموثوقة أن أعضاء الهجرة الإسلامية قد مكثوا بالحبشة حوالي (14) عاما بزعامة جعفر بن أبي طالب، وهي فترة من شأنها إحداث مؤثرات عملية في جعفر وأصحابه ووفد مع مهاجري

---

[1] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، نقلا، عن سيرة النبي (ص) لابن هشام.

[2] اختلف المؤرخون على اسمه منهم من يقول أن اسمه أصحمة و آخرون أرماح الثاني.

[3] ابن كثير (تفسير القرآن الكريم) .

الصحابة وفد من زعماء الحبشة اختلفت المصادر في تقدير عددهم، منهم ذو مخمر ابن أخي النجاشي نفسه، الذي تطوع لملازمة النبي بصورة كاملة.[1]

وقد انتشر الإسلام في ربوع بلاد المغرب العربي على يد المسلمين العرب الذين اشتركوا في موجة الفتوحات الإسلامية. وقد امتزج العرب مع البربر مما أدى إلى ظهور جيل جديد من البربر المستعربين. وحمل العرب البربر مشعل الإسلام والثقافة العربية عبر أربع ممرات تجارية من شمال إفريقيا إلى غربها ووسطها، أولها ربط ليبيا وتونس بمنطقة بحيرة تشاد، وثانيهما ربط تونس ببلاد الهوسا، وثالثها ربط الجزائر بأواسط نهر النيجر، ورابعها ربط المغرب الأقصى بأعالي نهر النيجر.

والجدير بالذكر، أن القوات العربية الإسلامية كانت قد اندفعت نحو المغرب، لتضع نهاية الاستعمار البيزنطي خلال عام (647م)، وتؤسس مدينة القيروان، حيث قامت بحملة قادها عقبة بن نافع القهري فيما بعد، وطارق بن زياد، بالإضافة إلى مساعدة الفاطميين في مصر، من أجل تثبيت الوجود العربي الإسلامي رغم الاضطرابات المتلاحقة التي شهدها المغرب.[2]

ويتميز تمدد النفوذ الإسلامي العربي إلى غرب إفريقيا وأواسط بلاد السودان بالخصائص التالية:[3]

---

[1] صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره.

[2] محمود المحمود، السنة الثامنة، العدد97، أكتوبر1992، مجلة الوحدة، المغرب.

[3] راوية توفيق. www.aljazeera.net

الأولى: تتسم بالطابع النسلمي وكان تجار العرب والبربر دعامته،

الثانية: يغلب عليها جهاد المرابطين الذين أعطوا النفوذ الإسلامي المتنامي اقتصادياً وثقافياً سنداً سياسياً،

الثالثة: تجمع بين السلم والجهاد، وترتبط بالدعوة للعقيدة الإسلامية وتعميق مفاهيمها بين المواطنين.

وما يمكن القول في نهاية المطاف أن الرحلة السابقة على الاستعمار الأوروبي، اتسمت بازدهار العلاقات العربية الإفريقية، وانتقال المؤثرات العربية إلى شرق القارة الإفريقية وغربها، مما ساعد على ظهور حضارة عربية إسلامية واضحة المعالم في تلك المناطق عُرفت بالثقافة السواحيليّة.



طرق التجارة والاتصال بين العرب وإفريقيا عبر المحيط الهنديّ

المبحث الرابع

العلاقات العربية الإفريقية في العهد الاستعماري

بفعل الدور الايجابي في نشر العقيدة الإسلامية وبسط نفوذها السياسي في إفريقيا، كما تم تبيانه سابقاً، ونتيجة لذلك، ارتفع منسوب تخوف الاستعمار الأوروبي من دور الإسلام في القارة الإفريقية. وكان خوف الدول الاستعمارية (Etats colonialistes) عظيما من الخطر الإسلامي الذي تجلى في حركات الجهاد، فلجأ الغربيون إلى كل الوسائل المتاحة لإضعاف نفوذ المسلمين السياسي، وتعطيل فاعلية رسالة الإسلام معنويا، التي بدأت تتمدّد رغم أنف الجميع.

وهكذا، تم تقسيم الدول الإسلامية إلى وحدات إدارية صغيرة بحيث يتضاءل فيها نفوذ الحكام المسلمين، وقاموا بتشجيع استخدام الأعراف المحلية بدلا من الشريعة الإسلامية، وحددوا قنوات الاتصال التي تربطهم بالعرب، مثل: منع استعمال اللغة العربية كوعاء فكري ينقل ما يدور من أفكار سياسية في الوطن العربي.

وفي سياق هذه القيود التعليمية والسياسية والاقتصادية التي استهدفت تحجيم الإسلام سمح للمسلمين بممارسة الشعائر الدينية (Les cultes religieux) ولكن بنوايا سياسية من شأنها خلق نوع من الإسلام تقل فاعليته السياسية وهو ما مايسميه البعض **الإسلام الأسود** والذي وصف بتميزه

بعض الممارسات والقيم الإفريقية. وتماما، مثل ما نجح الاستعمار (Colonialisme) في غرس مفهوم إفريقيا السوداء وإفريقيا العربية، سعى لإدخال مفهوم جديد للإسلام هو الإسلام الأسود.[1]

ودخلت العلاقات العربية الإفريقية منذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر الميلادي لأزمة حقيقية حادة، قلصت انتشار الإسلام وإشعاعه في تلك الربوع، بسبب ظهور قوى استعمارية بدأت تمد أطرافها إلى كل بقاع العالم، وتتسابق لوضع أقدامها عند كل نقطة إستراتيجية، أو مركز تحكم، بالمقابل كانت القوة العربية قد أخذت تتدهور حضاريا، بعد أن أصابها فيروس التمزق والخلافات السياسية والمذهبية، الأمر الذي مكن القوى السياسية الجديدة من أن تمد نفوذها وترث الدولة العربية الإسلامية التي بدأ الهرم يدبّ أوصالها ويضعف قواها.

إذن، القوى السياسية الجديدة هي الإمبراطوريات الأوروبية الناشئة والمتطلعة إلى بسط نفوذها على العالم، والمتصارعة على السيطرة على طرق التجارة الدولية (Commerce international)، وعلى إحكام قبضتها بواسطة أساطيلها وجنودها على كل شبر توجد فيه ثروة. وبدأ العصر الاستعماري، الذي قسم العالم إلى مناطق نفوذ، وكانت إفريقيا وآسيا والوطن العربي أساسا هي الغنيمة التي قسمت إلى فطائر متناثرة رقيقة لكثرة الضعف والوهن، تلك

---

[1] شريف إبراهيم، في العلاقات الإستراتيجية بين العرب وإفريقيا، الوحدة (مجلة فكرية ثقافية شهرية)، العدد97، السنة الثامنة، أكتوبر1992، الرباط، المغرب.

الحالة التي لا تزال سيدة الموقف فيما يسمى اليوم بالعالم الثالث (Tiers Monde) وهي: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي صدارتها الوطن العربي لعدة أسباب، منها أنها مساحة هائلة من الأرض التي تضم الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة، وتضم أكثر من (80%) من مواردها الخام ومصادر الطاقة، زيادة على الممرات الدولية (Les voies de communication internationales)، ومناطق التحكم الاستراتيجي.

وكانت الانطلاقة الاستعمارية في إفريقيا نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والسيطرة على السواحل الإفريقية، وتمددت منذ ذلك الحين السيطرة الاستعمارية (Domination coloniale) على إفريقيا والتي استمرت حتى منتصف القرن العشرين. وقد تركت هذه الحملة الاستعمارية مؤشرات سلبية في مجال العلاقات العربية الإفريقية، لعل أبرزها ما يأتي:

- انحسار منطقة البحر الأبيض المتوسط حضاريا وثقافيا واقتصاديا، وتحول مركز الثقل الحضاري والاقتصادي إلى سواحل المحيط الأطلنطي، وذلك حتى القرن التاسع عشر. وفي شرق إفريقيا وقعت حروب دامية بين البرتغاليين والمراكز التجارية والمدن والإمارات التي تم تأسيسها من طرف العرب. وقام العرب والأفارقة جنبا إلى جنب بمقاومة باسلة لتحرير تلك الشواطئ في منطقة شرق القارة من الاحتلال البرتغالي.

- وبعد قرنين من الزمان تمكنت المجموعات العربية التي كانت مستقرة في الساحل الإفريقي بمساعدة العمانيين من طرد البرتغاليين والسيطرة على كل الساحل الممتد بين وادي الشيخ ورأس القادو.
- قامت السلطات الاستعمارية البريطانية والألمانية على تفكيك سلطنة زنجبار العربية، عندما اشتد التنافس البريطاني الألماني على شرق إفريقيا، والذي انتهى بفرض الحماية البريطانية (Protectorat Britanique) على هذه السلطنة، وبعد انتهاء الحماية البريطانية قامت جمهورية تترانيا من تنجانيقا وبقايا سلطنة زنجبار العربية.
- قام قتال عنيف بين الغزاة البلجيكيين والمعارضين له من السكان الأصليين والعرب القادمين من شرق إفريقيا من جانب آخر خاصة في العهد الذي أقام لنفسه إمبراطورية عظيمة في كاتنجا. وقد حاول ملك بلجيكا آنذاك ليوبولد الثاني القضاء على العرب في الكونغو، وذلك من خلال تشويه صورهم على أساس أنهم تجار رقيق يعملون على نشر واهانة شعوب الكونغو وما إلى ذلك من إشاعات كيدية، كان سببا في الزاع البلجيكي العربي في أواخر القرن التاسع عشر والذي قدم للرأي العام على أنه حملة لمناهضة تجارة الرقيق التي كان يمارسها العرب، مما أدى

إلى القضاء على الوجود العربي في الكونغو. إلا أن أثر الحضارة العربية بقي حيا في ربوع تلك البلاد باعتراف البلجيكيين أنفسهم.

- أسهمت القوى الامبريالية الأوروبية في تدمير الوجود المصري في إفريقيا عن طريق تسابقها على امتلاك أقصى ما تستطيع من القارة، سارع الانجليز والفرنسيون والايطاليون في سباق محموم بينهم للسيطرة على المناطق المصرية على ساحل البحر والمحيط الهندي، فضغطت بريطانيا على مصر لإخلاء السودان وعملت على تصفية الوجود المصري على الساحل الصومالي، كما سيطرت ايطاليا على خليج عصب وخططت مع بريطانيا للسيطرة على ميناء مصوغ، في حين سيطرت فرنسا على مناطق تاجوره و أيوك.

والواضح، إذن، أن الاستعمار الأوروبي ترك آثار سلبية على العلاقات العربية الإفريقية في جانبها الثقافي عن طريق مشكلة اللاتعريب في جنوب السودان، التي ابتدعتها بريطانيا من أجل فصل الجنوب السوداني عن شماله، وذلك بهدف تغيير هويته الثقافية، وقد تم تقسيم السودان في كل الكتب التاريخية والسياسية إلى منطقتين ثقافيتين هما الشمال والجنوب، وقد تم ذلك على أساس الدين ولغة التفاهم.

وكذلك الأمر، فقد حاول الاستعمار الايطالي وقف المد العربي الإسلامي إلى داخل القارة الإفريقية، باقتطاع مناطق كانت تابعة للعثمانيين والعمـانيين والمصريين، وتم القضاء على تجارة القوافل الليبية إلى داخل القارة الإفريقيـة، انطلاقا من طرابلس. وأبرز صورة مدمرة للاستعمار البريطاني ما قام به نحـو اريتريا التي كانت منطقة إسلامية تجمعها مع الحبـشة خلافـات عميقـة، واستولت عليها بريطانيا في سنة (1941م) من الايطاليين، فمكنت بريطانيـا أثيوبيا من الاستيلاء عليها، لتستقل لاحقا بوساطة جزائرية رعاهـا الـرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة توجت بتطبيق اتفـاق وقـف القتـال المبرم(18) يونيو واتفاق السلم الموقع في(2000/12/12م)، حيث تم نشر قوات الأمم المتحدة وتبادل الأسـرى وتعـيين أعـضاء لجنـة رسـم الحـدود (Commission de bornage des frontières).[1]

كما حاولت فرنسا في دول شمال إفريقيـا تحطـيم مراكـز الثقافـة الإسلامية وركزت على التعليم، وسعت إلى دمج شمال إفريقيـا في الميـدان الحضاري الأوروبي المسحي، ولكن هذه المساعي باءت بالفشل نتيجة الدفاع المستميت عن الروابط العربية الإفريقية، وبالتالي، شعور العرب والأفارقة على السواء بأنهما يواجهان مصيرا مشتركا وتهديدا واحدا.

---

[1] خطب ورسائل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الجزء الأول، 14-30 أبريل سنة2001.



تقسيم إفريقيا إلى بيضاء وسوداء

المبحث الخامس

العلاقات العربية الإفريقية في عهد الاستقلال

منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها، واكتسابها عضوية المنظمة الدولية- خاصة بعد حصول الدول العربية على استقلالها- شهدت العلاقات العربية الإفريقية درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا أبرزها تحريك الرأي العام العالمي ضد نظام جنوب إفريقيا وروديسيا، وضد البرتغال بسبب سياسة التمييز العنصري (Politique de déscrimination raciale) وحرمان الغالبية الإفريقية من حقوقها السياسية، وتعتبر سنتي (1958م-1959م) محطة دالة بالنسبة لجنوب إفريقيا في منظمة الأمم المتحدة (ONU)، لأن الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين أخذت تصوت ضد التمييز العنصري.

وعرف التعاون العربي- الإفريقي (Coopération arabo- africaine)، في التنسيق والتضامن.مداه في المحافل الدبلوماسية، إن في المبنى الزجاجي بنيويورك أو حركة عدم الانحياز، فقد ناضلت الدول العربية والإفريقية جنبا إلى جنب ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا وروديسيا وفلسطين، وكانت النتيجة لذلك، مساعدة الدول العربية للدول الإفريقية في الموقف الايجابي لوفود دولها لدى منظمة الأمم المتحدة (ONU) من قضايا تحرير البلاد المستعمرة، وقضية مناهضة الدول العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسيا، وقد

أدى هذا الموقف إلى إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير رقم (1514) في سبتمبر سنة (1960م)، الذي يقضي بمنح الاستقلال وتقرير المصير للشعوب المستعمرة.[1]

ومما يؤكد الحقائق التاريخية للعلاقات التضامنية بين إفريقيا والعالم العربي، التي توثقت واستقرت عبر التاريخ، في ترجمة الأفارقة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) – غداة حرب أكتوبر العربية في سنة (1973م) – في شكل إجراءات قطع جماعي للعلاقات مع إسرائيل. وبلغت الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل آنذاك (29دولة)، ولم يبق من الدول التي لم تقاطع إسرائيل إلا أربع دول هي: ملاوي و موريشيوس و ليسوتو وسوازيلاند.

وتبلور التعاون العربي– الإفريقي (Coopération arabo- africaine) في سبيل تثبيت أواصر التعاون ودعم الروابط مع الدول والشعوب الإفريقية، في التنسيق بين الأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، وبادر الجانب الإفريقي بإصدار المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) قرارا خاصا بالتعاون العربي– الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) نص على إنشاء لجنة سباعية لإجراء اتصالات مع الدول العربية عن طريق الجامعة

---

[1] للتوسع في الموضوع، أنظر مؤلفنا (النزاعات في القارة الإفريقية)، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2004.

العربية لدراسة آثار حظر البترول على الدول الإفريقيـة، وأوصـى المجلـس بضرورة العمل على إقامة تعاون اقتصادي عربي إفريقي (arabo-africaine)، وشكلت لجنة خاصة بهذا الموضوع عقدت أول اجتماع لها في أديس بابا سنة (1933م).

وقد أدت تلك الحقائق إلى ارتباط العرب والأفارقة-بنضالهما المشترك، ضد الاستغلال الخارجي، وتكوين كتلة إستراتيجية واحدة بعيدة عن القوى العالمية المهيمنة، وقامت الدول الإفريقية بتأييد النضال العربي، وطالبت بالانـسحاب الفوري لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، كما ربط الأفارقة بين حركـة التحرير الفلسطينية، وحركات التحرر الإفريقية واعتبار قضية فلسطين قضية عربية افريقية.

وتبعاً لذلك، تبنى مؤتمر القمة العربي في الجزائر سنة (1973م) عدة مواقف بارزة، واتخاذ جملة من القرارات والتوصيات في المجالين السياسي والاقتصادي لتدعيم وتنمية التعاون العربي الإفريقي وتكليف الأمانة العامة لجامعة الـدول العربية (Ligue des Etats Arabes) بالتنسيق مع أمانـة منظمـة الوحـدة الإفريقية (OUA) وهي:

- لجنة الدول السبع، وجاءت نتيجة مبادرة افريقيـة، إذ أصـدر المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، قرارا خاصـا بالتعاون العربي الإفريقي، نص على إنشاء لجنة سباعية لإجـراء اتصالات مع الدول العربية من خلال جامعة الـدول العربيـة

(Ligue des Etats Arabes)، وذلك لدراسة آثار حظر البترول على الدول الإفريقية، والتباحث مع الدول العربية المنتجة للنفط، حول أنجع الوسائل لتخفيف النتائج المترتبة على الدول الإفريقية،

- الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية الإفريقية، وقد أدى دورا كبيرا في (1975م-1976م-1977م) في المجالات الدراسية والثقافية والتعليمية والتدريبية،
- الصندوق العربي للقروض في إفريقيا،
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وقد تم دمج الجهازان الأخيران لاحقا في جهاز واحد، وكان مؤتمر القمة العربي السادس (1973م) ومقره الخرطوم، قد أنشأ المصرف العربي للتنمية، بهدف دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأعضاء والدول الإفريقية، وبلغ وقتها رأسمال المصرف (231) مليون دولار،[1]
- إدارة الشؤون الإفريقية بالجامعة العربية: وقد أُنشئت في الإدارة العامة للشؤون السياسية في مستهل سنة (1974م)، وأنيط بها إجراءات دراسات شاملة عن القطاعات والقيادات والمجموعات

[1] عبد الرحمن حمادي، جوانب من التعاون العربي الإفريقي، الوحدة، العدد97، أكتوبر1992، الرباط، المغرب.

الإفريقية، والعلاقات الثنائية والجماعية بالدول وبالمجموعات الإفريقية.

وقد ساعدت هذه الصيغ العملية للتعاون العربي- الإفريقي في عقد مؤتمر القمة العربي- الإفريقي الأول في القاهرة ما بين (7) و(9) مارس سنة (1977م) بتحديد مجالات التعاون وأدواته ومؤسساته المسئولة عن تنمية هذه العلاقات، وهذه الوثائق هي:

- الإعلان التأسيسي،
- إعلان برنامج عمل التعاون العربي- الإفريقي
- إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي- الإفريقي.

بالإضافة، إلى ذلك، عملت مؤسسات عربية افريقية مؤقتة على تقييم وإيصال المساعدات للدول الإفريقية المصابة بالجفاف والتصحر، ومواصلة التموين الطبيعي للدول الإفريقية بالنفط، وقد بلغ مجموع المساعدات العربية لصالح إفريقيا حتى نهاية سنة (1978م) ما مجموعه (3873,831) بليون دولار، عدا تلك المساهمات العربية في المشاريع الإفريقية عبر المؤسسات الدولية المختلفة، كما قدم العرب قروضا لنفس الدول بقيمة (222) مليون دولار، زيادة على القروض التي قدمتها صناديق الدول العربية بصورة منفردة أيضا.

وانطلاقا من هذه الحقائق التاريخية، وكحوصلة لما مرّ بنا، يمكن القول أن فترات التلازم والترابط العربي- الإفريقي قد مرت بعدة مراحل كالتالي:

المطلب الأول

مرحلة الترابط

وهي مرحلة، اتسمت بدايتها بقيام جسر للتعاون والترابط بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا، منذ الهجرات الأولى التي خرجت في فجر التاريخ من شبه الجزيرة العربية إلى هذا الساحل، ورافقها هجرات مماثلة طرقت الدروب الإفريقية عبر طريقين آخرين، طريق مصر و وادي النيل صعودا إلى السودان فوسط إفريقيا، وطريق مصر فالمغرب العربي، ثم جنوبا عبر الصحراء الكبرى إلى غرب إفريقيا.

وقد مر بنا، كيف تواصلت الهجرات العربية من شبه الجزيرة العربية إلى إفريقيا، وكيف تعززت هذه الموجات خاصة في شرق إفريقيا، وأقامت ممالك لها هناك، مثل تلك التي أقيمت في غرب ووسط القارة، وفي كل الحالات امتزجت الحضارة العربية بالبيئة الإفريقية وأخرجت نتاجا بشريا وحضاريا له خصائصه المميزة التي لاتزال حتى اليوم -رغم عوادي الزمن السياسية- التي جاءت أثناء فترة العصر الاستعماري والتكالب الدولي على إفريقيا.

المطلب الثاني

مرحلة الاكتشافات

وقد كانت بداية هذه المرحلة، في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، عندما نجح المستكشفون البرتغاليون في اكتشاف الطريق

البحري الدائري عن طريق رأس الرجاء الصالح، وأقاموا لهم مراكز تحكم على سواحل إفريقيا وبخاصة شرق إفريقيا، .وبذلك تمكنوا من تحويل تجارة الشرق عن طريقها التاريخي عبر البلاد العربية نحو أوروبا كممر مائي حيــوي بـــالغ الأهمية.

وكان ذلك مقدمة لعصر استعماري مظلم عانى منه العرب والأفارقة على حد سواء، ومن أبرز نتائجه المدمرة الركود الاقتصادي الكـــبير الـــذي أدى بالنتيجة إلى حرمان العرب والأفارقة من أبناء الساحل الشرقي من الـــسيطرة على طريق تجارة الشرق، وأيضا، إلى عهد التأخر الحضاري في شتى منـــاحي المعرفة في الشرق الأوسط (Moyen Orient) وإفريقيا، إلى حـــوض البحـــر الأبيض المتوسط كنتيجة حتمية لكساد التجارة الذي بنيت على أنقاضه نهضة عمرانية في سواحل الأطلنطي.

والجدير بالذكر، أن فترة الرتابة والآلية التي عرفها العرب والأفارقة هـــي التي شجعت الاستعمار الأوروبي الحديث على التمدد في إفريقيا، وقد تـــزامن ذلك مع توسع سياسي وعسكري للإمبراطورية العثمانية التي لم تستطع فيما بعد الاحتفاظ .بما كانت تملكه من بسط للنفوذ باسم الخلافة الإسلامية (Le Califat)، بل نجحت في تحطيم الأسس الحضارية في المنطقة، الذي جاء يرث رجل أوروبا المريض (الإمبراطورية العثمانية) .

المطلب الثالث

مرحلة التنوير

عرفت الدولة الإسلامية عهدا تنويريا مع بداية القرن التاسع عشر امتدت تأثيراته إلى القارة الإفريقية خاصة المناطق المجاورة لشاطئ البحر الأحمر، وقد أطلق الجغرافيون العرب اسم ساحل الزنج على ساحل إفريقيا الشرقي، وقد تم نقل المؤثرات العربية قبل الإسلام وبعده إلى أواسط القارة وفي داخلها، وتوثيق الروابط الاقتصادية بين الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية من جهة وشعوب شرق إفريقيا من جهة أخرى، وقد أظهرت الآثار العربية في ساحل الزنج أو زنجبار، وقد تم ذلك عن طريق التجارة والاستيطان والتزاوج، وأقام العرب عدة مراكز تجارية على الساحل للتجارة بالذهب والعاج.[1]

ورغم تسلط الرجل الأبيض، الذي استطاع إلى حد كبير تمزيق أوصال العلاقات العربية الإفريقية خلال المرحلة الثانية، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، وفي تشويه الدور الايجابي الذي قام به العرب في نشر العقيدة الإسلامية ومدّ نفوذها السياسي في القارة الإفريقية، واتهام العرب بالاستغلال التجاري وتجارة الرقيق، إلا أن عقد الاستنارة الذي جاء مع بداية النهضة، التي انطلقت في عهد محمد علي في مصر، بداية من القرن التاسع

---

[1] شريف إبراهيم، (في العلاقات الإستراتيجية بين العرب وإفريقيا)، الوحدة، العدد49، مرجع سبق ذكره.

عشر والتي امتدت آثاره إلى الوطن العربي، كما إفريقيا خاصـة في وسـطها وشرقها كانت بداية واعدة سرعان ما تحطمت بفعل الاستعمار الأوروبي.

المطلب الرابع
مرحلة التكالب الاستعماري

كما سبق أن قلنا، شهد الوطن العربي وإفريقيا عهدا ذهبيا بداية من القرن التاسع عشر، كان كافيا لمخاوف الاسـتعمار (Colonialisme) مـن دور الإسلام المتصاعد في القارة السمراء، وأن من شأن هذا التنوير الحـضاري أن يتنامى بمرور الأيام، وبالتالي، قد يشكل خطرا على المصالح الاسـتعمارية في القارة.

وقد قرر الذين يرعون المصالح الاستعمارية تقويض الاستنارة في مـصر، وتكالب القوى الاستعمارية على الدول الإسلامية فعملـوا علـى تمزيقهـا وتحطيم أساطيلها البحرية- خاصة الأسطول الجزائري آنذاك الذي كان يقوده الأخوين خير الدين بربروس وبابا عروج- في معركة نفارين الـشهيرة سنـة (1927م)، وكان من نتائج ذلك سحق الجيش الإسلامي أو تقلـيص تـأثيره ومحاصرته داخل الحدود الإقليمية، حتى لا يعود الالتحام من جديد بين العرب والأفارقة، ويرى المؤرخون أن ذلك مدخلا للتكالب الاسـتعماري الأوروبي في المشرق والمغرب.

وإذا كانت مصر قد انهزمت وتم احتلالها في سنة (1882م)، والجزائـر في وقت سابق سنة (1830م)، فإن ظاهرة التسلط الأوروبي قد تمددت باتجاه كل الوطن العربي والإفريقي، وبالتالي، تقسيمهما إلى منـاطق نفـوذ ومـصادر استغلال واحتكار للثروات الطبيعية والبشرية الهائلة، فخيم عهد الظلامية من جديد على العرب والأفارقة على السواء، دون تفرقة، وعلى إيقـاع زمـني وبشكل منتظم.

المطلب الخامس

مرحلة مقاومة الاستعمار الأوروبي

في هذه المرحلة بدأت روح التحرر تعم القارة الإفريقية، ولفتـت أنظـار العالم بما غمرها من وعي، وما انبثق فيها من موجات تحررية عارمة، لعبـت الحركات التحررية العربية في بعثها دورًا فعالاً، بما كان له من علاقات ممتدة معها، وعلى المسار الذي جعلته عليه طبيعة موقعه من القارة، باعتباره المنفـذ الذي أطلت منه إفريقيا على حضارات متعاقبة، وباعتباره المدخل الذي تلقت عن مساره تعاليم الحضارات التي ملأت العالم بإشعاعاتها التي كانت لها آثـار ايجابية على العالم من أقصاه إلى أدناه.

وبفعل التأثيرات المتبادلة بين إفريقيا والحضارات العربيـة منـذ القـدم، وخاصة بالحضارة الإسلامية (Civilisation musulmane) التي اسـتوعبتها،

وكانت النتيجة الايجابية لذلك استنباط الشعوب الإفريقية العاربة والمستعربة على السواء، وكانت السمات البارزة في ذلك ما شهده الشمال الإفريقي.

وبفعل التأثيرات المتبادلة بين العرب والأفارقة في الاستقلال والتحرر على مدى عشرين سنة في الفترة ما بين سنتي (1945م-1965م) حصل أكثر من (90%) من الدول العربية والإفريقية على استقلالها، وما عجل من استقلال الدول الإفريقية هو ارتفاع منسوب الاستقلال والتحرر بين الشعوب العربية والإفريقية، خاصة بعد تبني البعد الاستراتيجي للتضامن العربي- الإفريقي الذي يقوم على أربع دعائم أساسية وهي:

- مدلول التضامن الإفريقي، بمعنى شمولية التضامن، والتعاون والأخوة،
- أن التضامن الإفريقي مسألة مبدأ، غير قابل للمساومة،
- التضامن الإفريقي مسؤولية، أي مسؤولية كل دولة افريقية مستقلة، خاصة الدول الأقدم استقلالا، ونسجل هنا موقف الجزائر سواء أثناء الحرب التحريرية أو بعد الاستقلال، فهمها بوعي جيوبولتيكي سليم أبعاد هذا التضامن، فقامت بمناصرة الحركات التحررية الإفريقية ماديا ومعنويا، وفي المحافل الدولية.

المطلب السادس

مرحلة الاستقلال والتحرر

وهي المرحلة التي نعيشها في وقتنا الراهن، وهي انحسار المد الاستعماري الأوروبي التقليدي عن الوطن العربي وإفريقيا، وحلول عصر الاستقلال الوطني والتحرر القومي، ونشوء دول ونظم سياسية متباينة، وبروز منظمات سياسية إقليمية مثل: جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والاتحاد الإفريقي (U.A) لاحقا.

كما طفت على السطح تقسيمات تدعو للدهشة والتعجب، وهي بكل المقاييس مشبوهة مثل: **الفرانكفون** (الناطقون بالفرنسية) في غرب إفريقيا، و**الأنجلوفون** (الناطقون بالانجليزية) في وسط وشرق إفريقيا، و**العربوفون** (الناطقون بالعربية) في شرق وشمال إفريقيا.

وإذا كان الأفارقة بالتعاون مع العرب قد استطاعوا قهر الاستعمار الأوروبي ودحره إلى خارج أوطانهم، فإنه قد عاد لهم في شكل استعمار جديد، ليس مدججا بالأسلحة وبيارق النهب- كحال الاستعمار (Colonialisme) سابقا- وإنما اتخذ هذه المرة أزياءً حديثة وشعارات براقة يحملها خبراء لهم تراكمات معرفية، وجواسيس وعملاء ورجال دين. وفي هذه المرة كانت لعبة شد الحبل بامتياز بين الاتحاد السوفييتي سابقا (URSS)، والولايات المتحدة (USA) ممثلة للمعسكر الرأسمالي، وكانت محاور الصراع الساخنة هي:

- إفريقيا،
- الشرق الأوسط،
- جنوب إفريقيا.

المبحث السادس

طـــرق الاتصـــال

كان للعامل الجغرافي دوره الحيوي في التفاعل الإقليمي بين العرب والأفارقة، ويتجسد ذلك بوجود منطقة الترابط الجغرافي التي تضم الدول العربية- الإفريقية. وقد كانت الحركة مستمرة من شبه الجزيرة العربية إلى مصر منذ عهد إبراهيم ويوسف كما مرّ بنا ذلك في هذا البحث، بل قد يكون قبلهما، لأن اتجاههما هذه الوجهة-كاستنساخ- يدل على أن هذه الحركة كانت مألوفة في هذا الاتجاه، ومما ساعد على تأكيد هذا الاستنساخ هو وجود شبه جزيرة سيناء وبرزخ السويس كمفاصل وصل بين الجناحين الآسيوي والإفريقي، وبالتالي، كانت سيناء ممرا بين جنوب غرب آسيا وإفريقيا. ثم الهجرات العربية إلى افريقية عن طريق باب المندب.

وقد كان الاتصال العربي- الإفريقي عن طريق ثلاثة محطات هامة وهي كالتالي:[1]

أولا: عن طريق مصر والسودان، حيث أدى قدماء المصريين أدواراً هامة أثناء وصولهم إلى بلاد بنط (الصومال حاليا)، بل وامتد نفوذهم إلى ملتقى النيل الأزرق بالأبيض حيث السودان، وامتد هذا النشاط إلى شواطئ إفريقيا الشرقية وإلى منطقة البحيرات.

---

[1] الوحدة، العدد97، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: هناك الساحل الشرقي لإفريقيا الذي ساهم بنقل المؤثرات العربية حتى قبل الإسلام وبعده إلى أواسط القارة وفي أعماقها، وتوثيق الروابط الاقتصادية بين الخليج العربي والجزيرة العربية من جانب وشعوب شرق إفريقيا من جانب آخر. وقد ظهرت الآثار العربية في الساحل الشرقي للقارة الإفريقية- الذي أطلق عليه العرب ساحل الزنج- بهدف المتاجرة بالعاج والذهب والرقيق، أو هروبا بمعتقداتهم الدينية التي كانت تجد معارضة من بعض الحكومات.

ثالثا: ساعدت مدن وموانئ الشمال الإفريقي – العربي عن الترابط الاقتصادي بين شمال إفريقيا وشعوب غرب إفريقيا عن طريق الصحراء الكبرى، التي لم تكن عائقا بقدر ما كانت حلقة اتصال مهمة للعلاقات الثقافية والاقتصادية والحضارية بين المناطق الواقعة شمالها وجنوبها وغرب السودان.

المبحث السابع

القيم الثقافية المشتركة

لعل أبرز الذين خاضوا في الحديث عن القيم المشتركة بين سائر الإفريقيين هو رئيس السنغال السابق الشاعر الأديب **ليوبولد سيدار سنغور** تحت عنوان: **المزنجة والعروبة** أو ما أطلق عليه **بأسس العنصرية الإفريقية**، فقد حدد في محاضرة له ألقاها بجامعة القاهرة بتاريخ (1967/02/26م) بحضور الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر**.[1]

وقد أبرز **سنغور** في هذه المحاضرة كيف أن الاتحاد والتعايش بالاختلاط(**بين الأجناس**) كان أولا على صعيد الأجناس والعناصر، وذلك من خلال استعراضه مدى تلاقي هذه الأجناس، مقدما الحجج والبراهين على أن القارة الإفريقية كانت مهدا للإنسانية، وأن بيض إفريقيا وسودها هم في نهاية المطاف مزيج، فقسم منهم من الأجناس السوداء، والقسم الآخر من الأجناس البيضاء.

أما عن التلاقيات بين الثقافات العربية والثقافة الزنجية- الإفريقية، فيرى سنغور في تحديده خصائص الفرعين المشتقين **الزنجي- الإفريقي**، و**العربي- البربري** في مقاربات بينهما دون أن يخفي افتراقاتهما، على أن هناك **تلاقيات الكلمة والأفكار** على حد تعبيره وأوجه التشابه بين اللغة العربية واللغات

---

[1] المرجع السابق.

الزنجية- الإفريقية. فالحروف الساكنة على سبيل المثال موجودة في اللغات الزنجية- الإفريقية، خاصة لغات الفئة السنغالية- الجنسية. كما أن بين اللغة العربية من جهة، وبين لغات فئة البانتو، واللغات السودانية من جهة أخرى، سلسلة من اللغات الجنسية، واللغات المصرية القديمة، ولغة القبط، واللغات البربرية، وأخيرا اللغات (الكوشيتيكية) .

والجدير بالملاحظة، أن الفروق الثقافية داخل كل من السودان وموريتانيا، وكلاهما بلدان عربيان إفريقيان، توضح العلاقات والصلات، والامتزاج والتفاعل المتبادل بين الأفارقة والعرب منذ حقب بعيدة ففي مصر والسودان نجد غلبة الثقافة العربية واللسان العربي. وقد ساعد انتشار الإسلام في الجزء الشمالي من السودان في إعطائه درجة كبيرة من التجانس الثقافي والاجتماعي مما هيأ سودان وادي النيل حتى يكون مركز إشعاع للثقافة العربية الإسلامية في قلب القارة الإفريقية.[1]

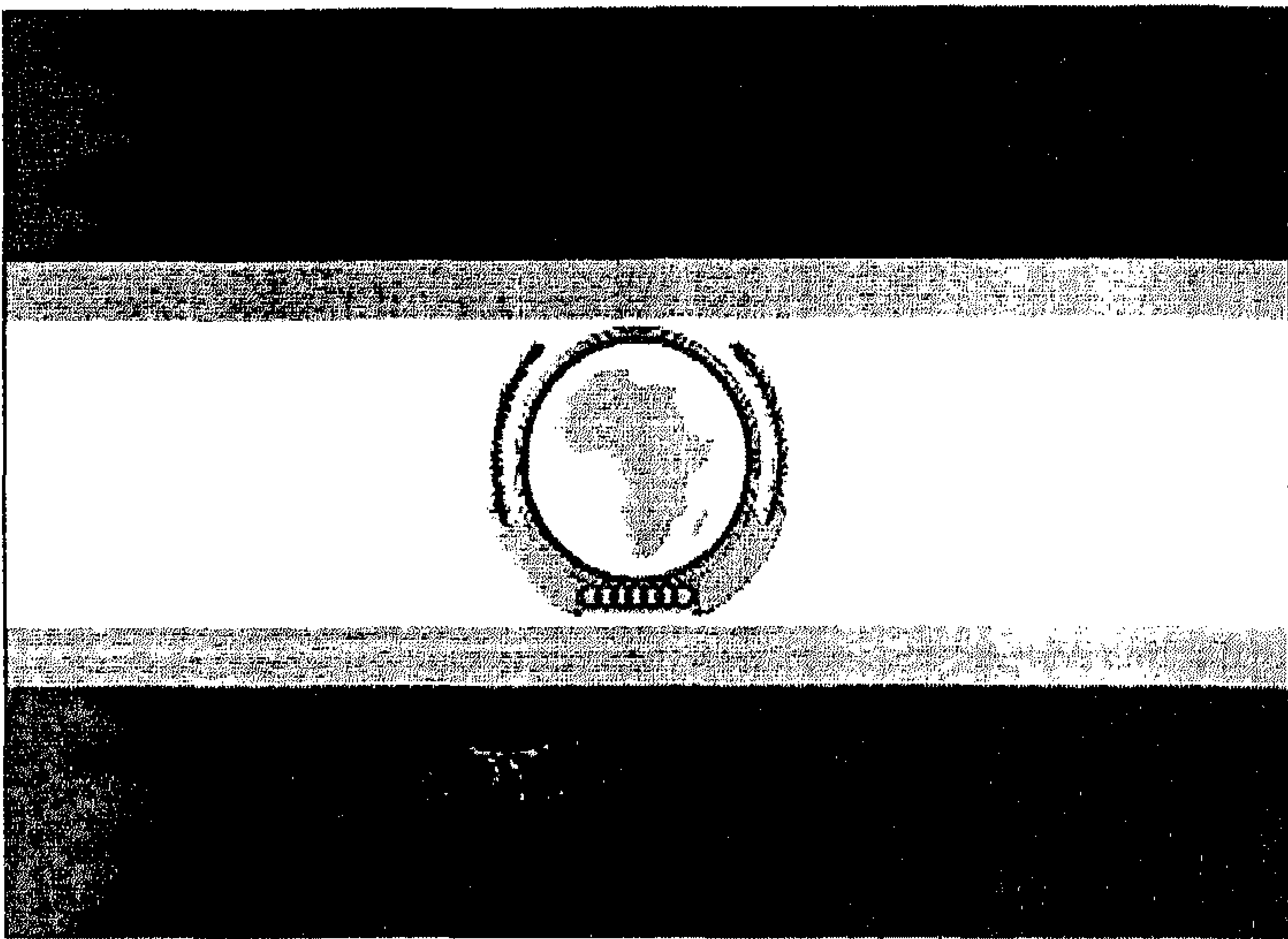
في ذات السياق، كتب دي بوا عن السودان ما يأتي: إن أي أحد يسافر إلى السودان يعرف أن معظم العرب الذين هم ذوو جلود سوداء بالفعل أحيانا، وهم في الغالب ملامح وشعور شبه زنجية ربما تكون نوعيتها زنجية تقريبا، وبالتالي، فمعطيات الواقع السوداني الحالي الثقافية والتاريخية والجغرافية والبشرية والاقتصادية تؤكد أن السودان عربي بقدر ما هو

---

[1] راوية توفيق www.aljazeera.net

إفريقي، والعكس صحيح أيضا. لقد تم تقسيم السودان في كل الكتب التاريخية والسياسية إلى منطقتين ثقافيتين هما: الشمال والجنوب، وقد تم ذلك على أساس الدين ولغة التفاهم، على اعتبار أن اللغة العربية والإسلام قد خلفا جماعة متجانسة وثقافة متجانسة بغض النظر عن العوامل العرقية.[1]

[1] الوحدة، العدد97، مرجع سبق ذكره، نقلا عن بشير محمد عمر التنوع الثقافي والوحدة القومية في إفريقيا، مترجم، مقال نشر في مجلة السياسة الدولية، العدد44 أبريل سنة1976.



علم الاتحاد الإفريقي

الفصل الثالث

التعاون العربي الإفريقي

المبحث الأول

التعاون الاقتصادي والتنموي

الثابت أن التعاون بين العرب والأفارقة ليس وليد الساعة بقدر ما يعود إلى أكثر من ألفي عام، ليتطور أثناء مواجهة تكالب الاستعمار الأوروبي على إفريقيا، في نضال مستميت ضمن حركات التحرر العربية والإفريقية، والتي كان من رموزها الزعماء نكروما، وباتريس لومومبا، وسيكوتوري، وموديبوكيتا، وسوكارنو، وسنغور، وعبد الناصر، وبومدين...الذين تركوا بصمات في تاريخ إفريقيا من أجل تحريرها وتوحيدها.

ولا نبالغ في القول أو نسرف في الكلام إذا قلنا أن الأفارقة كانوا يراهنون على العرب عندما كانت شخصيات كبيرة في حجم الراحلين عبد الناصر والملك فيصل وبومدين، لكن بعد غيابهم حدثت أزمة ثقة عربية افريقية، ذلك أن المنطقة العربية لم تعد تسير في اتجاه واحد، كما أن الدول التي كانت تعتبر القضية الفلسطينية سوبر ماركت بالنسبة لها لم تكن تتفق على إجراءات موحدة، فمثلا كانت إيران وهي بلد مجاور للعراق، ترفع شعارات تحرير القدس لم تتعاط مع اقتراح العراق بوقف تدفق النفط لمدة شهر عن الغرب احتجاجا على دعمه لإسرائيل بعد مذابح جنين، فكيف تلام نيجيريا رغم أنها عملاق إفريقيا بدون منازع وأكبر دولة إسلامية في القارة الإفريقية على الاستجابة للنداء العراقي.

وقد كان لحدث (11) سبتمبر سنة (2001م)، بما تلاه من إعلان حرب عالمية على الإرهاب (Terrorisme) أثره السيئ على التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، فقد درجت عدة دول عربية على تقديم مساعدات ودعم للمشاريع في عدة بلدان افريقية من خلال عشرات المؤسسات الخيرية، ولكن بفعل ضغط الأحداث ودرامكيتها تبذل محاولات كثيرة لإضعاف دور تلك المؤسسات، رغم أنها تمثل آخر ما تبقى للتأثير العربي في القارة.

كان المفترض أن يرتفع الخط البياني للتعاون العربي- الإفريقي ويتخذ بعدا آخر في التنظيم الدولي الإقليمي الذي يتجسد في جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) بالنسبة للأقطار العربية، والاتحاد الإفريقي (U.A) بالنسبة للأقطار الإفريقية، من خلال دعم مشاريع تنموية واستثمارية تسهم في دعم علاقات التعاون، خاصة تلك المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والمشاكل السياسية والتدخلات الأجنبية ومن جراء نهب الشركات الكوكبية لثروات شعوب القارة الإفريقية.

غير أن خيبة الآمال كانت في نهاية المطاف هي سيدة الموقف فقد بقيت المساعدات دون الطموحات المنشودة، وخاضعة في أحيان أخرى لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، وبالتالي، فقدان بوصلة حضارية، وعقل وإرادة عربية تعي أهمية حيوية القارة السمراء كداعم استراتيجي للمنطقة العربية.

وتشير الأرقام إلى أنه خلال الفترة الممتدة من سنة (1980م) وحتى سنة(1984م) لم يزد نصيب الدول الإفريقية من إجمالي مساعدات الصندوق العربي للمعونة الفنية لإفريقيا عن (20%) وذهبت الـ(80%) الأخرى للدول العربية- الإفريقية، وبعد سنة (1884م) وحتى سنة (1992م) لم يقدم الصندوق أي دعم لإفريقيا.

وقد استشعر العرب خطورة الوضع القائم من بوادر تعكس الرغبة الغربية في إعادة ما كان، فأعلن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن مؤتمر للاستثمار في إفريقيا، إلا أن المؤتمر الذي عقد في سبتمبر سنة (2002م) لم يتوصل إلى نتيجة فكانت مبادرة نيباد التي بادرت بها الجزائر وشاركت في وضعها، بهدف استغلال موارد القارة والقضاء على الفقر، من خلال خمس مجموعات إقليمية هي:

- شمال إفريقيا،
- غرب إفريقيا،
- وسط إفريقيا،
- والمحيط الهندي،
- ومنطقة الجنوب الإفريقي.

ويبدو، أن التوجهات الجديدة لكل الولايات المتحدة وفرنسا نحو إفريقيا، في مرحلة مابعد بعد الحرب الباردة (guerre froide) قد كشفت ولو بطريقة غير مباشرة أن هناك فعلا تنافسا حقيقيا بين البلدين، فكل طرف يحاول بشتى

الوسائل التدخل في شؤون إفريقيا والبحث عن مناطق النفوذ فيها، وقد ظهر ذلك جليا كمثال في الحرب الأهلية الرواندية حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عددا، مما دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام هابيار يمانا بالأسلحة والمعدات.[1]

ومن أجل حماية مصالح هذه القوى في القارة الإفريقية تلجأ إلى دعمها للجهات المتضررة منها إن في القرن الإفريقي أو في الساحل الإفريقي أو في مناطق أخرى من القارة. وحتى الدول العربية- الإفريقية مثل: السودان والصومال وموريتانيا، وهي أقطار متأزمة ومنكوبة بسبب عوامل سياسية وتدخلات أجنبية، وغني عن البيان الاعتبارات الطبيعية، لم تنل نصيبا مقبولا من إعانات الدول العربية النفطية. وبقي التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) محصورا في الخطاب السياسي ضمن إشكالية الحوار العربي- الإفريقي كجزء من الحوار جنوب- جنوب من أجل نظام دولي للتنمية.

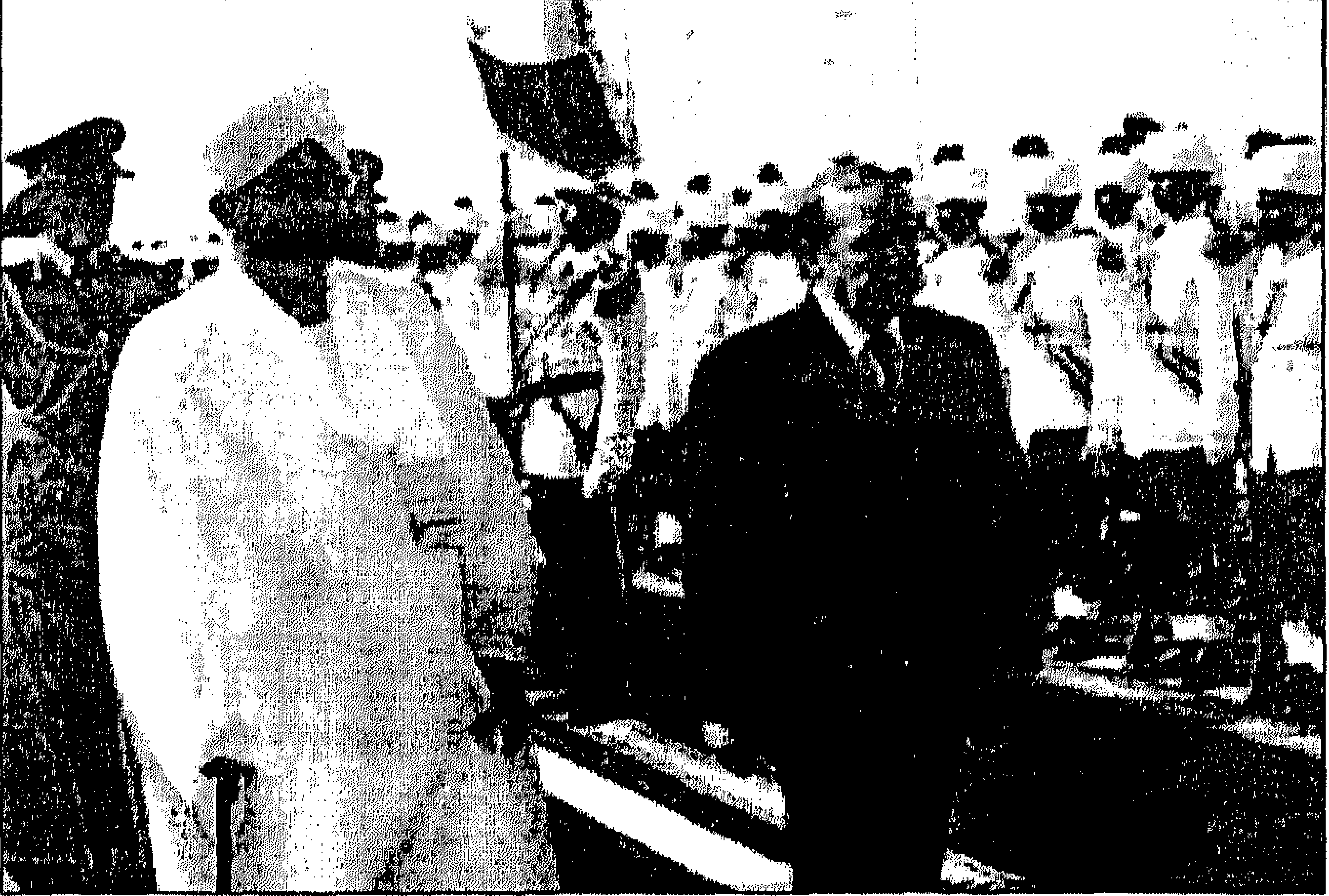
وتدل الإحصاءات الموثوق بها أن التبادل التجاري (Echange commercial) والصناعي بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الإفريقية أمر شبه منعدم في وقتنا الراهن. وهذا كنتيجة لطبيعة ونوع إنتاج المواد الأولية واتجاهات التجارة الدولية (Commerce international) والأسواق، ولا

[1] تحديات العلاقات العربية- الإفريقية www.aljazeera.net

يستطيع التعاون العربي- الإفريقـــي (Cooperation arabo- africaine) أن ينتظر حتى تتم عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي، في هذه الدول وعليه أن يبحث بمجالات أخرى من شأنها تفعيل الواقـــع بحاضـــره والاتجـــاه نحـــو المستقبل.

وقد يتبادر للذهن سؤال، وهو لماذا تشجيع التعاون الاقتصادي والتنموي بين العرب والأفارقة، في ظل هذا العالم الذي يتعولم يوميا وما يتطلبه من عُدّة في مواجهة التحديات (Défis) وتشخيص المشكلات؟ وللجواب على هـــذا التساؤل يمكن القول، لابالمنطق المتعالي، ولكن من خلال واقع كوني جديد، أن ضرورة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) ي وتسريع وتيرتها ينبع ذلك من الاعتبارات التالية:

- وضع حد لمسلسل نهب ثروات إفريقيا والوطن العربي من قبـــل الدول الرأسمالية (Etats capitalistes) المصنعة،
- الحد من التخلف والتبعية، وبالتالي، عـــدم الـــسير في الاتجـــاه المعاكس لسير العالم،
- تطوير مشروع التنمية المندمجـــة وتحريـــك تجـــارب التكامـــل والوحدة، خاصة في ظـــل الكـــشوفات المعرفيـــة المتـــسارعة، والفتوحات التقنية للعولمة.



الرئيس الجزائري والسوداني وتحية من الحرس الرسمي

المطلب الأول

الحد من نهب الثروات الإفريقية

تتمتع الدول العربية و الإفريقية بإمكانات هامة من المواد الأولية ذات الطبيعة الإستراتيجية مثل: النفط والفحم، ومعادن مثل: الذهب والنحاس واليورانيوم..الخ..وكل عناصر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية كبديل للطاقة في قادم الأيام. إلا أن ما يلاحظ هو أن هذه الثروة شهدت أكبر استغلال في عهد التكالب الاستعماري أم بعد الاستقلال السياسي، وتكرّس هذا الدور عبر الدور الهدّام الذي تقوم به الشركات الكوكبية عابرة القارات سواء في إفريقيا أو الوطن العربي.

ويزيد من ثقل هذا الاستغلال ما تقوم بـــه الـــدول الرأسماليـــة (Etats capitalistes) المتقدمة نحو ما يسمى **بالعالم الثالث** (Tiers Monde) انطلاقا من ظروف الاستعمار (Colonialisme) والعلاقات غير المتكافئة والـــصراع القائم بين محور دول الشمال والجنوب وأهمية الـــدول المـــستقلة حـــديثا في العلاقات الدولية (Relations internationales) . ومن أجل هذه الغاية تلجأ الدول الرأسمالية وتحت غطاء العولمة التي باتت تكتسح الشعوب والقـــارات، إلى صيغ جهنمية منها ما هو ذو طابع عسكري واستراتيجي كالتـــدخلات العسكرية ودبلوماسية الانقلابات. أو ذو طابع ثقافي وإعلامي الذي تمارســـه فرنسا في إفريقيا إن في نطاق سياسة المد الفرانكفوني أو في نطاق الاهتمـــام الإعلامي المتزيد لفرنسا تجاه الدول الإفريقية، وهو بكل المقاييس، غزو ثقافي.

هذا الواقع المتأزم الذي تعيشه الدول العربية والإفريقية، وأيضا، بالكساد الدول اللاتينية والآسيوية أصبح يدعو إلى الإسراع بتطوير التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، سواء على مستوى الإطار الاتفاقي والمؤسسي، أو على مستوى التبادل التجاري (Echange commercial)، وتشجيع استثمارات الدول النفطية الغنية في دول العجز المحتاجة لرؤوس الأموال، أو على صيغة تقديم المنح والإعانات والقروض لتجاوز ظروف الأزمة خاصة تلك التي تعاني من المديونية.

المطلب الثاني

الحد من التخلف والتبعية

تكابد الدول السائرة في طريق النمو مشاكل جمة أبرزها تلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي بكل الأداءات تعكس صورة التخلف التي يعانيها العرب والأفارقة على السواء رغم التفاوت النسبي بين المجموعتين في معدل الدخل الفردي، علما أن ثلثي الدول الأقل نموا في العالم توجد في إفريقيا، ونصف سكان القارة يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وسدس هؤلاء الأفارقة من المجموعة العربية.

والجدير بالملاحظة، أن العامل الأساسي في هذه التبعية والتخلف يعود إلى الاختلال في النمو الديمغرافي الذي يفوق معدل النمو الاقتصادي، ونسبة الأمية تصل إلى (80%) في العديد من الأقطار العربية- الإفريقية، أما البحث العلمي التكنولوجي فيكاد يكون منعدما. والهياكل القاعدية الأساسية في

إفريقيا والوطن العربي تعاني من تخلف كبير، مما يجعلها متأخرة عن الركب الحضاري وعدم مسايرة التقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي السائد في أقطار شمال إفريقيا.

وإجمالا، فإن قلة فقط هي تلك التي تنعم بأكبر نسبة من الثروة، بينما الغالبية الساحقة من شعوب المنطقة تعيش في ظروف قاسية من الفقر والحرمان والاستغلال الاقتصادي والقهر الاجتماعي والقمع السياسي، مع التسليم أن أغلبية هذه الشعوب تواجه المجاعة وسوء التغذية والأمية والأمراض النفسية والانحرافات الاجتماعية والجريمة المنظمة.

ويتمظهر التخلف الاقتصادي في إفريقيا والوطن العربي أيضا في ثقافة الاستهلاك، وكمثال على ذلك في مجال استهلاك الفرد للطاقة في هذه المنطقة يتراوح المتوسط بين (14) كيلو و (485) كيلو، وذلك باستثناء الدول النفطية، في حين تصل معدلات الاستهلاك الفردي في أوروبا الغربية إلى (5507) كيلو و (11244) كيلو، ومما يزيد في توسيع الفجوة للبنيات الاقتصادية، تخلف البنيات الإدارية والأجهزة التسييرية في هذه الدول، وهي مظاهر لايزال يحتفظ بها بسبب التبعية والروتين الإداري وتقليد الدول الاستعمارية (Etats colonialistes) من حيث الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة.[1]

[1] المختار مطيع، الوحدة، العدد97، مرجع سبق ذكره.

جدول اتفاقيات التعاون بين الدول العربية (1973م–1974م)

الدولة	اتفاقيات اقتصادية ومالية وفنية	اتفاقيات تجارية	اتفاقيات ثقافية	اتفاقيات عسكرية	اتفاقيات مواصلات	اتفاقيات متنوعة خاصة بضحايا الجفاف وبناء المساجد	اتفاقيات تعاون غير محدود الطبيعة	المجموع
الجزائر	10	5	5	-	3	9	2	34
السعودية	6	-	-	-	2	7	-	15
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-
الإمارات	5	1	1	-	-	2	1	10
مصر	5	2	4	-	1	1	1	14
العراق	4	2	1	-	-	1	1	9
الأردن	-	1	1	-	-	-	-	2
الكويت	12	-	-	-	-	1	-	13
لبنان	2	-	-	-	2	-	-	4
ليبيا	25	-	9	3	-	7	1	45
المغرب	3	3	2	-	-	7	-	15
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	1	-	-	-	-	-	1
تونس	1	1	3	-	1	1	-	7
اليمن الشمالية	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبية	-	-	-	-	-	.	-	-

الجدول المنشور في مجلة .Revue française d'etudes politique africaines عدد113، سنة1975.

المطلب الثالث

تحريك تجارب التكامل

ناضلت الشعوب باستماتة من أجل الاستقلال في إفريقيا والوطن العربي، وتم تقديم قوافل من الشهداء من أجل الحرية والتخلص من الهيمنة رغم شراسة أساليب التعذيب والقمع التي تعرض لها الجميع من الغزاة المستعمرين. وكما هو معلوم، بعد الحرب العالمية الثانية تحصلت عدة دول عربية وافريقية على استقلالها السياسي، وقد كانت هناك محاولات للوحدة والانــدماج، إن جهويا وجزئيا على مستوى كل منطقة، أو بشكل يتسع بطابع شمولي وعام، وقد تم اقتباس هذه التجارب وآليات التكامل والاندماج من تجربـــة الاتحــاد الأوروبي، خاصة في مجال الأسواق المشتركة وفيما يخص التجارب العربية، تم الشروع فيها إثر قيام جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) سنة (1946م) بتضمينها في ميثاقها، التأكيد على أهمية التعاون بجميع أشـــكاله، في اتجاه التكامل والوحدة بين الدول العربية.

وقد تنامى المد القومي العربي، في فترة الخمـــسينيات وانتـــشار المبـــادئ الناصرية والبعثية، التي كانت بالفعل مؤسسة **لمشروع التكامل الاقتـــصادي**، في نطاق جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes)، ابتداء من خلق منطقة للتبادل التجاري الحر واتحاد جمركي وصولا إلى الوحدة الاقتـــصادية والسوق المشتركة. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع تم وضع فواصل زمنية محددة

لتنفيذ هذا المشروع، الذي كان من أبرزه إبرام عدة اتفاقات وانعقاد عدة لقاءات ومؤتمرات.[1]

إضافة إلى ما تقدم، كانت هناك تجارب للتكامل والوحدة على المستوى الخليجي مثل تجربة الجمهورية العربية المتحدة (1958م-1961م)، ومجلس التعاون الخليجي (1981م)، ومجلس التعاون العربي، ثم اتحاد المغرب العربي (1989م)، وإذا كانت نتائج بعضها هزيلة- مع العلم أنه لم يبق من التجارب السابقة إلا مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي- فذلك يعزى إلى عوامل سياسية، يعود بعضها إلى ماله علاقة بالتبعية الاستعمارية، ومنها ماله علاقة بالنزاعات العربية – العربية، دون نسيان الاعتبارات الشخصية وأيضا التدخلات الأجنبية.

ونفس التجارب عرفها الأفارقة، حيث تمّ تبنى مشروع الاندماج والوحدة في إفريقيا منذ قيام منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) سنة (1963م)، فقد قامت الدول الإفريقية بمساعي حثيثة منذ حصولها على استقلالها السياسي بإنشاء منظمات إقليمية أو اتحادات جهوية ذات طبيعة وظيفية منها: اتحاد دول إفريقيا الوسطى، الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، اللجنة المشتركة لتنمية حوض

---

[1] للتوسع في الموضوع، أنظر مؤلفنا النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.

السنغال، ومنظمات أخرى[1]. زيادة على اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بجهود لصالح التعاون الاقتصادي المباشر بين الدول الإفريقية. مع ملاحظة أن القادة السياسيين الأفارقة، لم يجتهدوا في تطوير تلك التجمعات أبعد من تلك التي جرى إنشاؤها من قبل بواسطة الدول الاستعمارية (Etats colonialistes) .

وانطلاقا من الظروف الراهنة التي يشهدها العالم، يتحتم على العرب والأفارقة- في زمن التكتلات الذي نعيشه- أن يتعاونوا أكثر من أجل تطوير مشاريعهم الاندماجية لتتماشى والواقع، وبالتالي، يتم القضاء على التجزئة والتفكك ودعم وتقوية محور دول الجنوب (Axe des pays de sud) في مواجهة المخططات العولمية بكل تحدياتها الحالية والمستقبلية.

المطلب الرابع
تطوير التعاون الاقتصادي

ظهرت فكرة التعاون، واتخذت مساراً عمليًا منذ السبعينيات، خاصة بعد ظهور الحقبة النفطية ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية (Relations internationales) ومن ثم التعاون الدولي (Coopération internationale)، وبعد أن اتخذ الحوار العربي- الإفريقي بعداً ايجابيًا وذلك في بيان الجزائر سنة

[1] للاستزادة في الموضوع، أنظر مؤلفنا التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2006، مصر.

(1973م)، الذي تبناه الملوك والرؤساء العرب، حيث تم تبني برنـــامج عمـــل متكامل يتضمن العناصر التالية:

- تعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في إفريقيا،
- المقاطعة العربية الكاملة للنظم الاستعمارية والعنصرية في إفريقيا،
- اتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة التموين الطبيعي للبلدان الإفريقية بالبترول العربي،
- دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمـــالي والثقـــافي العـــربي – الإفريقي،
- إنشاء بنك عربي للتنمية الإفريقية،
- تقديم معونات فورية لحركات التحرير الإفريقية.

وقد تم تكليف الأمين العام لجامعة الـــدول العربيـــة (Ligue des Etats Arabes)، لتنفيذ هذا البرنامج بالتنسيق مع الأمين العـــام لمنظمـــة الوحـــدة الإفريقية (OUA)، حتى انعقاد المؤتمر الأول الإفريقي– العربي بالقاهرة ســـنة (1977م) الذي أرسى بصورة عملية التعاون الاقتصادي، وإصدار وثيقـــتين هامتين هما: إعلان برنامج العمل للتعاون العربي– الإفريقي، وإعلان التعـــاون الاقتصادي والمالي.

وخلال قمة القاهرة الإفريقية– العربية تم الإعلان عن تعهدات مالية عربية لفائدة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا بلغت في مجموعهـــا (1449) مليون دولار. ومنذ سنة (1973م) إلى نهاية سنة (1983م) حـــصلت

الدول الإفريقية من العرب على ما مقداره (7373,3) مليون دولار. وخـــلال فترة (1975م-1982م) حصلت (19) دولة افريقية أقل نموا علـــى مايعـــادل (46%) من إجمالي الإعانات العربية المقدمة لإفريقيا.

بيان القروض المقدمة للدول الإفريقية من الصندوق العربي للقروض*

الدولة	قيمة القروض (مليون دولار)	تاريخ القسط الأولى (50%)	تاريخ القسط الثاني (50%)
بتسوانا	5,4	1975/2/1	1975/2/27
بوروندي	2	1974/12/3	1975/4/29
الكاميرون	5,7	تصرف من بنك التنمية الإفريقية	1975/2/19
ساحل العاج	7,2	تصرف من بنك التنمية الإفريقية	————
داهومي	2,4	1974/12/17	————
إثيوبيا	14,2	1975/1/15	1975/2/1
غامبيا	0,7	1974/10/24	تم السداد
غانا	8,8	تصرف من بنك التنمية الإفريقية	1975/5/27
غينيا	1,6	تصرف من التنمية الإفريقية	————
غينيا بيساو	0,5	1974/12/2	تم السداد
غينيا الاستوائية	0,5	1974/11/10	تم السداد
فولتا العليا	5,4	تصرف من بنك التنمية الإفريقي	1975/2/9
موريشيوس	2,7	1975/2/15	1975/3/18
كينيا	3,6	1975/1/23	1975/3/11

* هذه القروض أقرتها اللجنة السباعية لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والدول العربية المكتتبة بالصندوق آنذاك.

1975/5/24	1974/12/16	2,8	ليسوتو
1975/4/1	1974/10/17	3,6	ليبريا
————	1974/11/18	4,8	ملغاشي
أوقف صرف القرض	1974/11/14	7,5	ملاوي
1975/5/14	1974/10/28	7,8	مالي
1975/1/30	تصرف من بنك التنمية الإفريقية	5,4	نيجر
1975/1/20	1974/10/13	11,3	أوغندا
1975/2/11	1974/11/3	2	رواندا
1975/1/29	1974/11/21	2,4	إفريقيا الوسطى
1975/3/13	1975/1/15	7,5	السنغال
1975/2/12	1974/12/7	3,6	سيراليون
1975/5/25	1975/1/27	4,2	سوازيلاند
1975/2/15	1974/10/17	14,2	تنزانيا
1975/2/1	1974/11/6	8 ،8	تشاد
————	تصرف من بنك التنمية الإفريقي	1,8	توغو
1975/3/20	1974/12/28	12,7	زامبيا
1975/6/8	1975/6/8	12,4	زائير
1975/8/31	1975/8/31	0,5	ساوتومي وبرنسيب
1975/11/18	1975/11/18	0,5	كاب فردي
1975/11/8	1975/11/8	1,0	موزنبيق

ورغم الوثائق الهامة التي أصدرها أول مؤتمر عربي- إفريقي، والتي يمكن اعتبارها أساسا صالحا للإستراتيجية الأفرو- عربية، إلا أن توقف الحوار العربي- الإفريقي. وعدم تنفيذ القرارات الواردة في هذه الوثائق، أي في نهاية المطاف أدى إلى تباعد المسافات. وقد كان صادقا كاتب كتاب **دولارات عربية لإفريقيا** قوله: طوال فترة كتابة هذا الكتاب كنت مشغولا بمسألة معرفة السبب في حرص العرب على إنقاذ الاقتصاد الأوروبي والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية للاقتصاد الإفريقي، وكذلك السبب في استعدادهم لإيجاد مشاركة طويلة الأمد مع أوروبا وليس مع إفريقيا. وكما عبر أحد الدبلوماسيين الإفريقيين فإن أكبر تحويل للثروة في التاريخ إنما يتم الآن من الشرق الأوسط إلى أوروبا، أما أمم إفريقيا البروليتارية فهي مجرد أمم متفرجة في الدراما من أولها إلى آخرها.[1]

[1] الوحدة، العدد97، مرجع سبق ذكره، نقلا عن النسخة الأصلية المترجمة وهي E.C.chibwe arabe-dollars for Africa, London croom helm 1976.

المبحث الثاني

التعاون من أجل الاستقرار السياسي

تواجه الأقطار الإفريقية والعربية منذ التكالب الاستعماري على المنطقة، إلى ما بعد الاستقلال من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وانعدام تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تتعرض لضغوط السياسات الدولية وصراع القوى في المنطقة العربية وفي المنطقة الإفريقية، ويصاحب هذه الضغوط السياسية والاقتصادية حملات إعلامية تثير الشكوك والتلكؤ عند الجانبين، مما يخلق في المحصلة النهائية فجوة التصديق وعدم الإحساس بالجدية.

وبالتالي، فإن التأمل في إشكالية التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo - africaine) في ظل التحولات الدولية الراهنة، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة (guerre froide)، واستفراد لاعب منفرد في الساحة هو الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب التنسيق من أجل بلوغ هدفين هما: الحفاظ على الاستقرار السياسي، ثم حماية الأمن القومي.

المطلب الأول

حماية الاستقرار السياسي

تأثر التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) بالنزاعات الإقليمية، ويعود ذلك لعدة اعتبارات لها ارتباط بالاستعمار والتبعية والاندماج في التقسيم الدولي للعمل. وهذه كلها انعكاسات سلبية على

الاستقرار السياسي من جانبين: على مستوى تطور المسألة الديمقراطية، ثم على مستوى تطور النزاعات الإقليمية والحرب بالوكالة.[1]

الفرع الأول
تطوير الديمقراطية

ساير التطور الديمقراطي بالكاد في معظم الأقطار العربية- الإفريقية تطور أنظمة الحكم في الدول المصنعة، وكان له ارتباط بالعلاقات بين الشرق والغرب وبين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، فمنذ حصول دول إفريقيا والأقطار العربية على استقلالها السياسي وعندما وجدت نفسها في مفترق الطرق انقسمت أنظمة حكمها من حيث تعاملها لتسقط في الأخير في أحضان أحد العاشقين الكبيرين روسيا أو أمريكا، من حيث تعاملها مع المبادئ الديمقراطية والنظم الحزبية إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة تبنت نظام الحزب الواحد (Régime monolithique) واشتراكية الدولة، وهذه لقيت دعما كبيرا من قبل الاتحاد السوفييتي السابق وكوبا والصين ودول شيوعية أخرى، وذلك انطلاقا من تبني هذه الدول ومواقفها في مساندة حركات التحرر التي كانت تناضل ضد الاستعمار (Colonialisme) من أجل الاستقلال،

---

[1] النزاعات في القارة الإفريقية، مرجع سبق ذكره.

- مجموعة سمحت بتطبيق نظام التعددية الحزبية وبحق المعارضة، وكان ذلك مؤشرا على تبعيتها بالمطلق للدول الغربية والرأسمالية،
- مجموعة لم تأخذ لا بهذا النظام ولا بذاك، بل طبقت نظاما ذاتيا خاصا بها. غير أن جميع هذه الأنظمة أخفقت ودخلت الطريق المسدود. فلا الأحادية الحزبية التي كانت تقوم على الدكتاتورية والتسلط استطاعت أن تكون الإطار الديمقراطي الفعلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة والتحرر السياسي. ولا التعددية التي أغرقت المجتمعات في المؤسسات الشكلية والممارسات الانتخابية المزيفة، أو ضمان الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

الفرع الثاني
النزاعات الإقليمية والحرب بالوكالة

بكل المقاييس، تعتبر القارة الإفريقية والوطن العربي من أكثر مناطق العالم- إذا استثنينا دول أمريكا اللاتينية- التي شهدت ولا تزال على الدوام أكبر عدد من النزاعات الإقليمية وبؤر التوتر الداخلية، وقد اتسمت هذه النزاعات بخصائص ثلاثة: إما نزاعات أهلية أو في شكل حروب أهلية تزكيها التدخلات الأجنبية مثل: لبنان والصومال، أو نزاعات خاصة ذات طبيعة عنصرية وتوسعية مثل ما يحدث بين العرب والكيان الصهيوني منذ مظلمة القرن العشرين التي حدثت في سنة (1948م) .

وهناك النوع الثالث والأخير وهو نزاعات بالوكالة أو حروب إقليمية تتم بإيعاز من القوى العظمى بشكل غير مباشر، وتكون إما بين طرفين أو بين عدة أطراف، وهذا النوع كان قائما بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة (guerre froide)، في إطار دبلوماسية شد الحبل بين العملاقين أمريكا وروسيا، فكانا يتصادمان بصورة غير مباشرة عبر حلفائهما تحاشيا لاحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي (Arme nucléaire).

ومن أخطر بؤر التوتر الساكنة والمتحركة التي لو استرسلت في عدها وإحصائها لما انتهيت إلى غاية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- نزاع القرن الإفريقي (الصومال)،
- نزاع الصحراء الغربية في منطقة المغرب العربي،
- النزاع الموريتاني- السنغالي،
- النزاع التشادي- الليبي.

وانطلاقا من هذه المعطيات المأساوية إن لم أقل الكارثية، وبعد نهاية الصراع الإيديولوجي والحرب الباردة (guerre froide) بين الشرق والغرب، يتطلب من الأفارقة والعرب على السواء، القيام بتعاون مكثف بينهما من أجل حل نزاعاتهم البينية كيفما كان سببها وشكلها، والتعالي فوق كل الجراح من أجل المصلحة العليا للشعوب، وحتى يتم القضاء على ظروف

التخلف والتبعية وبناء ديمقراطية قوامها احترام الرأي الآخر والحريات العامة للمواطنين.

المطلب الثاني
حماية الأمن القومي

يتسم النظامان العربي والإفريقي بالتبعية المستديمة للدول الرأسمالية المصنعة، بحكم ظروف لا يتسع المجال لسردها، وبالتالي، ونظرا لانفتاحها على الغرب الرأسمالي وعلى كل أقطار العالم- خاصة اليوم في زمن العولمة- فإنها حتما تتأثر بسهولة بما يعرفه العالم من أقصاه إلى أدناه. وكنتيجة حتمية لذلك أدى هذا الوضع إلى تعرض الأقطار العربية الإفريقية لتدخلات أجنبية ولغزو ثقافي وإعلامي، ولعدم استقرار سياسي واجتماعي داخلي. لم يكن تنسيق بل تراجع على درجات متفاوتة.

ورغم محاولات التعاون بين العرب والأفارقة من أجل التنسيق وتقريب المسافات المتباعدة إلا أنها لم تكن ذات جدوى. وبينما يتراجع الدور العربي في إفريقيا ينشط الإسرائيليون، سيما في ظل الغياب الفاضح للعرب، وباتت إسرائيل تمتلك مصداقية كبيرة لدى الأفارقة في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية خاصة لقوات الحرس الرئاسي.

وبينما كان البحر الأحمر يعتبر بحيرة عربية ذات يوم أصبح في وقتنا الراهن بحيرة أمريكية إسرائيلية، من خلال مناطق النفوذ الإسرائيلية في القرن

الإفريقي. والأدهى من ذلك أن جزر البحر الأحمر أصبحت مكانا لدفن النفايات النووية الإسرائيلية، خاصة في ظل الرعاية الأمريكية للمدللة إسرائيل، وبالتالي، ليس غريبا أن يكون معهد الدراسات الإفريقية في قلب تل أبيب.

لقد رأينا، كيف أنه في ظروف حرجة تراجع التضامن بين الأفارقة والعرب، حدث هذا أثناء العدوان على العراق، وبعد أن تدخلت أمريكا بكل ثقلها في شبه الجزيرة العربية، وفي منطقة الشرق الأوسط (Moyen Orient) لتضمن لشركاتها وشركات حلفائها عابرة القارات مزيدا من النهب لثروات شعوب هذه المنطقة، وقد كان التضامن العربي الإفريقي شبه منعدم تمامًا لمواجهة هذه الطوارئ، بل الأنكى من ذلك أن بعض الدول الإفريقية والعربية تناصر العدو وتتحالف معه من أجل محاربة أقطار عربية وافريقية.

إن الأمن القومي الأفرو- عربي أصبح اليوم، وفي ظل السياق الكوني والمتغيرات الدولية المتلاحقة، يتطلب تظافر جهود جمة بين العرب والأفارقة، والتصدّي لأي تهديد خارجي في شؤون إفريقيا والوطن العربي.



إحدى اجتماعات الاتحاد الإفريقي

المبحث الثالث

جوانب مضيئة من التعاون

رغم السلبيات التي تعرضنا لها في ما يخص التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، كما أن نهاية الحرب الباردة (guerre froide) (1945م-1989م) أدت إلى زوال شعارات التعاون والتضامن، وظهور شعارات بديلة مثل دعوات التحول الديمقراطي (Transition démocratique)[1] وترتيبات جديدة بشأن أسواق مشتركة ومناطق جمركية، ورغم فقدان تصور عربي- إفريقي من شأنه أن يبعث من جديد الحيوية في مفاصل التعاون بين الطرفين إلا أن هناك جوانب مضيئة في هذا التعاون تستحق الإشادة وإلقاء الضوء عليها، وهي جهود تعيدنا إلى فترة الستينيات، والتوجهات العربية نحو إفريقيا آنذاك على يد الزعماء العرب أمثال: جمال عبد الناصر وهواري بومدين والملك فيصل ونكروما وسيكوتوري ونيريري، وقد أثمرت تلك الجهود بتفعيل السياسات العربية على تنمية علاقاتها مع الدول الإفريقية من القضية المحورية العربية فلسطين، وظهر ذلك أثناء مؤتمر القمة الإفريقي السابع في سنة (1969م) والذي تضمن جدول أعماله للمرة الأولى أزمة الشرق الأوسط (Moyen Orient) كبند قائم بذاته، وليس ضمن موضوعات أخرى.

---

[1] لمزيد من التوسع في الموضوع، أنظر مؤلفنا التحول الديمقراطي في إفريقيا، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، سنة2006، مصر.

ومما لاشك فيه، أن التطورات المتلاحقة وقتها في إفريقيا والوطن العـــربي ونتائج حرب العرب مع إسرائيل في سنة (1973م) كانـــت كلـــها عوامـــل أساسية ساهمت بقدر كبير في تقارب الدول الإفريقية مع الأقطـــار العربيـــة وتأييدها للحق العربي في التراع العربي الصهيوني تأييدا كاملا، وذلـــك مـــن خلال قيام أغلبية الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مـــع إســـرائيل، وبتأييد منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) للحق العربي، وبربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرير الإفريقية.

والجدير بالذكر، أنه في يوم (28) نوفمبر سنة (1973م) صدرت قرارات مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ومن بينها بيـــان إلى إفريقيـــا تقـــديرا لحركات التضامن التي عبرت عنها البلدان الإفريقية الشقيقة وتجسيدا للتضامن العربي- الإفريقي بشكل ملموس في ميدان التعاون الـــسياسي والاقتـــصادي بهدف توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية.

وأيضا، قرر مؤتمر القمة العربي-آنذاك- توجيه تحية مفعمة بالمحبة والتقدير إلى الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها مع البلدان الإفريقية في الكفاح مـــن أجل التحرر الوطني والتقدم الاقتـــصادي، وفي النـــضال ضـــد الاســـتعمار (Colonialisme) والتمييز العنصري والترحيب بتشكيل اللجنـــة الـــسباعية لتنظيم التعاون الإفريقي- العربي.[1]

[1] السياسة الدولية، العدد45، سنة1979، مصر.

كما قرر القادة العرب بالمقابل دعم التعاون العربي- الإفريقي (Coopération arabo- africaine) في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في إفريقيا، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تبادر بعد بذلك، وحظر تام لتصدير البترول العربي إلى هذه البلاد الثلاثة، واتخاذ إجراءات خاصة للبلدان الإفريقية والشقيقة بالبترول العربي.

المطلب الأول

المنظمات العربية- الإفريقية

كما مر بنا، كانت الفترة التالية للحرب العربية- الإسرائيلية سنة (1973م) مرحلة جديدة في تفعيل العلاقات العربية- الإفريقية، من خلال تعزيز الاتصالات والمشاورات التي جرت بين الأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، وقد رافق هذه الاتصالات قيام عدة أجهزة ومؤسسات ولجان عربية وأخرى افريقية بشأن دعم التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، وغني عن البيان تكثيف العلاقات الثنائية بتبادل التمثيل الدبلوماسي (Représentation diplomatique) وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين دول عربية وافريقية.

ولعل أبرز ما تم تجسيده في تلك الفترة هو إنشاء **إدارة الشؤون الإفريقية بالجامعة العربية**، حيث أنشأت الإدارة العامة للشؤون السياسية في سنة (1974م)، وتم إيلائها إجراء دراسات شاملة على القطاعات والقيادات والمجموعات الإفريقية، والعلاقات الثنائية والجماعية بالدول والمجموعات الإفريقية، ومجال التبادل مع إفريقيا على أساس الإمكانات العربية والاستعداد والمصالح المشتركة، كما تتولى الإدارة دراسة وسائل تنسيق الدور العربي في إفريقيا، سواء في نطاق العلاقات الجماعية العربية مع الدول الإفريقية، فرادى وجماعات في نظام الجامعة، ومن خلال الجامعة بالمنظمات الإفريقية، وتقوم الإدارة بتنظيم وتنسيق التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) .

وبكل المقاييس، تعتبر هذه المرحلة، الفترة الذهبية في العلاقات العربية-الإفريقية، حيث بلغ مجموع المساعدات العربية لصالح إفريقيا حتى سنة (1978م) ما مجموعه (3873,831) مليون دولار، عدا تلك المساهمات العربية في المشاريع الإفريقية عبر المؤسسات الدولية المختلفة، كما قدم العرب قروضا في نفس الفترة بقيمة (222) مليون دولار، زيادة على القروض التي تم تقديمها من صناديق الدول العربية بصورة منفردة.[1]

---

[1] عبد الرحمن (جوانب من التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، الوحدة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

في مواجهة الصهيونية العنصرية

مما لاشك فيه، أن الصهيونية (sionisme) هي إحدى مخلفات الاستعمار الأوروبي، حتى تكون سلاحا ذا حدين، فهي من ناحية أولى، الخنجر المستقر في جسم الأمة العربية، في جرح عميق لن يلتئم إلا بالدماء والمزيد من قوافل الشهداء، والمعركة دائمة بين قوى الاستعمار من وراء الصهيونية، وبين الأمة العربية خاصة، والمجموعة التحررية بعامة. وإن إسرائيل من ناحية ثانية، هي قاعدة متقدمة للدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة الشرق الأوسطية، خاصة بعد احتلال العراق من أمريكا وبناء البنتاغون أربع عشرة قاعدة عسكرية في هذا البلد خارج المدن تتمركز فيها القوات الأمريكية، بعد تسليم السيادة شكليا إلى العراقيين.[1]

وليس بمستغرب أن تلتفت إسرائيل إلى القارة الإفريقية، خاصة بعد أن استشعرت خطر المقاطعة التي تطوقها من الدول العربية، وبالتالي، استغلال الشعوب الإفريقية حديثة الاستقلال وظهورها بمظهر من لا مطامع سياسية لها، وقد تطورت العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية منذ بداية التغلغل في الخمسينيات والستينيات، بهدف تخطي الحصار العربي المضروب حولها، من

[1] الوطن العربي، العدد 1424- 2004/6/18، باريس.

خلال طرح المعونات والنفقات وتقديم الخبرات، والنتيجة الحتمية لذلك هي كسب المزيد من الأنصار السياسيين في المحافل الدولية.

وانطلاقاً من ذلك، أي فهم دور الاستعمار والعنصرية في القارة الإفريقية يمكن الاستمرار في بناء علاقات عربية- إفريقية، تستند إلى المواجهة المشتركة ضد الاستعمار والصهيونية (sionisme) التي هي في تكوينها وممارساتها نموذج أعلى للعنصرية، وخاصة أن الإقرار الإفريقي الفردي والجماعي بأن الكيان الصهيوني مثل جنوب إفريقيا- في وقت سابق- قائم على احتلال أقوام غازية للأرض وطرد أهلها الذين عاشوا عليها منذ الأزل.

الإقرار المذكور، استوجب المواجهة الشاملة الفردية والجماعية على طريق التحرر من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والعنصري، وهكذا كانت القطيعة الإفريقية لإسرائيل بعد حرب (1973م) كإجراء تحتمه ضرورة الحفاظ على استقلالهم وحريتهم على النحو الذي تم في الوطن العربي، وكان من المفترض على العرب أن يرسخوا هذا الشعور والموقف النبيل لدى الأفارقة ويدعموه بتمتين أواصر الإخاء والمودة والعلاقات معهم، والفرصة لا تزال متاحة حتى الآن.

لقد حددت إسرائيل مسار علاقاتها مع الأفارقة من خلال محورية الصراع العربي- الإسرائيلي واستغلت انعكاسات الحرب الباردة (guerre froide) على كل من النظامين الإقليميين العربي والإفريقي بدرجة أدت إلى استفادة إسرائيل بدرجة أكبر من غيرها من الأطراف الإقليمية. وأدركت إسرائيل

أهمية إفريقيا كساحة لإدارة الصراع العربي- الإفريقي نظراً لوزن الصوت الإفريقي في منظمة الوحدة الأمم المتحدة (ONU) .

كما أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حركة المدّ والجزر في العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية ارتبطت بتطور الصراع العربي- الإسرائيلي، فالمقاطعة الدبلوماسية الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات ومعظم سنوات الثمانينيات ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية التسعينيات بحدثين هامين في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي أولهما حرب أكتوبر سنة (1973م)، والثاني هو انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (Moyen Orient) سنة (1991م) .

والجدير بالذكر، أن إسرائيل كانت لها رؤية خاصة- بصرف النظر عن الأهداف والمرامي الأيديولوجية أو التوراتية والبراغماتية- نحو إفريقيا، باعتبارها تحظى بمكانة خاصة لدى الأفارقة، وبالتالي، يمكن لها القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي- الإسرائيلي، انطلاقاً من المؤشرات التالية:[1]

- الصداقة المتبادلة بينها وبين كل من العرب والإسرائيليين،
- تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة الصراع في الشرق الأوسط،

---

[1] إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير، د. حمدي عبد الرحمن، www.aljazeera.net 13-10-2005

وفعلاً، طرحت عدة مقترحات وصيغ من شأنها أن تقرب المسافات المتباعدة بين العرب وإسرائيل، وكان من أبرزها مبادرة الرئيس **كوامي نكروما**، غير أن هذه المبادرات باءت كلها بالفشل.

المطلب الثالث

حركات التحرر العربية والنضال الإفريقي

كان لحركات التحرر العربية الأثر الكبير في نضال الأفارقة ضد الغزاة الأوروبيين، التي كانت آنذاك خاضعة للاستعمار ونظم التفرقة العنصرية إن في فلسطين أو إفريقيا، الدور الفعال والهام في تحرير شعوب القارة الإفريقية، ورغم جميع أساليب التهديد بالتقتيل والتشريد، والإبادة الجماعية، فإنها لم ترهب القومية الواعية التي ما لبثت أن قضت على وجوده المادي المستبد في إفريقيا.

إن المعركة الحالية والقادمة لحركة التحرر العربي- الإفريقي ضد الصهيونية (sionisme) في فلسطين، وضد الأنظمة المستبدة (Régime totalitaire) في إفريقيا، هي معركة حاسمة، وهي تقع ضمن المعادلة التي تختزل أساسيات الصراع في المستقبل، خاصة في زمن العولمة و" الفوضى البناءة (anarchie constructif) " وبالتالي، فإن مصير العالم الثالث (Tiers Monde) يتأثر إلى حد كبير بمصير العالم العربي، ومصير الوطن العربي يتوقف على مصير فلسطين، وفي نهاية المطاف فإن مصير الإمبريالية العالمية (Impérialisme) سيتحدد في كل من الوطن العربي وإفريقيا.

إن ما ينبغي معرفته أن إفريقيا لم تكن قارة مجهولة على مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، فإذا كانت أمريكا اللاتينية تمثل دائرة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، فإن إسرائيل وجدت دعما ومساعدة من القوى العربية

الرئيسية في أوروبا فكان سعيها للبحث عن الشرعية الدولية أن توجه أنظارها إلى آسيا وإفريقيا. أما بالنسبة لآسيا فكانت " **مغلقة** " أمام إسرائيل لتطور التنمية الاقتصادية (développement économique) هناك، وعدم الحاجة لتسويق النموذج الإسرائيلي في التنمية.

وما يستوجب الاهتمام حالياً، هو العمل على تقوية المؤسسات الوحدوية واستكمالها حتى تقوم بدورها الفعال، من خلال **الاتحاد الإفريقي (U.A)**، وطبيعي أن يركز التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo-africaine) في كل مجالات التنمية، على أن يستهل على التعاون الثقافي للنهوض بالثقافة العربية- الإفريقية، ولتأهيل القيم الحضارية التي تحكمها، وهذا بدوره يتطلب تعزيز الاتصال بين قادة الفكر وبين مراكزه في الوطن العربي وإفريقيا، كمدخل عملي، سيما في هذه اللحظة السياسية الحاسمة بالذات.

وليس بخاف أن التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية، وسقوط النظم الشعبوية والماركسية في إفريقيا، والدخول في العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد للسلام قد ساهمت في إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى وخاصة خلال سنتي (1991م-1992م) عودة العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية، حتى أنه في ظرف سنة واحدة (1992م) قامت ثماني دول إفريقية بإعادة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وفي

حدود علمنا أن سنة (1997م) بلغ عدد الدول الإفريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل (48) دولة.

المطلب الرابع

العلاقات الاقتصادية العربية-الإفريقية

لعبت المتغيرات الدولية دورها السلبي على المستوى العربي والإفريقي أو على المستوى الإقليمي، وتراجع حدة الصراع العربي- الإسرائيلي، وبعد انتهاء فترة الحرب الباردة (guerre froide) (1945م-1989م) وظهور تحديات مشتركة أمام كل العرب والأفارقة، في مقدمتها ضعف الأداء الاقتصادي والتجاري بين العرب والأفارقة، رغم عمق العلاقات التاريخية (Relations historiques) والمصير المشترك (Destin commun) الذي يجمع بينهما، وكمثال على ما نقول بلغ نصيب كافة الدول العربية من إجمالي الصادرات الإفريقية سنة (1997م) ما قيمته (1.18%) فقط، في حين كانت الواردات الإفريقية من العالم العربي في السنة نفسها (2.47%) وذلك من إجمالي واردات (45) دولة إفريقية غير عربية.

ومن الملفت للانتباه، وبموازاة العلاقات الاقتصادية العربية- الإفريقية هو النمو المتزايد للعلاقات الاقتصادية بين الكيان الصهيوني وإفريقيا، وتمتلك إسرائيل مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية، فقد ركزت إسرائيل منذ البداية- وحتى في ظل

سنوات القطيعة (1973م-1983م) بينها وبين إفريقيا- علــى المــساعدات العسكرية (Aides militaires) في مجال تدريب قوات الشرطة وقوات الحرس الرئاسي لعدد من الدول الإفريقية مثل: زائير، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكاميرون، وغني عن البيان المساعدات في إثيوبيا ودول القرن الإفريقي.

ولإسرائيل، اليوم، علاقات تجارية مع ما يزيد عن ثلاثين دولة إفريقية، في حين أن الشركاء التجاريين الأساسيين لإسرائيل هم: نيجيريا، كينيا، زائــير، تنزانيا، زامبيا، إثيوبيا، ساحل العاج، غانا، وتعادل تجارة إسرائيل مع نيجيريا وحدها نصف حجم التجارة مع إفريقيا برمتها.

ومن الحقائق أيضًا أن قرابة (70%) من الصادرات الإفريقيــة تتجــه إلى السوق الأوروبية المشتركة (marché commun européen)، و (65%) مــن الواردات الإفريقية ترد من تلك السوق، في الوقت الذي لم يتجاوز التبــادل التجاري (Echange commercial) بين الدول الإفريقية فيما بينها (8%)، مما يوضح الارتباط الوثيق بين الدول الإفريقية والسوق الأوروبية.

وبالتالي، فإن هذا الحضور الاقتصادي الأوروبي والإســرائيلي في القــارة الإفريقية مع دعاية استعمارية نشيطة في إفريقيا تحاول باستمرار إثارة الــدول الإفريقية على العرب، موحيةً بأن أزمــة الاقتــصاد العــالمي (Economie mondiale) والنقدي والركود الاقتصادي، وكل مشاكل إفريقيا إنما ســببها

النفط والدول العربية، وبالتالي، تعثر التعاون العربي والإفريقي للأسباب التالية:[1]

- عدم اكتمال الإحصاءات حول التحويلات والإعانات العربية لإفريقيا،
- أن بعض الإعانات العربية لإفريقيا غير مرتبط بمشاريع مدروسة أو برامج اقتصادية محكمة،
- هي ظاهرة فقدان العنصر البشري من فنيين وكوادر يعملون في تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الدول العربية.

إذا كان من الضروري أن يقوم التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، فإنه يجب أن يكون مرتكزًا على أسس واضحة، وأن يحدد محتوى وبرامج عمل هذا التعاون للمستقبل، وخاصة ضبط الموارد المالية التي يجب على الطرف العربي أن يضعها على ذمة الدول الإفريقية، وأن ينجز هذا التعاون عن طريق هيكل نظامي متجدد، زيادة على ضرورة فهم التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) كوسيلة لتأمين وتحقيق تنمية الدول الإفريقية والعربية في وقت واحد.

[1] الوحدة (مجلة فكرية ثقافية شهرية)، العدد 97، أكتوبر سنة 1992، المغرب.

الفصل الرابع

مؤسسات التعاون العربي - الإفريقي

المبحث الأول

دور المنظمات الإقليمية – العربية

ساهمت بعض التنظيمات الدولية الإقليمية المنضوية في إطار العلاقات العربية- الإفريقية، أو تلك التي تضم في عضويتها دولا عربية وأخرى افريقية، في دفع مسار العلاقات العربية- الإفريقية، بما يخدم مصالح الشعوب، وتحقيق الأهداف المنشودة من تنمية ورفاه وازدهار، خاصة أن الطرفين. العربي والإفريقي تجمعهما علاقات حضارية وتاريخية قديمة ومصالح وأهداف سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة.

ومنذ حرب أكتوبر سنة (1973م) بين العرب وإسرائيل، وصدور قرار مؤتمر القمة في الجزائر في نوفمبر سنة (1973م)، تولت مسؤوليات الحوار العربي- الإفريقي الأجهزة التالية بجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) وهي:[1]

- مؤتمر القمة العربي،
- مجلس الجامعة العربي وبعض اللجان الدائمة،
- المجلس الاقتصادي،
- الأمانة العامة والأمين العام للجامعة العربية،
- مؤتمر وزراء البترول في الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول،
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

[1] www.aljazeera.net.13/10/2005

وقد لعبت هذه التنظيمات دوراً حيوياً في تعزيز حركة الحوار العربي- الإفريقي، وتنشيط آلياته التي لا تزال تعمل حتى الآن، بغية تفعيل التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) و إزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة في مختلف المجالات، والعمل على تفعيل العلاقات العربية - الإفريقية التي تباعدت بسبب المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم من أقصاه إلى أدناه، ثم علينا أن نقر بتقصير الجانب العربي تجاه الأفارقة، ومن الظلم أن نطالب الدول الإفريقية بتقديم أكثر مما تقدم للقضية الفلسطينية، فالأفارقة لم يتلقوا من العرب ما يدفعهم إلى رد الجميل.

وكمثال على ما نقول أنه قوبل قرار النيجر في(2002/04/12م) بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجاً على مجزرة جنين باندهاش شديد، حيث أن الجانب العربي المعني بالأمر اكتفى بإصدار بيانات شجب وإدانة فحسب.

وإذا كان الأفارقة قد راهنوا بالأمس على العرب حينما كانت هناك شخصيات كبيرة بوزن جمال عبد الناصر والملك فيصل وهواري بومدين، وما أعقب ذلك من أزمة ثقة عربية- إفريقية، لأن منطقتنا العربية لم تعد تسير في اتجاه واحد، فإن من حق الأفارقة أن يراهنوا اليوم على الأفارقة الجدد أمثال: الرئيس الجزائري/عبد العزيز بوتفليقة وقائد الثورة الليبية معمر القذافي ورئيس جنوب إفريقيا مبيكي ورئيس نيجيريا أوباسنجو، الذين استطاعوا في

ظرف قياسي أن يستقطبوا الدول الإفريقية، خاصة بعد تأثيرات (9/11)، وما تلاه من إعلان حرب عالمية على الإرهاب (Terrorisme) على العلاقات العربية- الإفريقية.

المطلب الأول
المجموعة الأفرو- عربية

ويقصد بها مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية والإفريقية تحت مظلة جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) (، منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي- الإفريقي الأول (والأخير) في مارس سنة (1977م) بغية تعزيز العمل الإفريقي الجماعي. وقد أنشأت العديد من الأطر التنظيمية لكي تنهض بمسؤولية العمل العربي- الإفريقي وهي:

الفرع الأول
مؤتمر القمة العربي- الإفريقي

ويضم قادة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربي- الإفريقي الذي يرسم سياسته ويحدد توجهاته العامة، وكان من المفترض أن ينعقد المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات، إلا أن ذلك لم يحدث منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة في مارس سنة (1977م) .

الفرع الثاني

المجلس الوزاري العربي- الإفريقي

ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية و الإفريقية، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي، ويرفع تقريره إلى مؤتمر القمة العربي- الإفريقي، ويجتمع كل (18) شهرا، و لم يجتمع هذا المجلس منذ شهر مارس سنة (1977م) .

الفرع الثالث

اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي

تتكون اللجنة الدائمة من (24) وزيراً يتم اختيار (12) منهم بواسطة جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل، كما تضم اللجنة الأمينين العامين للمنظمتين، وتعتبر اللجنة الدائمة القوة المحركة الرئيسية لأعمال التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) والضامنة لتنفيذه ومراقبة تطوره، وتعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل، إلا في حالة توجيه دعوى من إحدى الدول الأعضاء، وللجنة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء، وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعا عاديا منذ مايو سنة (1977م) حتى أكتوبر سنة (1989م) .

الفرع الرابع

لجنة التنسيق للتعاون العربي- الإفريقي

تتألف من رئيسي الجانبين العربي والإفريقي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، ومقرري مجموعات العمل المختلفة، إذا رؤيت دعوتهم للمشاركة. وتتولى اللجنة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون العربي- الإفريقي (Coopération arabo- africaine)، والتنسيق بين مجموعات العمل المختلفة، و لم تجتمع اللجنة منذ (1994/10/4م) .

الفرع الخامس

المحكمة العربية- الإفريقية

نصت وثائق مؤتمر القمة العربية- الإفريقية الأولى على أهمية إنشاء محكمة لتدبر أي تفسير قانوني يطرأ في مسيرة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، فإن موضوع إنشاء هذه المحكمة لم يبحث لاحقا.

وكان لهذا التعثر في مسيرة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) الجماعي أسبابه العديدة التي يمكن إيجازها في: تدهور أسعار النفط وانتشار الحروب الأهلية في إفريقيا والحرب العراقية الكويتية والحظر المفروض- آنذاك- على العراق وليبيا والسودان، وكذلك الخلافات

العربية- العربية والإفريقية- الإفريقية والعربية- الإفريقية وانتهاء بالحرب الباردة (guerre froide) على النظم السياسية للجانبين وعلى شبكة علاقاتهما والآثار المختلفة للعولمة، وتأثيرات كل ذلك على مسار العلاقات العربية- الإفريقية.

ونتيجة لما تقدم بدأت مسيرة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) تأخذ مسالك أخرى، بعيدة على الأطر التنظيمية القائمة، وكمثال على ذلك ما يأتي:

- موافقة كل من مجلس جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على إقامة المعرض التجاري العربي- الإفريقي،
- الموافقة على إقامة أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة بدعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول المجموعة العربية والإفريقية،
- اقتراح إنشاء المؤسسة العربية- الإفريقية للتمويل والاستثمار، من جانب الكويت سنة (1989م)، بعد موافقة لجنة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) على إنشائها، وبسبب تحفظ بعض الدول العربية لم تقم المؤسسة،
- بهدف تطوير وتنمية التبادل التجاري (Echange commercial) بين دول المنطقتين تم عقد اجتماع للجنة الدائمة للتعاون العربي-

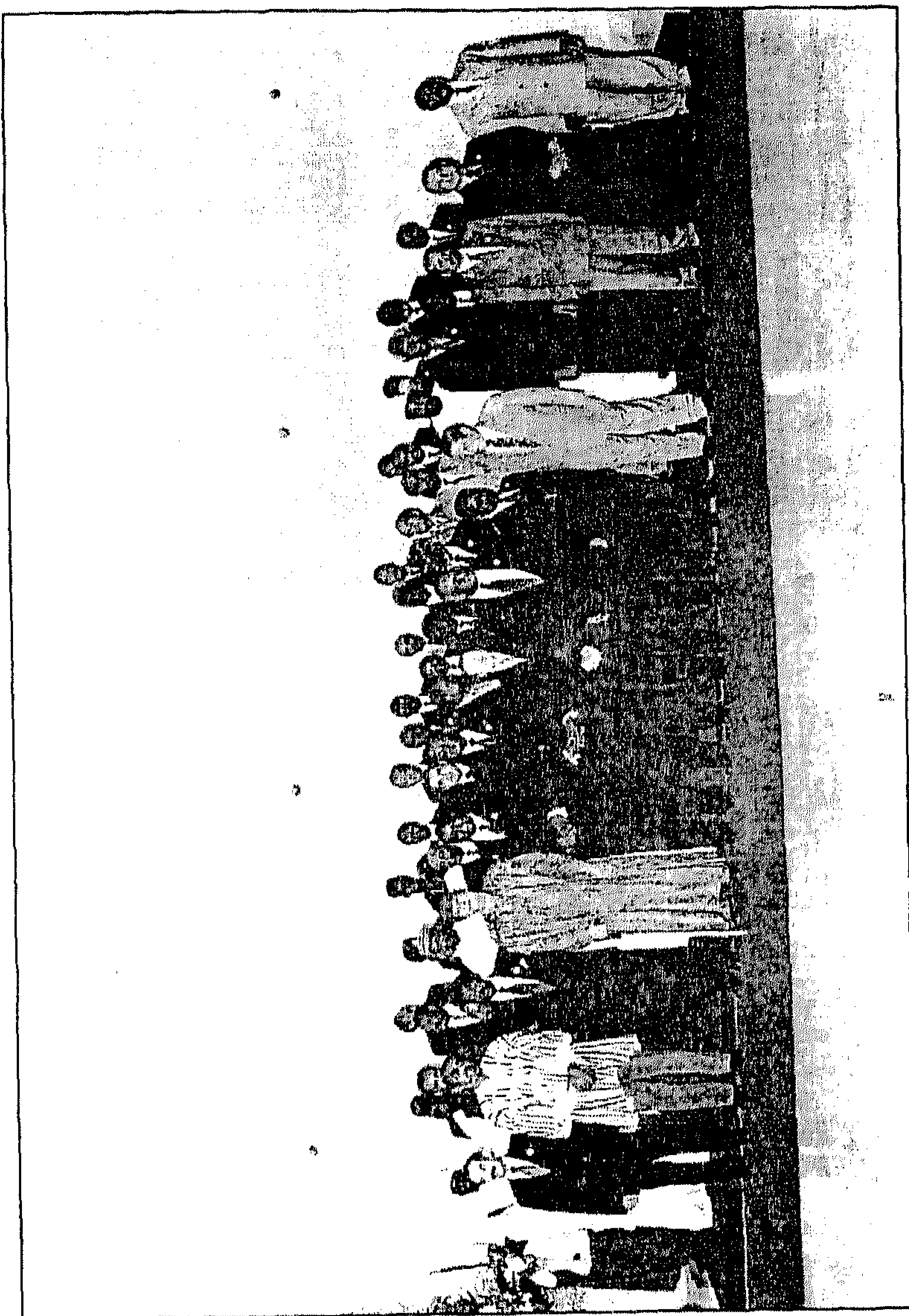
الإفريقي بأبيدجان سنة (1990م) على مــستوى الخــبراء، و

الاتفاق على مشروع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة (one

de commerce) تفضيلية عربية- افريقية،

- أقرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي في مارس ســ (1983م) على إنشاء المعهد الثقافي العربي- الإفريقي، وكــ المفترض أن يعقد اجتماع للخبراء في ســنة (1996م)، لبحــ موضوع الميزانية والإعداد لاجتماع المجلس التنفيذي للمعهــا لكن الاجتماع تأجل، لأن الجانب العربي لم يحدد الأسماء الــ تمثله في المجلس،

- قرر مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط سنة (1974م) إنــشـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، بهدف تقد المعونة الفنية عن طريق توفير المنح التدريبية والدراسات وتقــد الخدمات الإستشارية وتوفير الخبراء. وقد إستطاع رغم محدود إمكانياته أن يقدم معونات فنية لعدة دول إفريقية.



القادة الأفارقة في صورة تذكارية

المبحث الثاني

منظمة الوحدة الإفريقية

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) سنة (1963م)، وضمت عشر دول عربية يعيش فيها غالبية سكان الوطن العربي، وقد عملت على تحقيق أهداف القارة الإفريقية المتمثلة في الأمن و التنمية، ونشطت على مدى العقود الأربعة من قيامها في مجال تصفية الاستعمار (Colonialisme) والعنصرية من القارة حتى انهارت آخر الجيوب العنصرية في القارة سنة (1994م)، متمثلة في النظام العنصري لجنوب إفريقيا، غير أنه ما إن بدأت المنظمة توجه اهتمامالها نحو بذل المزيد من الجهود في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية (développement économique) – وهو الهدف الذي أهملته طويلا وتركت أمر رعايته للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة- حتى فوجئت بانفجار العديد من الصراعات الإثنية والحروب الأهلية في القارة وذلك تحت تأثير التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية والمحلية.

وانطلاقاً من ذلك، قررت الدول الإفريقية إسدال الستار على هذه المنظمة واستبدالها بأخرى حتى تتماشى وروح العصر، فكان تدشين مشروع **الاتحاد الإفريقي (U.A)** الجديد الذي قدمه **قائد الثورة الليبية معمر القذافي**، والإعلان عن قيامه رسمياً في يوليو سنة (2002م) – وإن كان على أجندة **جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes)** مشروع مماثل ومشابه

قدمه أيضاً معمر القذافي لقمة القاهرة سنة (1966م) - وسنعود له بالتفصيل لاحقاً.

المبحث الثالث

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "كوميسا"

تكونت هذه السوق سنة (1994م)، وتضم في عضويتها ثلاث دول عربية هي: السودان ومصر وجزر القمر، بالإضافة إلى عدد من الدول الإفريقية شرق وجنوب القارة الإفريقية.

ومما لاشك فيه أن المنظمة ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأساسية، وإن إنشاءها جاء استجابة لمعاهدة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة باعتبار أن المرحلة الأولى من إنشاء هذه السوق [مدتها خمس سنوات من (1994م) إلى (1999م)] تتطلب إقامة وتدعيم الجماعات الاقتصادية القائمة في القارة.

المبحث الرابع
رابطة التعاون الإقليمي لساحل المحيط الهندي (IOR-ARC)

أنشئت هذه الرابطة سنة (1977م)، وتضم (21) دولة هي: استراليا والهند وكينيا وموريشيوس وعمان وسنغافورة وجنوب إفريقيا واندونيسيا ومدغشقر وماليزيا وموزمبيق وسيريلانكا وتترانيا واليمن.[1] كما تم التصديق على برامج العمل وعلى إنشاء هيئتين معاونتين للرابطة هما: منتـــدى رجـــال الأعمـــال لساحل المحيط الهندي (IORBF) .

ومن خلال قراءة هادئة لميثاق المنظمة يلاحظ أنها تهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة من خلال تحسين أوضـــاع الـــسوق، وتحريـــر التجارة، وتسهيل انتقال وتدفق السلع والخدمات والاستثمارات بحرية بـــين دول الرابطة، وذلك في إطار الالتزام بحرية التجارة العالمية علـــى اعتبـــار أن الرابطة ليست منطقة تجارة (Zone de commerce) تفضيلية. وتعتمد الرابطة مبدأ "**الإقليمية المفتوحة** " الذي يعنى ببناء الجـــسور والعلاقـــات بـــين دول الرابطة وبقية دول العالم.

[1] موسسات التعاون المشترك www.aljazeera.net

ورغم انضمام كل من عمان واليمن إلى هذه الرابطة فإنها لاتصاح إطاراً مناسبا لتعزيز التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) الجماعي في إجماله.

والجدير بالملاحظة، أنه إضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من منظمات وتشكيلات سياسية واقتصادية مختلفة، فهناك على المستوى الثنائي توجد نشاطات واجتماعات غير منتظمة تجري بين رجال الأعمال العرب والأفارقة، إضافة إلى قيام معارض تجارية عربية وإفريقية. مع الإشارة إلى أن معظم التفاعلات في ميادين التعاون بين العرب والأفارقة قد استقرت تدريجيا على المستوى الثنائي، وبالتالي، تبخر شعار" **التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)** ".

المبحث الخامس

الاتحاد الإفريقي (U.A)

وضعت قمة منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) المنعقدة بمدينة سرت بالجماهيرية الليبية في سبتمبر سنة (1999م) ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي (U.A)، وهي:[1]

- جعل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) أكثر فعالية وأكثر مواءمة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية والخارجية،
- أخذ واستلهام مبادئ الوحدة والانتماء الإفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة تجسيداً للتضامن والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية،
- متابعة طريق نضال الشعوب الإفريقية واستكماله حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة،
- معرفة وإدراك كافة التحديات (Défis) التي تواجه القارة الإفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي،

[1] المرجع السابق.

- التصدي لهذه التحديات (Défis) ومعالجة الواقـــع الـــسياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحو فعال.

وفي جمهورية توغو إلتأمـــت القمـــة الإفريقيـــة بمدينـــة لـــومي يـــوم (2000/7/11م) حيث تمت الموافقة على النظام التأسيسي للاتحاد الإفريقـــي. وقد أُقر هذا النظام بعد ذلك في مؤتمر سرت الثاني، وهو مؤتمر استثنائي انعقد في مارس سنة (2001م)، وأعلن التوقيع فيه بشكل رسمـــي علـــى القـــانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وذلك حين صدّقت عليه (36) دولة عضوا.

المطلب الأول

التصديق على إنشاء الاتحاد الإفريقي

بعد سنتين من القمة الأخيرة، صدّق مؤتمر القمة الإفريقي في دورته الـــ(38) على إنشاء هذا الاتحاد كبديل عن منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) . وكانت مدينة ديربن بجنوب إفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذا المولود الجديد من (8-2002/7/10م)، وهكذا يحلّ الاتحاد الإفريقي (U.A) محل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بعد (39) سنة من تأسيسها بأديس أبابا (1963/5/25م) .

المطلب الثاني

أهداف الاتحاد الإفريقي

يقع القانون التأسيسي في (33) مادة وتحدد مقدمة النص أهداف الاتحاد وهي:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية،
- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الإفريقية،
- التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا،
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية،
- توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد،
- حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة،
- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي (Economie mondiale) والمفاوضات بين الدول،
- الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

المطلب الثالث

مبادئ الاتحاد الإفريقي

تنصّ المادة الرابعة من القانون التأسيسي على ما يأتي:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء،
- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال،
- إقامة سياسة دفاعية مشتركة،
- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو،
- حق الاتحاد التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة مثل: جرائم الحرب والإبادة الجماعية،
- حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن،
- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

المطلب الرابع

الأجهزة الرئيسية للاتحاد الإفريقي

تتكون الأجهزة الرئيسية للاتحاد الإفريقي من (17) جهازا من أهمها:

- مؤتمر الاتحاد،
- المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية)،
- برلمان عموم إفريقيا،
- محكمة العدل،
- أمانة الاتحاد،
- لجنة الممثلين الدائمين (السفراء)،
- اللجان الفنية المتخصصة،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،
- البنك المركزي الإفريقي.



تشاور من أجل إفريقيا

الفصل الخامس

راهن التعاون الاقتصادي والمالي

المبحث الأول

ضعف التبادل الاقتصادي

الثابت أن التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) في جانبه الاقتصادي والمالي لا يزال دون طموح شعوب القارة الإفريقية، ومن يتصفح الإحصاءات والأرقام يقف على حقيقة مؤشرات التعاون الاقتصادي والمالي بين العرب والأفارقة،، فنصيب كافة الدول العربية من إجمالي الصادرات الإفريقية سنة (1977م) بلغ (1.18%) فقط، في حين كانت الواردات الإفريقية من العالم العربي في السنة ذاتها (2.47%) من إجمالي واردات (45) دولة افريقية غير عربية، وهو تبادل محدود، بكل المقاييس. وقد يعود السبب في ذلك إلى اعتماد معظم الدول العربية والإفريقية في اقتصادها على المواد الخام الأولية مما يضعف قدراتها التصديرية، إلى جانب غياب محفزات التصدير والتنسيق بين الدول العربية والإفريقية على السواء.

وقد تعود ضآلة حجم التبادل التجاري العربي- الإفريقي إلى أن الوشائج **العمودية** بين العرب والعالم الصناعي الغربي المتطور لا تزال تطغى على **الوشائج الأفقية** التي تربط بين العرب وسائر البلدان النامية بما فيها البلدان الإفريقية، وحتى على تلك التي تربط بين الأقطار العربية بعضها بالبعض الآخر في الفترة (1973م- 1987م) .

لقد احتلت البلدان الصناعية المتطورة المرتبة الأولى في صادرات وواردات البلدان العربية وخاصة النفطية منها إذ بلغت حصة البلدان الصناعية المتقدمة (82%) من حجم التبادل التجاري (Echange commercial) العربي. في حين أن حصة البلدان النامية بما فيها البلدان العربية والبلدان الإفريقية في التجارة الخارجية بقيت في حدودها الدنيا.[1]

في الثمانينيات، حصل تذبذب هام في حجم التجارة العربية الخارجية ففي حين تضاعف حجم الصادرات العربية إلى العالم الخارجي مرتين في الفترة (1981م- 1983م) بالمقارنة مع الفترة (1987م- 1980م)، فإن هذه الصادرات قد سجلت انخفاضاً بنسبة (45%) في الفترة (1984م- 1987م) كما انخفض حجم الواردات العربية من العالم الخارجي بنسبة (15%) في الفترة (1981م- 1983م) بالمقارنة مع الفترة (1978م- 1980م) وانخفض مرة ثانية بنسبة (30%) في الفترة (1981م- 1987م) بالمقارنة مع الفترة السابقة لها مباشرة. (أنظر الجدول رقم1)

كما أن البترول ومشتقاته يشكل (92%) من صادرات الدول العربية إلى البلدان الصناعية المتقدمة، في حين أن الماكنات ومعدات النقل تمثل أكثر من (42%)، والمنتجات الصناعية المتنوعة أكثر من (80%) من واردات الدول العربية من هذه البلدان. (أنظر الجدول رقم2)

[1] د. صباح كعدان، الوحدة، العدد97، أكتوبر1992، المغرب.

إن ضعف الروابط الاقتصادية بين الأقطار العربية والأقطار النامية الأخرى، وخاصة الأقطار الإفريقية، يعكس ولاشك تدني مراتبها جميعاً في درجة نمائها الاقتصادي. وهذا ما يظهر جلياً في التبادل مع الدول العربية من جهة، والدول الإفريقية والبلدان النامية من جهة أخرى. (أنظر الجدول رقم3)

ومما سبق، يتبين لنا بوضوح تدني مستوى السيولة المالية إلى البلدان الإفريقية، والمحدودية النسبية للتدفقات المالية، وكمثال على ذلك بلغ حجم هذه التدفقات سنة (1990م) نحو (73.895) مليون دولار، وُزّعت على تسع دول إفريقية وتألفت من (71.960) مليون دولار على شكل قروض، و (1.899) مليون دولار على شكل مساعدات فنية.[1]

وقد وجهت **انتقادات** عدّة للعون المالي العربي المقدم للدول الإفريقية منها:

- أن تقديم هذه المساعدات كان على شكل اعتمادات مالية وليس في صورة استثمار أو مشاركة مباشرة، وهو الأمر الذي أدى إلى سهولة استغلال تلك المساعدات من جانب بعض القيادات الإفريقية وبعيداً عن مصالح شعوبها،
- اقتصار المساعدات العربية لإفريقيا في مجال الزراعة على المساعدات المالية، و لم تقدم مساعدات فنية عربية لإفريقيا

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن، العرب وإفريقيا.. رؤية اقتصادية، www.aljazeera.net

سوى تلك التي قدمتها الجزائر، وهنا تجدر المقارنة بين التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا عن طريق المساعدات الفنية (Assistance technique) وبين العون المالي العربي المحدود،

- اقتصرت المساعدات العربية المخصصة لمشروعات معينة على التمويل في حين تقوم شركات أجنبية بعملية التنفيذ، وكمثال على ذلك عندما موّلت السعودية طريقاً طوله (120) كلم وسط جبال بوروندي أطلق عليه اسم طريق الصين لأن الشركات الصينية هي التي تولت التنفيذ،

- إعطاء الأولوية في توزيع المساعدات العربية للدول الإفريقية الإسلامية أو ذات الأغلبية المسلمة مثل: السنغال ومالي والنيجر وغينيا وتنزانيا وأوغندا، وقد تلقت هذه الدول (3057.4) مليون دولار من إجمالي المساعدات العربية لإفريقيا البالغة (8190.7) مليون دولار خلال الفترة من (1975م- 1983م)، أي بما يوازي (37.3%) من إجمالي المساعدات العربية لإفريقيا في الفترة المذكورة، في حين أن هذه الدول لاتمثل سوى (16.7%) من عدد سكان إفريقيا غير العربية باستثناء جنوب إفريقيا. كذلك

كان هناك دعم وتفضيل للدول الموالية للغرب مثل: كينيا والكونغو الديمقراطية اللتين تلقتا في الفترة من (1970م-1983م) نحو (387.3) مليون دولار و(359.6) مليون دولار على الترتيب، في حين أن المساعدات التي قدمت لدولة مثل: إثيوبيا كانت هزيلة ولم تتجاوز (22.9) مليون دولار في الفترة نفسها.

(جدول رقم 1)

تطور التجارة العربية 1981-1987

(بملايين الدولارات الامريكية)

الصادرات والواردات حسب البلدان	المتوسط السنوي 1981-1983	%	المتوسط السنوي 1985-1987	%	معدل النمو السنوي %
صادرات البلدان العربية الى					
البلدان العربية	11421	6.0	6722	6.4	8.8
البلدان الافريقية	3448	1.8	2191	2.1	7.6
البلدان النامية الاخرى	49330	26.0	29445	28.0	8.6
البلدان الصناعية الغربية	125935	66.2	66981	63.5	10.5-
المجموع	190134	100.0	105339	100.0	9.8-
مؤشر زيادة الصادرات	100		55.4		
واردات البلدان العربية من					
البلدان العربية	9736	7.1	6312	6.7	7.2-
البلدان الافريقية	1123	0.8	1044	1.1	0.7-
البلدان النامية الاخرى	31013	22.5	23112	24.6	33.4-
البلدان الصناعية الغربية	96091	69.6	63586	67.6	6.8-
المجموع	137963	100.0	94054	100.0	6.8-
مؤشر زيادة الواردات	100		68.2		

المصدر: محتسب من حسابات تجارة صندوق النقد الدولي. الكتاب السنوي 1988.

(جدول رقم 3)

التركيب السلعي للتبادل التجاري العربي ـ الافريقي

للسنة 1982 (بآلاف الدولارات الامريكية)

الأقسام	الصادرات العربية الى افريقيا	%	الواردات العربية من افريقيا	%
1 ـ الاغذية والحيوانات الحية	28598	2.3	285327	52.0
2 ـ المشروبات والتبغ	14518	1 3	26398	4.8
3 ـ المواد الخام عدا الوقود	5846	0.5	115687	21.1
4 ـ الوقود المعدني ومواد التشحيم	998004	88.5	14012	2.6
5 ـ الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	15	0	230	0
6 ـ مواد كيماوية	38442	3.5	35926	6.6
7 ـ الآلات ومعدات النقل	15740	1.4	10698	2.0
8 ـ مصنوعات متنوعة	24780	2.3	59914	10.9
9 ـ أخرى	350	0	132	0
المجموع	1115293	100.0	548324	100.0

المصدر: احتسبت من نشرة التجارة الخارجية للدول العربية 1979–1985، جامعة الدول العربية. الامانة العامة للشؤون الاقتصادية، العدد الثالث 1987

(جدول رقم 2)

التركيب السلعي للتبادل التجاري العربي مع البلدان الافريقية
والبلدان الاوربية للعام 1982 (بملايين الدولارات الامريكية)

السلع / مجموعة البلدان	اغذية	مشروبات وتبغ	مواد خام	وقود معدني ومنتجاته	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	الآلات ومعدات النقل	منتجات صناعية اخرى	اخرى	المجموع	النسبة المئوية
صادرات البلدان العربية الى											
البلدان العربية النفطية	229	32	31	840	48	87	350	422	2	2041	2.6
البلدان العربية غير النفطية	115	14	24	5336	6	64	282	140	2	5983	7.5
البلدان الافريقية	26	15	6	990	—	38	16	25	—	1115	1.4
البلدان اوروبا الغربية	561	25	1075	67222	56	552	61	940	15	70507	88.5
المجموع	931	86	1136	74388	110	741	709	1527	19	79646	100.0
النسبة المئوية	1.2	0.1	1.4	93.4	0.1	1	0.9	1.9	—	100.0	
واردات البلدان العربية من											
البلدان العربية النفطية	148	22	39	1897	2	97	181	534	3	2923	3.8
البلدان العربية غير النفطية	760	19	80	414	6	82	80	591	1	2033	2.7
البلدان الإفريقية	285	26	116	14	—	36	11	60	—	548	0.7
البلدان اوروبا الغربية	8183	653	1428	1259	551	4332	32175	21861	205	70647	92.8
المجموع	9376	720	1663	3584	559	4547	32447	23046	209	76151	92.8
النسبة المئوية	12.3	0.9	2.2	4.7	0.7	6.0	42.6	30.3	0.3	100.0	

المصدر: احتسبت من نشرة التجارة الخارجية للدول العربية 1979، 1985، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة [illegible] الاحصاءات ـ العدد الثالث 1987

المبحث الثاني

معوقات التبادل التجاري

رغم تعهد ملوك ورؤساء الدول والحكومات العرب والأفارقة بتنمية العلاقات بينهما في المجال الاقتصادي عن طريق توسيع وتكثيف التعاون الاقتصادي وتدعيمه في ميدان التجارة، لا يزال التبادل التجاري العربي- الإفريقي يتسم بالضآلة والهشاشة.

وقد تنبهت مؤسسات التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo-africaine) وأجهزته التنفيذية منذ سنة (1982م) إلى هذا الخلل، وتم وقتها تقديم عدة صيغ عملية من شأنها تنمية العلاقات بين العرب والأفارقة، منها ما قدمته لجنة التنسيق من اقتراح إلى اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي في دورتها الخامسة (داكار22-23 أبريل1982م) بإجراء دراستين، الأولى حول **تنمية التبادل التجاري (Echange commercial) بين الدول العربية والدول الإفريقية**، والثانية حول **تشجيع وضمان الاستثمار**. وأقرت اللجنة الدائمة في الدورة نفسها توصية بإجراء هاتين الدراستين.

ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا جرى إعداد الدراسات منها الدراسة التي قامت بها جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) بعنوان **تشجيع التبادل التجاري بين العالم العربي وإفريقيا النامية** (1970م-1981م)، وأخرى أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) . وتم عرض هذه الدراسات على لجان من الخبراء، وتم تقديم اقتراحات منها: إنشاء منطقة

تفضيلية عربية- إفريقية للتبادل التجاري، وإجراء بحوث في مجال العرض والطلب، وإنشاء مؤسسة للاستثمار، وإقامة المعارض التجارية العربية- الإفريقية..الخ. إلا أنه عمليًا لم يتم تفعيل ما من شأنه أن يساهم في تنمية التبادل التجاري العربي- الإفريقي.

من ناحية أخرى، منذ سنة (1982م)، كلفت اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي الأمينين العامين لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) إجراء المشاورات والقيام بالمساعي الضرورية لدى الهيئات المختصة قصد تنظيم مؤتمر وزراء الزراعة الإفريقيين والعرب من أجل وضع إستراتيجية في مجال الاكتفاء الذاتي الغذائي، دون جدوى، رغم أن ندوة الخرطوم المشتركة التي عقدت في الفترة (5-7مارس1983م) بناء على توصية من اللجنة الدائمة للتعاون لمواءمة خطة عمل لاغوس وإستراتيجية عمان، على اعتبار أنهما تشكلان إطاراً متميزاً للتعاون العربي- الإفريقي، أكدت على أن مجال الاكتفاء الذاتي الغذائي يشكل إحدى المجالات ذات الأهمية المشتركة التي ستضبط على أساسها برامج العمل المشترك.

والجدير بالملاحظة، الإشارة إلى أنه ليس باستطاعة الباحث المهتم بالشؤون الإفريقية أن يطلع على العون المالي العربي الثنائي، وبالتالي، معرفة المبالغ الفعلية التي قدمتها الدول العربية على المستوى الثنائي، ذلك أن الإحصائيات المنشورة حول العون المالي العربي لإفريقيا ليست كاملة أو في

متناول يد الباحثين، فما زال بعض الأقطار العربية يفضلون الاحتفاظ بالسرية لهذه الأرقام، وأنها من أسرار الدولة العليا.

وتشير الإحصائيات التي استطعنا[1] الحصول عليها أن إجمالي تعهدات الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبيك إلى البلدان الإفريقية غير العربية في الفترة (1973م- 1986م)، بلغ ما مجموعه (5853) مليون دولار. وتمثل المعونات الثنائية (55، 8%) من اجمالي التعهدات العربية إلى إفريقيا.

ويرى البعض[2] أن هناك مجموعة عوامل تقف وراء ضعف التبادل التجاري (Echange commercial) المحدود بين العرب والأفارقة، ولعل أبرز هذه المعوقات هي:

- غياب القدرات التصديرية الأساسية،
- ضعف الروابط التجارية والصناعية،
- المعرفة المحدودة بالأسواق الإفريقية من حيث طبيعتها وخصائصها،
- عدم توفر دعم مالي ملائم،
- سوء تقدير المخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي،
- غياب الثقة في قطاعات الأعمال،

---

[1] د. صباح كعدان، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع السابق.

- عدم تنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

وانطلاقاً مما سبق أصبح من الضروري وضع إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي- الإفريقي، تقوم على أساس **التنمية المستقلة العربية- الإفريقية**، والتي بدورها تقوم على مبدأ **الاعتماد الجماعي** على الذات، على أساس الوثيقتين الإستراتجيتين (**خطة عمل لاغوس وإستراتيجية عمان**)، ومنح المساعدات المالية والقروض العربية للمشاريع التنموية التي تدخل في إطار هذه الإستراتيجية حصراً، يعتبر ضرورة حيوية إذا ما أريد للتعاون الاقتصادي والمالي الإفريقي، بل للتعاون العربي- الإفريقي بشكل عام، الديمومة والاستمرار.



أوباسنجو يتوسط موبيكي وألفا عمر كوناري

الفصل السادس

الصراع العربي- الإسرائيلي وآثاره على التعاون العربي الإفريقي

المبحث الأول

الاعتبار السياسي والأمني

تحتضن القارة الإفريقية — ومنذ القدم- جاليات يهودية تختلف في قوتها وتأثيرها، ففي شمال إفريقيا هناك جماعات **اليهود السفارديم**، الذين قدموا بالأساس من اسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهناك جماعات **اليهود الأشكناز** التي قدمت إلى إفريقيا من شمال وشرق أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وحجم هذه الجاليات جد متواضع- باستبعاد جنوب إفريقيا- فإن وضع هذه الجاليات اقتصادياً في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل كينيا يتسم بالقوة والتأثير.

أما **يهود الفلاشا** الإثيوبيين، فإنهم يمثلون، بكل المقاييس، إحدى أفقر الجاليات اليهودية في العالم، وقد استغلت إسرائيل بؤس هذه الجالية ليتم نقلها إلى إسرائيل في أواسط التسعينيات، وبالمقابل، نجد أن أغنى الجاليات اليهودية على المستوى العالمي متواجدة في جنوب إفريقيا، ومساهمتهم في خزانة الدولة العبرية جدّ هامة وتأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي، فإن هذه الجاليات لها دور مهم في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية، وللدلالة على ذلك، أن (20%) من إجمالي

المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة الممتدة من (1948م- 1995م) هم أساساً من قارة إفريقيا.[1]

وبما أن إسرائيل، كان لها تصور مسبق في اغتصابها فلسطين وهو إقامة **دولة يهودية صهيونية فوق أرض فلسطين**، ولتحقيق ذلك كان لابد من **حشد القوى الذاتية الصهيونية**، إلى أقصى حد ممكن، والاستعانة **بالقوى الدولية الكبرى**، وضمان التفوق العسكري على العرب، وعلى أساس هذه الإستراتيجية كان التسلل الاسرائيلي نحو إفريقيا، وبالتالي، الخروج من الهامشية التي كانت تهدد تواجدها في هذا العالم من خلال محاصرتها من الحركة العربية التي عزلتها لاحقاً عن مؤتمر باندونغ الشهير ومؤتمر الشعوب الآسيوية- الإفريقية وبدايات الدعوة إلى عدم الانحياز، ولكن **الاعتبار الأمني** لإسرائيل كان هو الغالب على المجال السياسي.

إضافة إلى الاعتبار السياسي، فإن إسرائيل لم تغفل نشاطها العسكري وإستراتيجيتها القديمة والمستمرة، لذا كان التفكير في **أولاً** احتواء دول حوض النيل، إن من خارج الحوض (في الستينيات)، أو من داخله (في الثمانينيات) . ذلك أن العمق الاستراتيجي لمصر يشكل نقطة التقاء حوالي عشر دول إفريقية ذات ثقل سياسي أيضاً. و**ثانياً** سياسة التهجير اليهودي، و**ثالثاً** مسألة الملاحة

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن www.aljazeera.net

في البحر الأحمر بكل مياهه ومضايقه، ورابعاً الصراعات الإثنيـــة في حـــوض النيل.[1]

ولكي لا ننسى وما أكثر ما ننسى نحن العرب، أن الماء كان بؤرة الحلـــم الصهيوني في إنشاء إسرائيل[2] في قلب الـــصحراء، ذلـــك أن الأيديولوجيـــة الصهيونية، وقبل التفكير في إنشاء وطن " **قومي**" لليهود في فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة. وإذا علمنا أن (66%) من موارد المياه العربية تأتي من أراضي غير عربية، أدركنا أهمية وصية (**بن غوريون**) في الاهتمام **بالبعد الثالث للصراع** بين (العرب وإســـرائيل)، وهي دول الجوار الاستراتيجي ووضعها في صدارة الاهتمامات الإسرائيلية أي في مواجهة العرب وهي: إيران، تركيا، إثيوبيا، كينيا.

والجدير بالملاحظة، أن البحر الأحمر- وفي ســـيّاق الـــصراع العـــربي- الاسرائيلي التقليدي- لعب دوراً مهماً في الحروب العربية- الإســـرائيلية في سنوات (1956م- 1967م- 1973م)، كما أنه لا يزال يمثّل مصدراً للتـــوتر والصراعات المحتملة، حيث أن الملاحة الإسرائيلية تتأثر، عبر خلـــيج العقبـــة ومضايق تيران، بالمدّ والجزر في العلاقات بين بلدان البحر الأحمـــر العربيـــة وإسرائيل.

---

[1] حسن معلوم، الإستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا، الوحدة، العدد97، أكتوبر1992، المغرب.

[2] للتوسع في الموضوع أنظر مؤلفنا الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، ط2، سنة2004، دمشق.

وإذا أردنا أن نعرف العلاقة بين البحر الأحمر والقرن الإفريقي من جهة، وبين " **نظرية الأمن**" الإسرائيلية المزعومة من جهة أخرى، فمن الضرورة بمكان استعراض الحقائق التالية:

- لم يكن لإسرائيل وفقاً لقرار التقسيم وحتى إعلان قيامها في مايو سنة (1948م) أي حدود أو نقاط وصول إلى المياه جنوباً أي على خليج العقبة،
- في (1949/3/16م)، وبعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية الهدنة في (1949/2/24م)، اندفعت إسرائيل بقواتها جنوباً لتحتل لساناً ضيقاً على خليج العقبة عند (أم الرشراش) وحولته إلى ما يعرف الآن بميناء (إيلات) المجاور لميناء العقبة الأردني، في تحدّ صارخ واستخفاف بما جاء في اتفاقية الهدنة وقرار إيقاف جميع العمليات العسكرية،
- منذ سنة (1949م) بدأت إسرائيل الادعاء لنفسها حق المرور البرئ في خليج العقبة بهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر- حيث أصبحت تطل على هذا الخليج الحيوي من إيلات – وذلك انطلاقاً من اتفاقية جنيف الصادرة في أبريل سنة (1958م) المنظمة لحقوق المرور في البحار الدولية (Eaux internationales)

والإقليمية على السواء، مدّعيّةً (أي إسرائيل) تحت هذا الستار أن مضايق تيران هي مضايق دولية وليست إقليمية.

- إطلاقا لم تكن مضايق تيران في أي يوم من الأيام مضايق دولية، لأنها ببساطة تقع كلها بالكامل في مياه إقليمية عربية الأمر الذي ينفي ادعاءات إسرائيل،
- تطبيقاً لهذا الموقف فرض حظر عربي على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، الذي تحتل سواحله كل من السعودية ومصر والأردن، وعلى مرور سواحلها، أو تلك التي تحمل لها البضائع عبر مضايق تيران ذات المياه الإقليمية،
- أثناء عدوان بريطانيا وفرنسا وإسرائيل سنة (1956م) على مصر ركزت إسرائيل على احتلال شرم الشيخ، باعتباره القبضة التي تتحكم في عنق مضايق تيران. وقد ساومت إسرائيل كثيراً على شرم الشيخ حتى حصلت على (امتياز) تواجد قوات الطوارئ الدولية (Forces internationales d'interposition) في شرم الشيخ، وخلف أعلام هذه القوات حصلت إسرائيل على حق المرور عبر مضايق تيران وخليج العقبة نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي، أي إلى روسيا وإفريقيا. ووضعت إسرائيل كل ذلك ضمن " نظرية الأمن " الثابتة.

- وبمرور الأيام، وبعد الحرب بين العرب وإسرائيل صبيحة (1967/6/5م)، التي كسبتها إسرائيل بكل المعايير العسكرية والنفسية، كسبت أيضًا قانونيًا وواقعيًا حق المرور البرئ في مضايق تيران وخليج العقبة، التي أصبحت- بحكم الأمر الواقع- مياهًا دولية، بعد كل ما قاله العرب من أن هذه المضايق ضمن المياه الإقليمية العربية.



قائد الثورة الليبية معمر القذافي

المبحث الثاني

تطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية

باتت الرابطة العضوية بين إنشاء (عمق إستراتيجي) خاص بإسرائيل في المنطقة، وبين المقدرة على التوسع من الأهمية بمكان، حيث باشرت إسرائيل جهودًا مكثفة لتفعيل علاقاتها مع الدول الإفريقية، وخاصة إثيوبيا التي كانت تملك منفذًا بحريًا في البحر الأحمر عن طريق اريتريا.

وقد مرت العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا بالمراحل التالية:

- مرحلة البحث عن شرعية الوجود وتأمين الكيان، والتي تمتد عبر سنوات (1948م- 1957م) أي بعد إعلان قيام الدولة العبرية، وما يتطلب ذلك من علاقات أفقية وعمودية تكون راسخة مع القوى الكبرى الأساسية في العالم مثل: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، أي البحث عن مكانة في الساحة الدولية وتأمين وجودها العضوي. خاصة أن مؤتمر باندونغ الذي انعقد آنذاك في سنة (1955م) لم يوجه الدعوة إلى إسرائيل لحضور هذا الحدث التاريخي الهام ولم يقف الأمر على ذلك، بل ذهب المؤتمر إلى أبعد من ذلك حيث أدان في بيانه الختامي إسرائيل لاحتلالها الأراضي العربية،

- مرحلة التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية، عبر سنوات (1957م– 1973م)، وهي الفترة التي شكلت البداية الفعلية للمد الأخطبوطي الإسرائيلي في إفريقيا، تجسّد ذلك بفتح إسرائيل أول سفارة لها في (أكرا)، بعد أقل من شهر على حصول (غانا) على استقلالها. وكانت هناك عدة عوامل ومتغيرات دولية وإقليمية أسهمت في تكثيف الهجمة الإسرائيلية على إفريقيا، منها:
- حصول عدد من الدول الإفريقية على استقلالها في الستينيات أدى إلى زيادة المقدرة الصوتية لإفريقيا في منظمة الأمم المتحدة (ONU)، وهو ما كانت تحتاجه إسرائيل في صراعها مع العرب،
- إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) سنة (1963م)، مما وضع إسرائيل أمام تحدّ جديد، حيث أنها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمع الآفرو- عربي،
- عضوية مصر والجزائر لاحقًا في كل من جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) أعطاهما فرصة إقامة تحالفات مع بعض القادة الأفارقة التاريخيين من أمثال نكروما وسيكوتوري،

ولم تطل علينا سنة (1966م)، إلا وكانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في كافة الدول الإفريقية جنوب الصحراء باستثناء الصومال. أي أن إفريقيا كانت ساحة تنافس بين العرب و إسرائيل.

- مرحلة سنوات المقاطعة، وهي تلك التي تمتد من (1973م-1983م)، حيث كانت إسرائيل قبل حرب (1973م) تقيم علاقات دبلوماسية مع (25) دولة إفريقية.

إلا أنه بداية من شهر يناير سنة (1974م) تقلص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط هي: جنوب إفريقيا، ليسوتو، مالاوي، سوازيلاند، موريشيوس. وليس بخاف أن الدول الإفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كان تأييدًا ونصرةً للعرب.

- مرحلة العودة ثانية، والتي كانت في الفترة (1982م-1992م) حيث أن إسرائيل رغم سنوات القطيعة التي أشرنا إليها سابقًا فإنها لم تيأس وإنما كانت تنتظر الفرصة المناسبة للعودة ثانيةً بالقوة إلى القارة الإفريقية، من خلال تكثيف اتصالاتها الإفريقية في شتى المجالات دون اشتراك وجود علاقات دبلوماسية. وفي سنة (1982م) أعلنت زائير عن عودة علاقاتها مع إسرائيل، بعد إحجام حلفاء موبوتو التقليديين عن مساعدته في الثمانينيات.

وبفعل أن الصراع العربي- الإسرائيلي أضحى محدود التأثير في محصل العلاقات الإسرائيلية- الإفريقية في تلك الفترة بل إن ثلاث دول إفريقية هي إفريقيا الوسطى وكينيا وإثيوبيا كانت قد أعلنت عن عودة علاقاتها مع إسرائيل ساعة وصول الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ذروتها.

- مرحلة التطبيع، وهذه تمتد من سنة (1991م) حتى وقتنا الراهن، وهي الفترة الذهبية لإعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى بقوة سيّما سنتي (1991م) و(1992م) ولعل ذلك يعود إلى العوامل التالية:
- المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم، وما بعد النظام العالمي الجديد وصولاً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من آسيا إلى المغرب، [1]
- سقوط النظم الشعبوية والماركسية اللينية في إفريقيا،
- الدخول في العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل، خاصة بعد مؤتمر مدريد وأوسلو ووادي عربة،

ولهذه العوامل كلها، تسعى إسرائيل إلى تعزيز سياساتها الإفريقية بدرجة تفوق طموحاتها، ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في سنة (1991م) بلغ عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى (48) دولة إفريقية.

---

[1] أنظر مؤلفنا (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، الدار العربية للعلوم بلبنان، سنة2005، ط1، بيروت.

إن إسرائيل، كوسيط استعماري، خاصة بعد احتلال العراق وتداعياته على المنطقة. بربط السوق الإفريقية بالسوق الرأسمالية العالمية، ويمكن بسهولة الوصول إلى جوهر الحقيقة بخصوص الدور الإسرائيلي في إفريقيا بتحليل قوائم الصادرات والواردات بين الطرفين، وبالتالي، توليد القناعة لدى العرب وخاصة الولايات المتحدة بمدى أهمية الدور الإسرائيلي في تحقيق الحفاظ على المصالح الغربية، ومحاربة الإرهاب (Terrorisme) الذي بات **سوبر ماركت** الجميع.



رئيس جنوب إفريقيا وتحية لفوزه في الانتخابات

الفصل السابع

أزمة التعاون العربي الإفريقي الحقائق والبدائل

المبحث الأول

الأزمــة والتجاهــل

كانت فترة المدّ الاستعماري التي شملت إفريقيا والعرب علــى الــسواء، عاملاً سلبيًا مزدوج التأثير، فهو بقدر ما أطاح بفعالية الوجود العربي بــشتى أشكاله وخاصة منه المتمثل في دخول مناطق إفريقية في إمبراطوريات عربيــة إسلامية، أو ذلك المتمثل في التحالف أو التعاقد بين الــسلطنات والممالــك الإفريقية وبين امتداد مراكز النفوذ العربية الإسلامية فإنه أضــعف العلاقــة العربية- الإفريقية عن طريق التبادل التجــاري (Echange commercial)، باكتشافاته الجغرافية لمسالك التجارة عبر المحيطات، ثم بمــا أدخلــه الغــرب الاستعماري في ساحة التعامل الدولي من تقنية منظــورة في آلــة الحــرب والصناعة، إضافة إلى المادة الخام للثروات الطبيعية للقارة التي بــدت خزانًــا لكافة الاحتياجات الغذائية والصناعية.[1]

إن العلاقات العربية- الإفريقية تنطلق في أساسها من مواريــث التــاريخ وحقائق الجغرافيا التي أفرزت تمازجًا حضاريًا ومصالح مشتركة. وقد عكــس السلوك العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمامًا كــبيرًا بتطــوير تلــك العلاقات ومؤسساتها بما يحقق الأهداف والمصالح المــشتركة لطرفيهــا، إلا أن التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) أصبح يعــاني

[1] أنظر كتابنا النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، سنة2005، القاهرة.

العديد من المعوقات والمشكلات التي تعترض اجتماعات أجهزتـه وتنفيـذ البرامج المشتركة، وعدم وجود تنسيق مؤسسي، أو ترتيبـات وأولويـات تتماشى وتتكيف أيضًا مع مقتضيات البيئتين الإقليمية والدولية، ومـن ثم – وهذا المفترض- التقـاء الإرادة العربيـة والإفريقيـة لتحقيـق التطلعـات والطموحات المشتركة في كافة مجالات التعاون، إلا أن مـا تـشهده تجربـة التعاون العربي- الإفريقـي (Cooperation arabo- africaine) هـو أزمـة حقيقية بكل الأداءات غيرت طبيعة العلاقات بين الطرفين.

لقد ظهرت العديد مـن الـسلبيات في التعـاون العـربي- الإفريقـي (Cooperation arabo- africaine) في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث شابت العلاقات في تلك الفترة أزمات ثقة وشكوك متبادلة في نوايا كل طرف تجاه الآخر، لأنه في تلك الفترة شهدت آثار ونتاج اتفاقيـة الـسلام (**اتفاقية كمب ديفيد**)، وانتشر الارتباك والتشبث في علاقات النظام العربي، وامتد ذلك إلى تفاعلات النظامين العربي والإفريقي، ومن أبرز صور الارتباك في تلك العلاقات اتهام الأفارقة للعـرب بمحاولـة تـصدير خلافـاتهم إلى الاجتماعات العربية – الإفريقية أيضًا. وقد طلبـت المنظمـة الإفريقيـة في اجتماعاتها وقراراتها المعلنة عدم تدخل السياسات العربية في شـؤون القـارة الإفريقية، وكمثال على ذلك قرار منظمة الوحدة الإفريقيـة (OUA) سـنة (1978م) الذي يطلب فيه عدم التدخل العربي في النزاع بالقرن الإفريقي.

ويعود واقع العلاقة وتحدياتها بين العرب والأفارقة، والجذور التاريخية لهذه العلاقة التي نسج الأسلاف خيوطها عبر قرون طويلة من الحراك والتفاعل الاجتماعي بمفهومه الواسع، متجاوزة بذلك مظاهر الجوار الجغرافي إلى أعماق الروابط الثقافية والبشرية والحضارية.

وقد نتساءل إلى أين تسير هذه العلاقة؟ خاصة بعد أن تبدلت الظروف والأوضاع إن على مستوى " الداخل " العربي والإفريقي، أو على المستوى الإقليمي لاسيما بعد تحييد متغير الصراع العربي- الإسرائيلي، أو على المستوى الدولي بانتهاء حقبة الحرب الباردة (guerre froide) وظهور التحديات الجديدة المشتركة.

ورغم تصريحات النظام العربي بالتأكيد على أهمية التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine)، إلا أن ما نلاحظه من خلال الواقع، هو تباعد العلاقات العربية- الإفريقية، فقد أكد **عمرو موسى** أمين عام جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes)، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه السفير سعيد كمال أمين عام مساعد الجامعة العربية لشؤون فلسطين: " **أن التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) يحتل بندًا دائمًا في مجلس أعمال القمة منذ قمة القاهرة العربية- الإفريقية في سنة (1977م)** " وأضاف:" **علينا جميعًا أن نعمل على الاستفادة الكاملة من الموارد والخبرات التي تضمها القارة الإفريقية والعالم العربي**" داعيًا إلى " **مراجعة مسيرة التعاون العربي- إفريقي بعد مضي (25)**

عامًا على انطلاقها ولم تحقق إلا وجــود معــرض للمنتجــات ومعهــدًا للدراسات".[1]

وفي ذات السياق يرى الدكتور/ عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية الليبية للعلوم الإفريقية السابق: إن العرب يمثلون مساحة كبيرة مــن القــارة الإفريقية إلى جانب مشاركة (38) دولة إفريقية في منظمة الوحــدة المــؤتمر الإسلامي، والقارة الإفريقية تضم (25%) من ثروات العالم المعدنية، ويمكــن الحصول على طاقة نظيفة للقارة والعالم العربي من نهر الكونغــو. وأضــاف قائلاً: إن العقيد القذافي كانت دعوته صائبة في التنبيــه إلى وحــدة القــارة الإفريقية وإقامة الاتحاد الإفريقي (U.A) .

ومما لاشك فيه، أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزتها فترة ما بعــد الحرب الباردة (guerre froide)، سوف تؤثر في العلاقات العربية- الإفريقية خاصة في جانبها الاقتصادي.

المطلب الأول

تطبيق قواعد اتفاقية الغات

إن من شأن تطبيق القواعد الجديدة المتعلقة باتفاقية الغات سوف يــسهم ولو في المد المنظور في تحقيق استقرار سياسة الإصلاح التجاري والاقتــصادي داخل إفريقيا، والتي عانت دومًا من التقلب والتغير بفعل متغيرات وعوامــل

---

[1] 13-10-2005 www.aljazeera.net

داخلية. ومن شأن هذا الاستقرار أن يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية ويخلق فرصًا مواتية للاستثمار في إفريقيا.

أيضًا من الأهمية بمكان الإشارة إلى تغير مفاهيم إدارة الصراعات الإفريقية وإعطاء الأولوية للمنظمات الإفريقية – سواء على المستوى القاري أو الإقليمي– في التعامل مع الصراعات الإفريقية. حيث تبنت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) في قمة القاهرة سنة (1993م) قرارًا بإنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات.

المطلب الثاني

ظهور قوى إقليمية كبرى

ظهرت دولة جنوب إفريقيا كدولة إقليمية، منذ انتخابات سنة (1994م) وانتهاء حقبة التفرقة العنصرية. فعلى الصعيد السياسي لعبت جنوب إفريقيا في ظل حكم **نلسون مانديلا** دوراً مركزيًا في جهود الوساطة لبعض النزاعات في القارة الإفريقية مثل: النزاع في الكونغو الديمقراطية، ومبادرة الرئيس **مانديلا** بشأن الصراع في جنوب السودان، وكذلك إسهامه في تسوية **أزمة لوكربي** بين ليبيا والدول الغربية.

والجدير بالملاحظة، أن جنوب إفريقيا تنطلق في أدائها السياسي على الصعيد الإفريقي القاري، من مكانتها المركزية في إطار التجمع الجنوب الإفريقي، ويتجلّى ذلك من خلال خبرة تدخلها في أحداث **ليسوتو** في

سبتمبر سنة (1998م) . ومن منظور العلاقات العربية- الإفريقية فإن ظهور جنوب إفريقيا يمكن أن يمثل منافسًا قويًّا للدور العربي إن على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والتجاري، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة السعي إلى بناء أطر تنظيمية جديدة وفعالة للتعاون العربي- الإفريقي.[1]

[1] المرجع السابق.



الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يتوسط كوفي عنان وعمرو موسى

المبحث الثاني

إحياء التعاون العربي- الإفريقي

استفادت إسرائيل من تباعد التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) لتبدأ في متابعة ما يحدث من انكسار وشروخ في العلاقات العربية- الإفريقية، وعملت على تعميق الفجوة بين الطرفين واستغلالها لصالحها كي تحل محل الدول العربية في القارة الإفريقية على المستويات التجارية والاقتصادية والعسكرية.

وفي ظل النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية وما ارتبط به من تسارع في اتساع الدول المانحة الأوروبية والأمريكية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم اقتصاديات العديد من الدول الإفريقية، انعكست وكنتيجة حتمية لذلك هذه المعطيات برمتها سلباً على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الإفريقية مما دفع العديد من تلك الدول إلى التشكيك في أهداف التعاون وفي مدى مصداقيته ومدى حماس الجانب العربي للتعاون مع الدول الإفريقية.

وأمام هذا الاحتقان كان لابد من العمل على إحياء التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) - خاصة في زمن الفرص العربية الضائعة- والمزيد من التذكير والاهتمام بضرورة إحياء صيغ العمل العربي- الإفريقي المشترك. ومن حق الرأي العام الإفريقي والعربي المثقف أن

يتساءل لماذا لا تطرح قضية إحياء مؤسسات التعاون، أو التضامن العـــربي- الإفريقي ثانية، مستفيدة من كل هذه الأجواء، ولو بمنحى جديد هذه المـــرة يستهدف أكثر من قضية هامة، والأمثلة كثيرة منها:

- مواجهة صيغ العولمة عمومًا وتحديد الموقع المشترك فيها،
- تقريب الموقف إزاء إجراء منظمة التجارة العالمية، خاصة بعـــد فشل مؤتمر سياتل، والأحداث التي تزامنت معه وغيرها، حيث فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق لحل مشكلات تحرير التجارة العالمية وهو فشل يعكس فشلاً آخر واجه الدول العربية، بعد أن عجزت عن التحرك كتكتـــل عـــربي واحـــد إزاء القـــضايا والموضوعات المطروحة، وبدا أن ثمة فعلاً مكانًا لصرخات بلدان الجنوب،
- دفع شتى أشكال التعاون الموسع والمباشر بين تكـــتلات بلـــدان الجنوب نفسها ومؤسساتها المعروفة وذات الفاعليـــة النـــسبية (حركة عدم الانحياز، مجموعة الـــ(15)، مجموعة الـــــ(77)، الثمانية)،
- مواجهة المسائل الثقافية العميقة والقائمة راهنياً (تعويضات تجارة الرقيق، أوضاع اللبنانيين في إفريقيـــا، المنافـــسات الأمريكيـــة الفرنسية، الفرانكفونية والعولمة الثقافية، الأصولية والإثنية الـــتي يشكل العرب طرفًا فيها حقًا أو ادعاءً)، وقد كـــان للمنظمـــة

العربية للتربية والثقافة والعلوم مبادرات طيبة في معالجة موضوع العولمة وآفاقها أو العلاقات الثقافية الإفريقية، بما يحتاج إلى دعم واطراد على المستويين القطري والقومي معاً.[1]

وفي ظل المستجدات الدولية الراهنة وما يرتبط بها من دور يتنامى باطراد للتكتلات والتجمعات الاقتصادية، تبرز أهمية تدعيم التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) على المستوى الحضاري استغلالاً للقواسم المشتركة الحضارية والبشرية والتاريخية بين العرب والأفارقة، وكانت مؤشرات إيجابية قد لاحت في الأفق، فالقمة العربية التي انعقدت في عمّان من شهر مارس سنة (2001م) قد طرحت فكرة إحياء التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) .

كما عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الإفريقي في دورتها الثانية عشرة في الجزائر في أبريل من السنة نفسها، بعد انقطاع استمر أكثر من عشر سنوات، وأصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانًا يعكس مدى حرص الجانبين العربي- الإفريقي على تفعيل التعاون بينهما في شتى المجالات، والارتقاء بمستوى العمل العربي- الإفريقي المشترك للوصول به إلى الشراكة الكاملة.

إن التحديات (Défis) والمخاطر الجمّة المرتبطة بالنظام العالمي الجديد وضرورة مواءمة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) مع المستجدات الدولية الحالية، تتطلب إحياء حركة الحوار

[1] تقرير الأمانة العامة للمؤتمر العربي المقدم إلى المؤتمر العاشر (حالة الأمة 1999) .

العربي- الإفريقي وتنشيط آلياته. فالتلاصق الجغرافي بين إفريقيا والمنطقة العربية كان من أهم العوامل التي دفعت تاريخيًا إلى التفاعل بين المنطقتين، فهناك (60%) من العرب يعيشون في إفريقيا، ثلثا الأراضي العربية في إفريقيا، ثم واحد من كل أربعة أفارقة هو عربي، ومما يساعد على استيعاب حقيقة وأهمية التفاعل العربي- الإفريقي أن مجموعة الدول العربية والإفريقية تتشابه في خصائصها البنائية (التبعية، التخلف، التجزئة) ومن هنا كان السعي إلى تحقيق أهداف (التحرر، التنمية، الوحدة) .

وإذا كان هناك من اقتراحات لتفعيل التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) فليس أهم من المبادرات التي تم طرحها في قمة القاهرة سنة (1996م) من طرف قائد الثورة الليبية معمر القذافي، وما تلاها من صيغ عملية أبرزها:

- مشروع إنشاء هيئة عربية- إفريقية للتمويل والاستثمار،
- مشروع الاتفاق الخاص بإقامة منطقة تجارية تفضيلية عربية- إفريقية،
- تفعيل الوثائق التي صدرت في قمة القاهرة سنة (1977م) والمتعلقة بإعلان وبرنامج عمل التعاون، وإعلان التعاون الاقتصادي والمالي، وطريق عمل لتحقيق التعاون، والإعلان السياسي أو ما سمي بإعلان القاهرة.

ويبقى القول أنه على الرغم من كل الطموحات والنيات الطيبة، فإن التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) لا يزال دون الطموحات المنشودة للشعوب، وأنه في طور الحمل، إن هذه حقيقة لا يمكن نكرانها، فلا تزال العوائق كثيرة أمامه، لعل أبرزها أن الدول العربية والدول الإفريقية مازالت لا تعرف بعضها بعضًا كما يجب، ولا توجد بينها طرق اتصال. والاتصالات الثقافية والجوية والهاتفية بين الوطن العربي وإفريقيا مازالت تمر عبر أوروبا، كما أن اتجاه بعض الدول العربية إلى إعطاء الأفضلية لبعض جوانب التعاون على أساس إسلامي كثيراً ما يُستغل في الاستراتيجيات المعادية للعرب لإذكاء مخاوف بعض العناصر المسيحية الإفريقية.

إضافة إلى ما تقدم أن الحوار العربي- الإفريقي يجابه بمعارضة أوروبية شديدة، فليس من مصلحة أوروبا الغربية، خاصة بعد هجمات (9/11) أن تقبل بتنمية محور تضامن وتكامل بين العالم العربي وإفريقيا، لأن من شأن هذا المحور أن يقلّص هيمنة ونفوذ أوروبا، إن في إفريقيا أو العالم العربي. ولكن هذه العوائق يمكن التغلب عليها وتجاوزها إذا توافرت الإرادة والنيات الحسنة، وذلك بالعمل على إنشاء منظمات ومؤسسات جديدة، وبتطوير وإنعاش المنظمات الموجودة حاليًا، ومن خلال هذه المنظمات يمكن صياغة استراتيجيات جديدة تتميز بالشمولية التي تدفع بعجلة التعاون العربي- الإفريقي (Cooperation arabo- africaine) نحو المنعة والعزة والرفاهية.



الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية

الملاحق

الملحق الأول

هياكل التعاون الإفريقي- العربي وتنظيمه*

فيما يلي نص الوثيقة التي صادقت عليها القمة العربية الإفريقية الأولى (القاهرة في7-9مارس1977) والمتعلقة بتنظيم التعاون بين العالم العربي وإفريقيا وبطرق تطبيقية بالإضافة إلى مجلس الوزراء المشترك وإلى القمة الإفريقية العربية سيقع إقرار الأجهزة المشتركة التالية لضمان تطبيق التعاون الإفريقي- العربي كما حدده البيان وبرنامج العمل:

- لجنة قارة،
- فرق العمل وفرق مختصة،
- لجنة التنسيق،
- محكمة أو لجنة ملائمة للتصالح والوساطة.

القمة ومجلس الوزراء الإفريقيان العربيان المشتركان:

تجمع القمة الإفريقية- العربية كل ثلاث سنوات، وينعقد الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك كل ثمانية عشر شهراً.

اللجنة الدائمة:

تتركب اللجنة الدائمة من (24) وزيرا من الدول الأعضاء من بينهم (12) يقع انتخابهم من قبل جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) أو

* منشورات الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب، يونيو سنة1983.

ممثليهم ممن لا يقل مستواهم عن رتبة سفير على الأقل والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والأمين العام لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) .

الرئاسة:

يتولى رئاسة اللجنة الدائمة رئيساً الاثنى عشرة دولة الأعضاء في كل من منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) .

الاجتماعات وأماكنها:

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعيها العادين كل سنة بمقر المنظمتين بالتناوب إذا لم يوجه بلد عضو دعوة في هذا الشأن.

ويمكن لهذه اللجنة أن تجتمع في دورة استثنائية باتفاق الرئيسين ويقع تحديد مواعيد وأماكن الاجتماعات عن طريق التشاور بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين.

المدة النيابية:

تكلف اللجنة الدائمة بضمان تطبيق التعاون الإفريقي- العربي وبالسهر على تنميته في مختلف الميادين وهي مكلفة بتوجيه التعاون خدمة للأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما حدد ذلك بيان التعاون الإفريقي- العربي وبرنامج العمل.

وتتخذ اللجنة الدائمة القرارات في هذا الشأن وقد أسندت إليها الصلاحيات التالية:

- تطبيق القرارات الصادرة عن ندوة رؤساء الدول والحكومات وعن مجلس الوزراء ومتابعة تطبيقها،
- دراسة المسائل التي اقترحها الطرفان وضبط المقترحات الواجب عرضها على مجلس الوزراء بغية تنمية وتعزيز التعاون الإفريقي- العربي،
- إنشاء فرق عمل ضرورية لدراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي- العربي وتحديد مدتها النيابية وقوانينها الداخلية،
- تسوية مسائل التنظيم والتنسيق العام لتطبيق التعاون،
- بإمكان اللجنة الدائمة إذا دعت الحاجة الدعوة إلى عقد اجتماع مشترك فوق العادة لمجلس الوزراء.

فرق العمل والفرق المختصة:

سيقع إنشاء فرق عمل وفرق مختصة طبقاً للبيان ولبرنامج عمل التعاون الإفريقي- العربي وذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك في الميادين التالية:

- التجارة
- الاستغلال المنجمي والصناعة
- الفلاحة والغابات والصيد البحري وتربية الحيوانات
- النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية

- التعاون في الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلام
- التعاون الفني والعلمي وبإمكان اللجنة أن تشكل فرق عمل جديدة.

التركيب:

يتركب كل فريق عمل من عدد متساو من الخبراء والأخصائيين من كلا الطرفين ويسهر الطرفان بقدر الإمكان على استمرارية المدة النيابية لأعضاء الفرق ويعين كل طرف رئيساً لكل فريق عمل ويعلم رئيس الطرف الآخر باختياره ويعين كل فريق عمل مقرراً.

وبإمكان كل فريق عمل استشارة أخصائيين ينتمون إلى القطاع العمومي أو الخاص حسب الحاجة.

المدة النيابية:

- بإمكان كل فريق عمل أن يقدم كل مقترح ملائم لكلا الرئيسين خاصة في مجال اختيار المشاريع وتطبيقها طبقً للتعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة،
- تعرض فرق العمل مقترحاتها وتوصياتها على اللجنة الدائمة التي تتخذ القرارات الملائمة في هذا الشأن،
- بإمكان كل فريق عمل إنشاء فرق خاصة مكلفة بالقيام بعمل يدخل في نطاق مشمولات أنظاره بعد أن يستشير كل الرئيسين،

- تُحدّد فرق العمل كل في نطاق مهامه المدة الزمنية للفرق المختصة وكذلك الطريقة الواجب توخيها لانجاز أشغال هذه الفرق،
- يستطيع كل فريق إيقاف أعمال فريق مختص.

لجنة التنسيق:

تعتبر لجنة التنسيق مسؤولة تحت سلطة اللجنة الدائمة عن تنسيق أشغال مختلف فرق العمل من جهة وعن السهر على تطبيق القرارات المتخذة من جهة أخرى، وتعني لجنة التنسيق في حدود مهامها بالمسائل ذات الصبغة العملية والإدارية التي تتطلب قرارات عاجلة.

التركيب:

تتركب لجنة التنسيق من:

- رئيس لجنة الاثني عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) من جهة ومن رئيس لجنة الاثني عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) من جهة أخرى،
- رئيسا فرق العمل ومقرروها إذا رأت لجنة التنسيق ذلك ضرورياً.

المحكمة أو اللجنة المختصة للتصالح والوساطة:

سيقع إنشاء محكمة مختصة أو لجنة مختصة إفريقية عربية للتصالح والوساطة مكلفة بالتعريف القانوني للنصوص التي تسوس التعاون الإفريقي- العربي وبتسوية الخلافات التي قد تنشأ في خصوص هذا التعاون.

وسيتولى فريق من الخبراء يدعى من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ضبط القانون الأساسي لهذا الهيكل وتركيبه.

وسائل العمل:

وقع إنشاء صندوق خاص لضمان سير أجهزة تطبيق التعاون الإفريقي-العربي، وسيتكون هذا الصندوق من اعتمادات تشارك بها المنظمتان كل واحدة بنسبة (50%) تخصم بصفة منظمة من ميزانيتي منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes).

كما يمكن أن يقع دعم هذا الصندوق باعتمادات فردية أو تطوعية وتصادق على ميزانية الصندوق الخاص اللجنة الدائمة ويتولى مسؤولية إدارته الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والأمين العام لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) تحت سلطة ومسؤولية لجنة التنسيق التي ستعد بصفة منتظمة تقريراً ترفعه إلى اللجنة الدائمة.

الملحق الثاني

إعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربي- الإفريقي كما أقره المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي (داكار: 9-22 أبريل سنة 1976م) *

أولا- مقدمة:

1- نحن ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) المجتمعين في.......من.....إلى.....

2- آخذين في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وميثاق جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) .

3- مستذكرين القرارات الصادرة على مختلف المستويات. وبوجه خاص تلك التي صدرت عن الدورة غير العادية الثامنة والدورتين العاديتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) (. وكذلك الصادرة عن مؤتمري القمة السادس والسابع العربيين. وعن الدورتين العاديتين الثانية والستين والثالثة والستين لمجلس جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) من أجل تدعيم التعاون بين الدول.

* السياسة الدولية، عدد أول، يوليو سنة 1976، القاهرة.

4- مدركين لروابطنا ولمصالحنا المتعددة وللاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية، وللرغبة في تطوير التعاون في المجالات- السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبسبب مقتضيات كفاحنا المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورهما.

5- مقدرين روابط الصداقة والأخوة وحسن الجوار القائمة بين الدول الإفريقية والدول العربية.

6- مدفوعين بإرادة مشتركة لدعم التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأماني شعوبنا في تعزيز الإخاء الإفريقي العربي.

7- مصممين على تدعيم الروابط القائمة بين دولنا وشعوبنا، وذلك بإنشاء مؤسسات مشتركة.

8- آخذين في الاعتبار المصالح والمطامح المشتركة للشعوب الإفريقية والعربية.

9- مقتنعين بأن التعاون الإفريقي العربي يدخل في إطار العمل المشترك الذي تقوم به جميع البلدان النامية من أجل زيادة حجم تعاونها المشترك من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل تكثيف جهودها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافا وعدلا.

10- مصممين على استخدام مواردنا الطبيعية والبشرية من أجل التقدم الشامل لشعوبنا في جميع ميادين النشاط البشري.

11- مستذكرين المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الجزائر، وإعلان ليما، والإعلان الإفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وبيانات وقرارات وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الصادرة عن مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز، والأحكام الاقتصادية والمتعلقة بتصفية الاستعمار (Colonialisme) في إعلان مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور، والإعلان الرسمي لمؤتمر القمة لملوك ورؤساء الدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط والإعلان وبرنامج العمل لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد الصادرين عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، وإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر داكار بشأن المواد الأولية والتنمية.

12- تقرر الموافقة على الإعلان وبرنامج العمل الموضحين فيما يأتي واللذين يحددان المبادئ وإطار العمل الجماعي والفردي للبلدان الإفريقية والعربية في ميدان التعاون العربي الإفريقي.

ثانيا- المبادئ:

13- التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الإفريقية والعربية يقوم بصفة خاصة على المبادئ الآتية:

- احترام سيادة دولنا وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.
- المساواة بين الدول.
- السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية.
- نبذ العدوان، وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة.
- تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية وبروح من التسامح.
- الكفاح المشترك ضد السيطرة والتفرقة العنصرية والاستغلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ثالثا- مجالات التعاون وبرنامج العمل

أ- مجالات التعاون:

14- تتعهد البلدان الإفريقية والعربية بتنمية علاقاتها على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على أسس من التعاون الشامل وطويل الأجل في الميادين التالية:

- الميدان السياسي والدبلوماسي.
- الميدان الاقتصادي والمالي.
- الميدان التجاري.

- الميدان التربوي والثقافي والعلمي والفني والإعلامي.

ب- التعاون السياسي والدبلوماسي:

15- إن البلدان الإفريقية والعربية تؤكد من جديد التزامها بسياسة عدم الانحياز عاملا هاما في الكفاح من أجل:

- حرية واستقلال الأمم.
- إقامة عالم يسوده السلام والأمن لجميع الدول.
- التطبيق الشامل لمبادئ التعايش السلمي والايجابي.
- إسباغ الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية (Relations internationales).
- حقوق متساوية في التعاون.
- التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

16- تدين الامبريالية والاستعمار الجديد، والصهيونية والفصل العنصري وسائر أشكال التمييز والتفرقة العنصرية والدينية خاصة في إفريقيا وفي فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

17- تؤكد من جديد مساندتها للقضايا الإفريقية والعربية وتتعهد بتنسيق أعمالها في المجال الدولي ولاسيما في الأمم المتحدة حول المسائل ذات المصلحة المشتركة، وتحقيقا لذلك تلتزم المجموعات الإفريقية والعربية في المحافل الدولية بإقامة تعاون أوثق بينها.

18- ويواصل الجانبان تقديم مساندتهما السياسية والدبلوماسية والمادية والأدبية لحركات التحرير القومية الإفريقية والعربية التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والاقتصادي وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) .

19- تبذل الدول الأعضاء في كلا الجانبين جهودها لإقامة وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي والاقتصادي في بلدان الطرف الآخر وتعزز الاتصالات بين مؤسساتها القومية السياسية والاجتماعية ومؤسسات الطرف الآخر.

ج- التعاون الاقتصادي:

20- رغبة في تحقيق التعاون الاقتصادي على أوسع نطاق فإن الجانبين يقرران توسيع وتكثيف التعاون وتدعيمه في الميادين الآتية:

- التجارة.
- التعدين والصناعة.
- الزراعة وتربية الحيوان.
- الطاقة والمورد المائية.
- النقل، والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتعاون الدولي (Coopération internationale) .

التجارة:

21- يقرر الجانبان اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل:

- إقامة علاقات تجارية مباشرة.
- سد حاجة أسواقها على أساس الأولوية قدر المستطاع.
- تسهيل التجارة الإفريقية العربية المباشرة بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفضيلية.
- تشجيع وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمشروعات التجارية والاشتراك في المعارض التجارية.
- إقامة التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الإفريقية والعربية.

22- ولتحقيق ذلك فإن الجانبين يدعوان الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والأمين العام لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) لإعداد دراسة عن الأسواق الإفريقية والعربية الاشتراك مع البنك الإفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا بهدف تشجيع التجارة الإفريقية العربية.

التعدين والصناعة:

23- طبقا لسياسة الجانبين في سيطرة الدول على مواردها الطبيعية وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الولية يقرر الجانبان:

- التعاون في مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد.

- تكثيف التصنيع عن طريق الاستغلال وتسويق ونقل مواردهما التعدينية والولية وتشجيع مشروعات الاستثمار في هذه الميادين.
- تنمية التعاون المالي والفني وتشجيع الأبحاث في جميع ميادين الصناعة والتعدين والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات مشتركة أو تقديم المنح والقروض.

الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان:

24- يقرر الجانبان:

- تطوير الزراعة بإدخال الأساليب الفنية الحديثة والمتقدمة في ميادين الإنتاج والتوزيع والتخزين.
- تعزيز تحديث أساليب تربية الحيوان وتحسين نسله وإنتاجه.
- ضمان الزيادة السريعة والملموسة للإنتاج الغذائي عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وأساليب التعاون الأخرى بالنسبة للإنتاج الحيواني وللمحاصيل الزراعية واستثمار الغابات وتسويق منتجات الأخشاب.
- تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث المستهدفة تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية مع التركيز على الهياكل الأساسية الريفية.

- اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار نظام مقبول لمساعدة البلدان الإفريقية والعربية على معالجة مواردها الولية إلى أقصى حد ممكن قبل تصديرها.
- الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالتعاون المالي والفني بهدف الوصول إلى عمل مشترك لتطوير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والإنتاج الحيواني.

الطاقة والموارد المائية:

25- يقرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة في بلادها.

26- الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الإفريقية والعربية على:

- تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة- بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات في هذه العمليات.
- تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية.

- التعاون في استغلال الطاقة الكهربائية والمتولدة من القوى المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية في نطاق ترتيبات تبادلية مقبولة.
- تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية. والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة، وكذلك الأبحاث في هذا المجال وذلك بهدف الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية (développement économique) وإيقاف الزحف الصحراوي وتآكل التربة ومكافحة آثار القحط في إفريقيا.

النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية:

27- رغبة في تيسير وسائل الاتصال بين الدول الإفريقية والعربية

28- يقرر الجانبان:

- الإسراع في تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق، والسكك الحديدية، والخطوط الجوية، والمجاري المائية الداخلية الصالحة للملاحة والشحن بالسفن باعتبارها أسسا هامة لتنمية التعاون الإفريقي العربي.
- إقامة وصلات- على أساس الأولويات- بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية الوطنية بهدف تيسير

النقل الاقتصادي السريع للأشخاص والسلع طبقا لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

- إجراء الدراسة اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحري مما يتيح لها العمل بفاعلية أكبر والاشتراك في استخدام المحطات وتسهيلات الصيانة واستكشاف إمكانية استخدام الابتكارات الفنية في ميادين النقل والمواصلات.
- تقوية أواصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف نشر وترشيد الخدمات الجوية.
- تحسين الشبكات البريدية وشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها على أساس من الأولوية.
- التعاون في تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمي الفرعي وعلى المستوى القاري في ميادين المواصلات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديدية.

التعاون الدولي:

29- يقرر الجانبان:

- اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالي الفعال بالشروط التي تكفل الأمن والضمان عن طريق:

- القروض الثنائية المباشرة طويلة الأجل بأفضل الشروط الملائمة لكل الجانبين والاستثمارات المباشرة وكذلك المشروعات المالية المشتركة.
- القروض متعددة الأطراف طويلة الأجل بأفضل الشروط الملائمة لكلا الطرفين لتمويل المشروعات بما في ذلك دراسات الجدوى.
- الاشتراك الإفريقي العربي في التجمعات كونسورتيا المالية الدولية لتمويل المشروعات المشتركة في إفريقيا والعالم العربي.

- تسهيل دخول المؤسسات المالية الإفريقية والعربية وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها في الدول المعنية، وعلى أساس الأفضلية إلى أسواق رؤوس الأموال الإفريقية والعربية.
- دعوة جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) إلى التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وغيرها من المؤسسات المتخصصة بالبحث عن الصيغة الملائمة لتعاون اقتصادي ومالي وفني أوثق وخاصة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية افريقية عربية ووضع اتفاقية افريقية عربية تتضمن قواعد معاملة الاستثمارات.

- دعوة البنك الإفريقي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى تنسيق نشاطهما الاستثماري والمشاركة في تمويل المشروعات الإفريقية متعددة الجنسية.

د- التعاون التربوي والاجتماعي والثقافي:

30- رغبة في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والدول الإفريقية والعربية، يقرر الجانبان تعزيز الصلات التربوية والثقافية والاجتماعية بتوقيع الاتفاقات الملائمة في شأن:

- البعثات الثقافية والمهرجانات.
- المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة.
- أوجه النشاط العمالي والنقابي.
- التعاون في ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة ووكالات الأنباء والأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتلفزيون.
- تبادل المعلومات الملائمة والخبرات والمساعدة في حل المشاكل الاجتماعية مثل توطين الرحل.

31- ونظرا للدور الإنساني والثقافي الذي تلعبه السياحة في تعزيز التفاهم بصورة أفضل، يتفق الجانبان أيضا على تشجيع وتيسير السياحة ودعم التعاون في هذا الميدان وخاصة عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة في ميدان السياحة.

هـ- التعاون العلمي والفني:

32- يقرر الجانبان:

- تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات الفنية والعلمية والدراسات.
- إنشاء خدمات استثمارية مشتركة ومعاهد متخصصة للتدريب.
- توفير التعاون الفني المباشر الذي يشمل المنح التدريبية والمنح الجامعية في ميدان العلوم والتكنولوجيا.
- تنمية التعاون الفني لتوفير الخبراء.

4- المؤسسات

33- رغبة في تعزيز التعاون الإفريقي العربي بصورة أوثق للإسهام في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل الموضحين في هذه الوثيقة فقد قرر الجانبان:

- إنشاء لجنة مشتركة دائمة على المستوى الوزاري لتقوم دوريا بمتابعة أحكام هذا الإعلان وضمان تنفيذها ولاستكشاف أية مجالات أخرى للتعاون.
- أن يمنح كل طرف صفة المراقب إلى الطرف الآخر في اجتماعات كل منظمة عند مناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة.

- أن تنشئ كل من منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) وجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) في أسرع وقت ممكن تمثيلا لدى السكرتارية الأخرى بهدف المحافظة على علاقات العمل بطريقة وثيقة دائمة في تطبيق التعاون العربي الإفريقي.
- دعوة المؤسسات الإفريقية والعربية المتشابهة في جميع المجالات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإقامة علاقات عمل وثيقةمن شأنها تسهيل التعاون وتنسيق أوجه نشاطها.

32- صدور هذا الإعلان في يوم...ولنصوصه باللغات الثلاث العربية والانجليزية والفرنسية

نفس الحجية.

ومصداقاً لما فيه وضعنا توقيعنا.

الملحق الثالث

اتفاقية عامة للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية*

إن جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) (المشار إليها فيما بعد باسم الجامعة العربية) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) (المشار إليهـــا فيما بعد بمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) إذ تضعان في الاعتبار أن المنظمتين تعملان بموجب أحكام ميثاقيهما على تحقيق نفس الأهداف وخاصـــة دعـــم الوحدة والتضامن بين دولهما الأعضاء، وتنسيق وتكثيف التعاون والجهود التي ترمي لضمان مستويات معيشية أفضل لشعوبهما والدفاع عن سيادة ووحـــدة أراضي واستقلال الدول الأعضاء في كل من المنظمتين وعـــدم التـــدخل في شئونها الداخلية وإزالة الاستعمار (Colonialisme) والعنصرية والـــصهيونية والفصل العنصري بجميع أشكالها في أفريقيا والعالم العربي،

وإذ تذكران بإعلان وبرنامج عمل التعاون الإفريقي الصادرين في مـــارس سنة 1977 والإعلان الخاص بالتعاون الإفريقي العربي في المجالين الاقتـــصادي والمالي والإعلان السياسي الذي أجازة مؤتمر القمة الإفريقـــي العـــربي الأول الذي عقد في القاهرة في نفس العام،

وإدراكا منهما للعلاقات الأزلية والتاريخية التي تربط بين الشعوب العربية والإفريقية والمصير المشترك (Destin commun) للشعبين،

* www.arableagueonline.org 1/5/2006

واقتناعا منهما بدور المنظمتين في ترسيخ وتطوير سبل تحقيـــق التعـــاون الإفريقي العربي في كافة المجالات،

وإذ تلاحظان أن بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحـــدة الإفريقيـــة (OUA) أعضاء جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) أيضا،

واقتناعا منهما بأن وجود إطار للتعاون بين جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) سوف يمكنهما مـــن الاضطلاع بمسئوليتهما بصورة أكثر فعالية لمـــصلحة الـــدول الأعـــضاء في المنظمتين وبالتالي المساهمة الايجابية في تحقيق السلام والازدهار العالميين،

ورغبة منهما في المساهمة الفعالة وعن طريق جهـــود مكثفـــة لتحقيـــق الأهداف المشتركة التي تم تحديدها في برنامج العمل في إفريقيا والعالم العربي، تتفقان على ما يلي:

المادة 1- في صياغة هذه الاتفاقية يكون للمصطلحات التاليـــة المعـــاني الموضحة أمام كل منها:

- المنظمتان: جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).
- الأمينان العامان: الأمين العام لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).

- الأمانتان العامتان: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).
- اللجنة الدائمة: اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي التي كونها مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول.
- الطرفان: الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes).

المادة 2- من أجل تحقيق التطلعات المشتركة لشعوب الدول الأعضاء في المنظمتين اتفقت المنظمتان على التعاون المستمر بينهما عن طريق أمانتيهما العامتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية والإعلامية ولهذا الغرض تكلف الأمانتان العامتان بالتالي:

- إجراء دراسات مشتركة تهدف إلى تكثيف جهود التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها بين الدول الأعضاء في المنظمتين ولتنسيق الإستراتيجية لكل من المنظمتين.
- التشاور الدوري حول المسائل الدولية ذات المصلحة المشتركة بهدف اتخاذ موقف موحد.
- تبادل المعلومات والبيانات حول المسائل ذات المصلحة المشتركة.

المادة 3- تشجيعا ودعما لتعاون وثيق في إطار نصوص الإعـــلان وبرنـــامج العمل اللذين أجازهما مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول تتفق المنظمتان على:

- منح صفة المراقب المتبادل لكل منهما في اجتماعات ومــؤتمرات المنظمتين والمفتوحة للمراقبين والتي تتم خلالها مناقشة المسائل ذات المصلحة المشتركة.
- أن تقيم الأمانتان العامتان صلات وثيقـــة بينـــهما وأن تنـــسقا مواقفهما في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمسائل ذات المصلحة المشتركة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعوة المؤسسات الإفريقية والعربية التي تعمل على تحقيق نفس الأهداف في مختلف المجـــالات إلى إقامـــة علاقات عمل وثيقة لدعم التعاون بينها وتنسيق أنشطتها.
- أن تمثل كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بعثة دائمة في المقر الرئيسي لكل منهما ما أمكن ذلـــك وعليـــه ينبغي على الأمانتين العامتين تقديم كل المساعدة الممكنة لكل من البعثتين الدائمتين.

المادة 4-

- عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأمانتين العامتين للمنظمتين في المقر الرئيسي لكل منهما بالتناوب.
- يجتمع الأمينان العامان كلما استدعت الضرورة ذلك.
- تقيم الأمانتان العامتان سير وتقدم التعاون الإفريقي العربي وتقدمان تقارير دورية إلى اللجنة الدائمة. ويمكن للمنظمتين بعد التشاور تعيين خبراء لدراسة الموضوعات المتعلقة بالتعاون العربي الإفريقي.

المادة 5- يعمل بأحكام هذه الاتفاقية بعد أن يوافق عليها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومجلس الجامعة العربية وبمجرد أن يقوم الأمينان العامان بالتوقيع عليها وتبادل وثائق التصديق الخاصة بها.

المادة 6- يجوز تعديل هذه الاتفاقية بناء على اتفاق الطرفين ويسرى العمل بالأحكام المعدلة بعد أن يوافق عليها مجلس وزراء الوحدة الإفريقية ومجلس جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes).

الملحق الرابع

التعاون العربي الإفريقي- وأجهزته المشتركة وبرامجه*

يحتل التعاون العربي الإفريقي مكانة خاصة ضمن أولويات العمل العربي المشترك نظرا للصلات والروابط التاريخية والجغرافية والثقافية القائمة بين الشعوب العربية والإفريقية ولما تشكله إفريقيا من عمق استراتيجي هام للأمن القومي العربي.

وانطلاقا من الرغبة المشتركة للإدارة العربية والإفريقية وسعيا لتطوير التعاون العربي الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية وتصميما على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية من أجل التقدم الشامل للشعوب في جميع ميادين النشاط البشرى

أصدر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) في مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة من 7-7 مارس 1977 إعلان وبرنامج العمل الذي أعده اجتماع وزراء الخارجية العربي الإفريقي في داكار بالسنغال في أبريل 1976 والذي يحدد المبادئ وإطار العمل الجماعي والفردي للبلدان العربية والإفريقية في مجالات التعاون العربي

* منشورات الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب، الجزائر، يونيو 1983

الإفريقي كما أصدر إعلان التعاون الاقتصادي المالي العربي الإفريقي وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الإفريقي والإعلان السياسي.

الأجهزة المشتركة

1- مؤتمر القمة:

يضم ملوك ورؤساء الدول الأعضاء في المنظمتين (جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) - منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) - ويعقد مرة كل ثلاث سنوات -وهو لم يعقد منذ 1977- وترفع إليه قرارات وتوصيات المجلس الوزاري المشترك للتصديق عليها.

2- المجلس الوزاري المشترك:

ويضم وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية ويعقد احتماعاته مرة كل ثمانية عشر شهرا ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي ويرفع تقريره للقمة.

وبالإضافة إلى مؤتمر القمة العربي الإفريقي والمجلس الوزاري المشترك وضمانا لتحقيق التعاون العربي الإفريقي في مختلف المجالات أنشئت الأجهزة التالية:

3- اللجنة الدائمة:

تضم 24 وزيرا يتم اختيار اثني عشر منهم بواسطة جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) (الجانب العربي) واثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) (الجانب الإفريقي) وأمين عام جامعة الدول

العربية (Ligue des Etats Arabes) وأمين عام منظمة الوحـــدة الإفريقيـــة (OUA) تعقد اللجنة اجتماعاتها العادية مرتين كل عام في مقـــر المنظمـــتين بالتبادل إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعـــضاء كمـــا تعقـــد اجتماعات غير عادية بناء على اتفاق الرئيسين وبالتشاور مع الأمينين العامين للمنظمتين.

وتقوم اللجنة بتوجيه أعمال التعاون العربي الإفريقي ومتابعة تطوراته في مختلف المجالات.

يمثل الجانب العربي في اللجنة الدائمة كل من: الأردن - الإمـــارات - الجزائر - السعودية - سوريا - الصومال - العراق - فلسطين - الكويـــت (رئـــيس الجانـــب العـــربي) - لبنـــان - ليبيـــا- موريتانيـــا.

ويمثل الجانب الإفريقي كل من: انجـــولا - الكونغـــو - غانـــا - غينيـــا - موريشيوس - موزامبيق - مصر - سيراليون - سوازيلاند - تترانيا - تونس - بوركينافاسو (رئيس الجانب الإفريقي) .

عقدت اللجنة اثنتي عشرة دورة بيانها كالتالي:

- الدورة العادية الأولى: ياوندي - الكاميرون 30 مـــايو - 1 يونيو 1977 الدورة العادية الثانية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (Ligue des etats arabes) 28-29 نوفمبر
- 1977 الدورة العادية الثالثة: نيامي - النيجر 5-7 يونيو1978
- الدورة العادية الرابعة: الكويت 3-5 ديسمبر 1978

- الدورة العادية الخامسة: داكار - السنغال 22-23 أبريل 1982
- الدورة العادية السادسة: تونس 21-23 مارس 1984
- الدورة العادية السابعة: طرابلس - ليبيا 2-4 أغسطس 1984
- الدورة العادية الثامنة: دمشق - سوريا 15-17 يناير 1986
- الدورة العادية التاسعة: واجادوجو - بوركينافاسو 7-9 ديسمبر 1988
- الدورة العادية العاشرة: الكويت 19-20 يونيو 1989
- الدورة العادية الحادية عشرة: نيويورك (على هامش اجتماعات الجمعية العامة 6 أكتوبر 1989 للأمم المتحدة)
- الدورة العادية الثانية عشرة: الجزائر (بعد انقطاع دام أكثر من أحد عشر عاما) 18-19 أبريل 2001 أبرزت الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي التي عقدت في الجزائر يومي 18، 19 أبريل 2001 إرادة الطرفين في إحياء التعاون العربي الإفريقي على ضوء المستجدات التي طرأت على المستويين العربي والإفريقي وعلى الصعيد الدولي منذ دورة نيويورك في أكتوبر 1989.

4- مجموعات العمل واللجان المتخصصة:

تعمل مجموعات العمل واللجان المتخصصة في ميادين: التجارة - التعدين - الصناعة - الزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوان والطاقة ومصادر المياه والنقل والمواصلات والتعاون المالي والاقتصادي والثقافي والإعلامي والعملي والفني.

-تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو من الخبراء والأخصائيين من كل جانب ويمكن إلغاء إحدى هذه المجموعات أو استحداث أخرى.

-يعين كل من الجانبين (العربي والإفريقي) رئيسا لكل مجموعة عمل ويقوم بإبلاغ الاختيار إلى الجانب الآخر وتعين كل مجموعة عمل مقررا.

5-لجنة التنسيق:

تتألف من رئيسا الجانب العربي والجانب الإفريقي في اللجنة الدائمة والأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).

- تعمل لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة بالآتي:
تنسيق التعاون بين مجموعات العمل المختلفة.
- معالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري التي تتطلب قرارات عاجلة تقدم تقريرها إلى اللجنة الدائمة.

واصلت الأمانة العامة إجراءات الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية من أجل استئناف عقد اجتماعات اللجنة وخلال لقاء السيد الأمين العام بوزير خارجية الكويت والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) في

نيويورك 1998/10/1 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تم الاتفاق على عقد الاجتماع في الكويت في يناير 1999 لكن لم يتم عقد هذا الاجتماع.

6- محكمة عربية إفريقية خاصة: (لجنة التوفيق والتحكيم)

رغم أن وثائق مؤتمر القمة نصت على أهمية إنشائها لتقدم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون العربي الإفريقي لفض أي نزاع يطرأ في مسيرة التعاون إلا أنه لم يتم تشكيل هذه المحكمة حتى الآن.

هذا وبالإضافة إلى هذه الأجهزة المشتركة تم إنشاء جهازين بقرارات صادرة عن مؤتمرات القمة العربية (1973-1974) خاصة بالتعاون العربي الإفريقي وهما:

(1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا BADEA):

أنشئ المصرف بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973 وبدأ في ممارسة نشاطه في مارس 1975 واتخذ الخرطوم مقرا له.

يعد المصرف مؤسسة مالية مستقلة تمولها حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) الموقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974 ورأسمال المصرف عربي بالكامل.

ويهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية ويسهم في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية غير

العربية وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية وتـوفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا.

وجدير بالذكر أن قرار مؤتمر القمة العربية الثالثة عشرة (عمان 27 و28 مارس 2001) رقم 211 نص في فقرته الخامسة على ما يلي: توجيه مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بأن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الدول الإفريقية العربية الأقل نموا حسب تصنيف الأمم المتحدة من الاستفادة من قروض المصرف ومعوناته.

بلغت قيمة عمليات المصرف منذ بدء نشاطه عام 1975 وحتى نهاية عام 1996 نحو 1.73 بليون دولار وتمكن طيلة 23 عاما من العمل الدؤوب في إفريقيا من تمويل 238 مشروعا و177 عملية معونة فنية ، 14 قرضا ائتمانيا 14 عملية معونة عاجلة.

يبلغ رأسمال المصرف الحالي والمدفوع بالكامل بليونـا ومائـة وخمـسة وأربعين مليون دولار ولديه احتياطي عام يبلغ نحو 760 مليون دولار.

حرص المصرف خلال خطته الخماسية (1995-1999) على تأكيد دوره التنموي في القارة الإفريقية وتوسيع وتنويع سياساته الإنمائية بحيث تشمل المسائل الاقتصادية ومشروعات التنمية الاجتماعية (خاصة في مجال التعليم والصحة) ودعم القطاع الخاص من خلال القروض الائتمانية والإسهام في رؤوس أموال المؤسسات الوطنية والإقليمية وفى تمويل التجارة العربية الإفريقية.

دعت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي(الجزائر 18، 19 ابريل 2001) إلى تعزيز نشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي برهن على نجاحه في انجازه العديد من المشاريع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

(2) الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية:

قرر مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط عام 1974 إنشاء هذا الصندوق الذي باشر نشاطه أواخر عام 1976.

يعتبر الصندوق أحد أجهزة الأمانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية ويتكون من مجلس إدارة وسكرتارية تنفيذية ويرأس الأمين العام للجامعة العربية مجلس إدارة الصندوق الذي يتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية.

قرر مؤتمر القمة العربية بعمان في دورته الثالثة عشرة قرار رقم 211 بتاريخ 2001/3/28 في الفقرة السادسة تعديل النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية ليشمل نشاطه الدول العربية الإفريقية. وبالرغم من الإمكانيات المالية المحدودة استطاع الصندوق أن يقدم معونات فنية لأكثر من أربعين دولة افريقية وعربية وقد بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم منذ إنشائه وحتى الآن 3795 خبيرا في مختلف التخصصات كما قدم 1833 منحة دراسية وتدريبية في مختلف المجالات.

وقع الصندوق في 7 نوفمبر 1996 مذكرة تفاهم مع البنك الاسلامى للتنمية تستهدف تقنين أسس التعاون بينهما في مجال المعونة الفنية في إفريقيا وذلك في إطار برنامج للتعاون الفني للبنك على أساس قيام علاقة ثلاثية يتولى فيها البنك التمويل ويقدم الصندوق الخبرة الفنية ويكون مركز النشاط في الدول الإفريقية التي يتفق عليها الطرفان.

كما وقع الصندوق بتاريخ 1998/7/30 مذكرة تفاهم مماثلة مع بنك التنمية الإفريقي ADB (African Development Bank) لإيجاد إطار لتنمية التعاون بين الجانبين وتنظيمه في مجالات تدريب الكوادر الفنية والمهنية وإعداد الدورات التدريبية.

برامج التعاون العربي الإفريقي:

أولا: المعرض التجاري العربي الإفريقي

في إطار العمل على دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية وافق كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على توصيات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في دورتها العاشرة (الكويت - يونيو 1989) على تنظيم المعرض التجاري العربي الإفريقي.

- أقيم المعرض الأول بتونس في أكتوبر 1993 والثاني في جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا في أكتوبر 1995 والثالث في الشارقة بالإمارات

العربية المتحدة في الفترة من 6–12 ديسمبر 1997 والرابع في داكار بجمهورية السنغال في الفترة من 15–25 ابريل 1999.

– وافق مجلس الجامعة بمقتضى قراره الصادر في الدورة العادية (110) بتاريخ 1998/9/13 على طلب الجمهورية اللبنانية استضافة المعرض التجاري الخامس لعام 2001.

كما أكد على قراره رقم 5750 / أ بتاريخ 1998/3/25 المتضمن موافقته على طلب دولة البحرين استضافة المعرض السابع لعام 2005 وأن يكون المعرض التالي في جمهورية السودان وإذا قررت دولة البحرين الانسحاب لأي سبب تحل جمهورية السودان محلها.

تواصل الأمانة العامة في الوقت الراهن اتصالاتها بالدول الأعضاء والهيئات العربية المختصة والمسئولين بالجمهورية اللبنانية من اجل الإعداد الجيد والمبكر للمعرض التجاري العربي الإفريقي الخامس المقرر عقده في طرابلس (لبنان) خلال الفترة من 6-14 أكتوبر 2001 تحت رعاية السيد/رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان.

يعتبر المعرض من ابرز انجازات التعاون العربي الإفريقي وانجح برامجه كما أن الملتقيات الثقافية والندوات التي تقام على هامش المعرض ضمن فعالياته تتيح فرص تبادل الآراء والأفكار حول سبل دفع وتفعيل التعاون العربي الإفريقي.

ثانيا: أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة:

- انطلاقا من الرغبة في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بين دول المجموعتين العربية والإفريقية وافق كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على إقامة أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ورجال الأعمال العرب والأفارقة للقيام بدورهم في هذا المجال بما يسهم في تعزيز مسيرة التعاون العربي الإفريقي.

- أقيم الأسبوع الأول لرجال الأعمال في القاهرة في مارس 1995.

- بعد اعتذار الحكومة الموريتانية عن استضافة الأسبوع الثاني في الفترة من 14 - 19 مايو 1998 وافقت حكومة بوركينافاسو على استضافة الأسبوع الثاني الذي عقد في العاصمة واجادوجو على هامش معرض واجادوجو الدولي للصناعات الحرفية في الفترة من 20 أكتوبر - 8 نوفمبر 1998.

ثالثا: المعهد الثقافي العربي الإفريقي

- في إطار العمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية الإفريقية الأولى (القاهرة مارس 1977) الداعية إلى دعم العلاقات العربية الإفريقية في المجالات المختلفة بما في ذلك المجال الثقافي وافقت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في دورتها السادسة (تونس/فبراير 1983) على مشروع النظام

الأساسي للمعهد الثقافي العربي الإفريقي الذي تقدمت به الأمانتان العامتان للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).

كما صادق عليه مجلس الجامعة (مارس 1983) ومجلس المنظمة (يوليو 1985).

– وقعت الأمانتان العامتان للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) اتفاقية المعهد بدمشق في يناير 1986 في إطار اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي.

– تقرر أن يتشكل المجلس التنفيذي للمعهد من 5 دول من الجانب العربي هي الأردن والعراق ولبنان وليبيا ومصر و5 من الجانب الإفريقي هي تونس وتشاد والسنغال وكينيا وملاوي.

– وافقت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على مقترحات الأمانة العامة للجامعة بأن يكون للجانب العربي منصب المدير العام للمعهد وان يكون المقر ومنصب المدير العام المساعد للجانب الإفريقي.

– تقدمت كل من: السعودية – السودان – لبنان – ليبيا بمرشحين لمنصب المدير العام للمعهد وبنص النظام الأساسي للمعهد على اضطلاع المجلس التنفيذي بتعيين المدير العام والمدير العام المساعد للمعهد. ويمكن عرض الأمر على اجتماع للمندوبين الدائمين لاختيار واحد من المرشحين الأربعة لمنصب المدير العام المخصص للجانب العربي.

- كما قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) (لومي - يوليو 2000) أن تستضيف جمهورية مالي مقر المعهد وان يكون المدير العام المساعد من جمهورية تشاد وتقرر أن يكون مقر المعهد في عاصمة مالي (باماكو) وحث المجلس الأمين العام على دفع حصة منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) في ميزانية المعهد.

- اتفقت المنظمات الثلاث (الجامعة، أليكسو، منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) خلال اجتماع في مارس 1998 على رصد موازنة قدرها 200 ألف دولار أمريكي للمعهد تمول مناصفة من الجانبين العربي والإفريقي وتعهد الجانب العربي بفتح حساب مصرفي يقوم بإيداع مساهمته فيه (100 ألف دولار. 50 من الأمانة العامة للجامعة و50 من أليكسو) كما تعهد الجانب الإفريقي بدفع مساهمته في موازنة المعهد في الحساب المشار إليه.

- صدرت قرارات من الجانبين بالتعجيل بمباشرة المعهد لمهامه واجتماع المجلس التنفيذي للمعهد في اقرب وقت ممكن.

- تواصل الأمانة العامة اتصالاتها مع كل من أليكسو ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) لتسديد حصة المنظمتين في ميزانية المعهد.

رابعا: مشروع إنشاء مؤسسة عربية افريقية للتمويل والاستثمار:

- باقتراح من الكويت أوصت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في دورتها العاشرة (الكويت 19 -1989/6/20) بإنشاء مؤسسة عربية إفريقية

للتمويل والاستثمار وأقر التوصية كل من مجلس الجامعة ومجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA).

- ناقش وزراء المالية العرب والأفارقة موضوع إنشاء المؤسسة خلال اجتماعهم على هامش المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن في سبتمبر 1989 بمشاركة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وبنك التنمية الإفريقي والأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة وقرر الوزراء إحالة مشروع المؤسسة إلى الدول الأعضاء للدراسة وإبداء الملاحظات والآراء حوله.

- قامت الأمانة العامة بتعديل النظام الأساسي للمؤسسة على ضوء ملاحظات بعض الدول الأعضاء تمهيدا لعقد اجتماع الخبراء القانونيين في الكويت في يونيو 1990.

- أبدت كل من: السعودية والإمارات وقطر وعمان والبحرين تحفظات بشأن المساهمة في المؤسسة المالية.

- في اجتماع الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة بالقاهرة في 1990/5/6 لاحظ الجانب العربي أن الردود التي تلقتها الأمانة العامة للجامعة حول مشروع المؤسسة لا يعكس تصورات كافية بينما ألح الجانب الإفريقي على استعجال إجراءات الموافقة.

- نظرا لتحفظ بعض الدول الأعضاء على إنشاء المؤسسة قرر مجلس الجامعة بموجب القرار رقم 5220 الصادر عن الدورة (98) الطلب إلى المصرف العربي

للتنمية الاقتصادية في إفريقيا دراسة إمكانية دمج مشروع المؤسسة ضمن نشاطات المصرف.

- أوصت لجنة الخبراء التي شكلها المصرف لدراسة الموضوع في تقريرها إلى مجلس إدارة المصرف خلال اجتماعه بالدار البيضاء في فبراير 1993 بأنه يتعين على المصرف في الوقت الراهن تركيز نشاطه على وظائفه التقليدية وما زال المشروع مجمدا حتى الآن.

- طلبت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي (الدورة الـ 12) التي عقدت في الجزائر 19،18 ابريل 2001 من المجموعتين الإسراع في إنشاء المؤسسة العربية الإفريقية التي يمكن أن تشكل إطارا مميزا للنشاط الاقتصادي في دول المجموعتين.

خامسا: مشروع اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية:

- طرحت فكرة تطوير التجارة والتبادل التجاري (Echange commercial) بين الدول العربية والإفريقية في الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي وأوصت الدورة التاسعة بضرورة تقديم مقترحات محددة حول إنشاء منطقة تجارة (Zone de commerce) تفضيلية عربية افريقية.

- بحثت الدورة العاشرة للجنة الدائمة (الكويت/يونيو 1989) اتفاقا إطاريا لإنشاء منطقة التجارة التفضيلية وأوصت بدراسة الموضوع على مستوى الخبراء.

- عقد اجتماع على مستوى الخبراء ضم ممثلي جامعة الدول العربية (Ligue des Etats Arabes) ومنظمـــة الوحـــدة الإفريقيـــة (OUA) والمنظمـــات المتخصصة العربية والإفريقية في أبيدجان (ساحل العاج) من 23-26 يوليـــو 1990 لدراسة مشروع الاتفاقية و لم يدخل المشروع حيز التنفيذ حتى الآن.

- ذكرت اللجنة الدائمة الدورة 12/الجزائر يومي 18،19 أبريل 2001 بقرار القادة العرب والأفارقة إقامة منطقة التجارة التفضيلية العربية الإفريقية وطلبت من الأمينين العامين الإسراع في إجراء المشاورات من أجل استكمال إقامـــة هذه المنطقة.

ثبت البطاقات التقنية لبعض الدول الإفريقية[1]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في شمال إفريقيا ويحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا و تونس وليبيا شرقا والمغرب والصحراء الغربية غربا و موريتانيا و مالي والنيجر جنوبا.

رئيس الدولة: عبد العزيز بوتفليقة

المساحة: 2 382 000 كلم²

عدد السكان: 29,3 مليون نسمة

العاصمة: الجزائر

المدن الرئيسية: قسنطينة/وهران/ عنابة/ تامنغست/ تيزي وزو

العملة: الدينار الجزائري

اللغة الرسمية: العربية

الديانة: الإسلام

نبذة تاريخية: تاريخ الجزائر يقترن بتاريخ إفريقيا والإنسانية ورسوم الطاسيلي الصخرية تشهد على ذلك.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية من 12 إلى 14يوليو سنة 1999.

بعد ثلاثة قرون من التواجد التركي استعمرت البلاد من طرف الفرنسيين عام 1830 وانتزعت الجزائر استقلالها في الخامس من جويلية 1962 بعد حرب خاضها الشعب ضد الاحتلال الفرنسي المدعوم من طرف الحلف الأطلسي.

كان احمد بن بلة أول رئيس للجزائر المستقلة. ثم خلفه هواري بومدين عام 1965 و بعد وفاة بومدين عام 1978 انتخب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية لكنه استقال في الحادي عشر جانفي 1992 وهو يبدأ عهدة رئاسية ثالثة بالمصادقة على دستور 1989 الذي يكرس الديمقراطية التعددية في البلاد و استخلفه المجلس الأعلى للدولة بقيادة محمد بوضياف ثم علي كافي.

في السادس عشر نوفمبر 1995 انتخب اليامين زروال رئيسا للجمهورية قبل أن يعلن عن استقالته يوم 11 سبتمبر 1998 وخلفه السيد عبد عبد العزيز بوتفليقة الذي انتخب رئيسا للجمهورية في اقتراع 15 أبريل 1999.

النظام السياسي: نظام جمهوري رئاسي وتتبنى الجزائر ديمقراطية تعددية يمارس فيها السلطة التشريعية المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتتكون الطبقة السياسية من أكثر من عشرين حزبا معتمدا.

الاقتصاد: تمثل المحروقات المصدر الأول للبلاد. تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج الغاز ضمن منظمة البلدان المصدرة للبترول والمرتبة السابعة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي في العالم و المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز. أما من حيث الاحتياطات البترولية فان الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عشرة عالميا.

و تعد الفلاحة من بين أهم ثروات البلاد التي تزخر أيـضا بإمكانيـات اقتصادية أخرى ومنشآت في كل الميادين.

إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد: 1520 دولار /1996/.

الجزائر عضو في عدة منظمات دولية وإقليمية منـها منظمـة الوحـدة الإفريقية (OUA) و الأمم المتحـدة و المنظمـة الدوليـة (Organisation internationale) للشغل والمكتب الدولي للشغل و اتحاد المغرب العربي و الجامعة العربية و اللجنة الاولمبية الدوليـة والمنظمـة العالمية للصحة و اليونسكو و برنامج الأمم المتحدة للتنميـة و الأليـسكو و البنك الإفريقي للتنمية.

الرئيس عبد العزيز بوتفلقية

ولد السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم 2 مارس 1937، ناضل في سن مبكـر من أجل القضية الوطنية و في نهاية دراساته الثانوية التحق بجـيش التحريـر الوطني في 1956.و في سنة 1961 دخل في السرية إلى فرنسا في طار مهمـة الاتصال بالقادة التاريخيين المعتقلين في اولنو. في سنة 1962، أصبح نائبـا في المجلس التأسيسي ثم وزيرا للشباب و الرياضة والسياحة في نفس الـسنة.وفي سنة 1963، أصبح عضوا في المجلس التشريعي ووزيرا للشؤون الخارجيـة و انتخبه مؤتمر جبهة التحرير الوطني بعد سنة عـضوا في اللجنـة المركزيـة و المكتب السياسي.

وفي 1979 عين من جديد وزيرا للشؤون الخارجية و ساهم في إطار الدفاع عن المصالح الشرعية للبلاد ولترقية القضايا العادلة عبر العالم، في النجاح الكبير الذي أحرزته سياسة الجزائر الخارجية.عين السيد عبد العزيز بوتفليقة عضوا في مجلس الثورة في عهد الرئيس هواري بومدين وأنتخب بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة وكذا الدورة الطارئة السادسة الخاصة بالطاقة والموارد الأولية.وشارك في تلك الفترة في تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية في جميع الميادين حيث نادى ضمن المؤسسات القيادية بأهمية إعطاء مرونة اكبر للنظام.وعند وفاة الرئيس بومدين، تلى السيد عبد العزيز بوتفليقة كلمة تأبينية في عبارات تحمل إحساسا عميقا بالوطن أثرت في قلوب الملايين من الجزائريين.

وبعد ست سنوات قضاها في الخارج عاد السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الجزائر في جانفي 1987 و كان من بين موقعي (عريضة 18) بعد أحداث أكتوبر 1988 وقد أنتخب السيد عبد العزيز رئيسا للجمهورية في الـ15 أفريل سنة 1999.

الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية الشعبية

الموقع الجغرافي: تقع ليبيا شمال إفريقيا تحدها تونس غربا والجزائر جنوبا والتشاد و مصر شرقا والسودان من الجنوب الشرقي.

رئيس الدولة: معمر القذافي

المساحة: 500 775 1 كلم²

عدد السكان: 4,616 ملايين نسمة

العاصمة: طرابلس

المدن الرئيسية: بن غازي -الزاوية -ميسوراتا

العملة: الدينار الليبي

اللغة الرسمية: العربية

الديانة: الإسلام

نبذة تاريخية: تعرض البلد لاحتلال إيطالي عام 1911 وأصبح تحت الإدارة الفرنسية و البريطانية من 1940 إلى 1943 وتقرر استقلال ليبيا من طرف منظمة الأمم المتحدة (ONU) عام 1951 حيث تحولت ليبيا إلى مملكة تحت حكم محمد إدريس المهدي.

في 1969 قاد معمر القذافي على رأس مجموعة من الضباط ثورة تم خلالها الإطاحة بالملك ليعلن عن قيام الجمهورية العربية الليبية التي أصبحت فيما بعد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

النظام السياسي: دولة الجماهير الاشتراكية مزودة بـأمين عـام لمجلـس الشعب و بمجلس شعبي عام يقوم بمهام الحكومة.

الاقتصاد: يعد البترول أهم ثورة في البلاد (المرتبة الثامنة في العالم) وتتمثـل المنتوجات الزراعية التي تزخر بها البلاد في القمح و الليمون و التمر و الزيتون والعلف.

الجماهيرية عضو عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والجهوية منها منظمـة الوحدة الإفريقية (OUA) و منظمة الأمم المتحدة (ONU) و الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

معمر القذافي

ولد معمر القذافي في 1941 في منطقة أبو-حيي جنوب سيرت و زاول دراسات في الحقوق في سبها و تكوينا (انقطع عنه) في المواصلات الـسلكية واللاسلكية بمدرسة عسكرية في انجلترا ثم تابع تكوينا بمعهـد "مـسراتا" في 1963 و هو متخرج من المدرسة العسكرية لبن غازي في سـنة 1969. و في نفس السنة عين مكلفا بالمواصلات السلكية و اللاسلكية في معسكر "كار يونس" قبل أن يطيح بالملك إدريس سنوسي ويتولى مهام القيـادة العليـا للقوات المسلحة و رئيس مجلس قيادة الثورة.

في سنة 1970 أصبح رئيس مجلس قيادة الثورية و القائد الأعلى للقوات

المسلحة و رئيس الاتحاد العربي الاشتراكي. و في 1976 عين أمينا عاما للمؤتمر العام للشعب. و تخلى في سبتمبر 1978 عن كل الوظائف الرسمية ليصبح قائدا للثورة.

الكونغو

الموقع الجغرافي: الكونغو بلد يقع في إفريقيا الوسطى و يحده الغابون غربا والكامرون شمالا وجمهورية إفريقيا الوسطى شرقا و جمهورية كونغو الديمقراطية /الزائر سابقا/ جنوبا و منطقة كابيندا وأنغولا جنوبا.

رئيس الدولة: دنيس ساسو نقيسو.

المساحة: 342 000 كلم^2.

السكان: 3 ملايين نسمة.

العاصمة: برازافيل

المدن الرئيسية: بوانت نوار/ دوليزيك/ نكايي / ويسو/ موسانجو.

العملة النقدية: الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية: الفرنسية

الديانة: الأغلبية كاثوليكية

نبذة تاريخية: الكونغو مستعمرة فرنسية سابقا و تحصل على الاستقلال يوم 15 أوت 1960 حيث أصبح القس فلوبر يولو رئيس الدولة الأول. و في عام 1963 وصل الفونس ماساماديبا إلى الحكم بدعم من ثورة /الأمجاد الثلاثة/ الكنغولية. في عام 1968 استولى مريان نغوابي على الحكم وأسس الجمهورية الاشتراكية حول الحزب الوحيد حزب العمل الكونغولي و خلفه في هذا المنصب الجنرال جواكيم يومبى أوبانغو سنة 1977 وبعد سنتين من ذلك

أصبح ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية فتم تبنى دستور جديد وإدخال التعددية عام 1992 و انتخب باسكال ليسورا رئيسا.

وشب النزاع الكونغولي الداخلي عام 1993 وبعده بسنة واحدة فقط وقع الاتفاق من أجل السلم والديمقراطية و ظهر نزاع آخر عام 1997 خرج منه ساسو نغيسو منتصرا حيث أصبح رئيسا للجمهورية.

النظام السياسي: نظام سياسي يشارك ممثلو المعارضة في الحكومة المشكلة بعد انتصار ساسو نغيسو. قد تم تعليق العمل بالدستور عام 1997 بموجب إجراء قانوني و تعود السلطة التشريعية للمجلس الوطني الانتقالي طيلة المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات.

الحزب الحاكم: القوات الديمقراطية المتحدة وهى تحالف أحزاب صغيرة من الشمال حول حزب العمل الكونغولي.

أهم أحزاب المعارضة: الاتحاد الإفريقي الديمقراطي الاجتماعي و الحركة الكونغولية من اجل الديمقراطية والتنمية الشاملة.

الاقتصاد: يعتبر البترول الثروة الرئيسية للبلاد. وسمح استغلال حقل افشور بنكوسا عام 1996 برفع إنتاج البترول. ومن الموارد الطبيعية للبلاد يمكن الإشارة إلى الخشب و الذهب و الصيد البحري والزراعة وقصب السكر.

اجمالي الدخل الفردي: 670 دولار أمريكي.

الكونغو عضو في عدة منظمات دولية وجهوية منها منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) .

دونيس ساسو-نغيسو

ولد السيد ساسو نغيسو في سنة 1943 بإيدو في شمـــال الـــبلاد و تـــابع دراساته في المعهد العادي لدوليزي بمبوندا من 1956 إلى 1961.تابع تكوينـــه في مدرسة مختلف الأسلحة في شرشال (الجزائر) سنة 1961 قبل أن يلتحـــق بالمدرسة التطبيقية للمشاة لسانت ميكسان في فرنسا سنة1963. كـــان قائـــد كتيبة بمجموعة القوات الجوية و المنطقة العسكرية المستقلة لبرازافيـــل قبـــل أن يصبح وزيرا للدفاع.وأصبح السيد ساسو نغيسو رئيسا للجمهوريـــة ســـنة 1979 كما كان رئيسا للوحدة الإفريقية ولل‍ـــصندوق الإفريقـــي لمكافحـــة الأبارتايد من 1986 إلى1987.

جمهورية السودان

الموقع الجغرافي: السودان بلد يعبرها نهر النيل تطل على البحر الأحمر في شمال الشرقي لها حدود مشتركة مع تسعة دول هي مصر شمالا و ليبيا والتشاد غربا اريتريا وإثيوبيا شرقا وكينيا وأوغندا والزائير ودولة وسط إفريقيا من الجنوب.

رئيس الدولة: الفريق عمر البشير

المساحة: تبلغ 2505813 كلم²/أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة/

عدد السكان: يبلغ 27,9 مليون نسمة /1997/

العاصمة: الخرطوم

المدن الرئيسية: أم درمان/الخرطوم /بحري/بورسودان/عطبرة/الأبيض

العملة: الجنيه

الديانة: الإسلام

نبذة تاريخية: كانت السودان محمية انجليزية / مصرية منذ عـــام 1899 إلى أن نالت استقلالها في عام 1956 بعد حكم جعفر النميري الذي دام من 1965 إلى 1985عرفـــت البلاد حكما برلمانيا في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989. في 1985 وضع دستور لكنه علق في عام 1989 وفى عام 1996 ثبتت الانتخابات العامة الجنرال البشير في منصب الرئاسة.

النظام السياسي: نظام حكم فيدرالي. برلمان.

الحزب الحاكم: المؤتمر الوطني / وهو المنظمة الوحيدة المسموح لها بالنشاط

الأحزاب الأخرى: الجبهة الوطنية الإسلامية والتحالف الديمقراطي الوطني و الجبهة الموحدة للمعارضة.

الاقتصاد: يعتبر الصمغ من بين أهم موارد البلاد /فهو أول منتج عالمي لهذه المادة/ وتتمثل الصادرات الأخرى في القطن والسورغو.

الدخل الفردي: يبلغ 380 دولار /1995/.

السودان عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) و منظمة الأمم المتحدة (ONU) والجامعة العربية.

الرئيس عمر حسن أحمد البشير

ولد أحمد البشير يوم 14 جانفي 1944 في مقاطعة شاندي بالسودان وتخرج من مدرسة الإدارة للسودان. هو حامل لشهادة ماجستير في العلوم العسكرية بالسودان وماليزيا كما تابع دراسات عليا في أكاديمية ناصر العسكرية بمصر.

التحق في سن مبكر بصفوف الجيش وأصبح قائدا للناحية العسكرية الغربية وللقوات الجوية قبل أن يشغل منصب عميد المشاة. ساهم في تأسيس مجلس قيادة سمي مجلس "ثورة الإنقاذ الوطني".

أصبح رئيسا للدولة سنة 1989 بعد الإطاحة بالحكم المدني ثم نظم في 1993 انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها وشغل منصب وزير الدفاع.

حوّل عمر حسن أحمد البشير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي وأصدر قوانين حول التعددية الحزبية والتناوب على السلطة. كما يشغل منصب رئيس المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم.

جمهورية الكاميرون

الموقع الجغرافي: بلد من إفريقيا الوسطى يقع على ساحل المحيط الأطلسي وللكامرون حدود مع التشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى و غينيا الاستوائية والغابون ونيجيريا.

رئيس الدولة: بول بيا

المساحة: 475000 كلم^2

السكان: 14 مليون نسمة

العاصمة: ياووندي

المدن الرئيسية: دوالا /مروا/ غار / بافوسام

العملة: الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية: الفرنسية/ الانجليزية

الديانة: الأنيمية /الإسلام/ المسيحية

نبذة تاريخية: كانت تحت الحماية الألمانية من 1884 إلى 1916 وأصبحت عام 1916 تحت وصايتين بريطانية غربا وفرنسية شرقا واستقلت عام 1960 تحت اسم الجمهورية الفيدرالية ثم الجمهورية المتحدة عام 1972 وأصبحت تسمى بجمهورية الكامرون عام 1983 و في عام 1982 استقال رئيسها الأول أحمدو أحجو لصالح رئيس الوزراء بول بيا الذي أعيد انتخابه خلال الانتخابات

الرئاسية التعددية الأولى عام 1992. وضع دستور جديد عام 1996 يقوم على نظام شبه رئاسي وبرلمان ذي غرفتين.

النظام السياسي: نظام رئاسي و كانت المراجعة الأخيرة للدستور يـوم 18 جانفي 1996 و قد أدخلت تعديلات تأسيسية و وظيفية أفرزها العـودة إلى التعددية. يتكفل المجلس الوطني بالسلطة التشريعية.

الحزب الحاكم: التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. و في إطار الانفتاح يشغل حزبان من المعارضة وهما الاتحاد الوطني من احل الديمقراطية والتقـدم واتحاد الشعب الكاميروني مناصب في الحكومة.

أهم أحزاب المعارضة: الجبهة الاجتماعيـة الديمقراطيـة وجبهـة الاتحـاد الديمقراطي الكاميروني والحركة من اجل الدفاع عن الجمهورية.

الاقتصاد: استعاد اقتصاد الكاميرون في السنوات الأخيرة النمو. ويزخر البلد بموارد طبيعية مثل البترول و الغاز و البكسيت /خـامس احتيـاطي عـالمي/ والحديد والقصدير والمواد المتصدئة. وتتمثل زراعات التـصدير في الكاكـاو /المرتبة السابعة عالميا عام 1995/ و البن /المرتبة 22 عالميـا عـام 1995/ و السكر والموز و القطن والخشب.

اجمالي الدخل الفردي: 700 دولار

الكاميرون عضو في عدد من المنظمات الدولية و الجهويـة منـها منظمـات الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والكومنولث.

بول بيا

من مواليد 13 فيفري 1933 في مفوميكا جنوب البلاد، زاول الرئيس الكاميروني بول بيا دراسته العليا في فرنسا حيث تحصل على شهادات في القانون العام والعلوم السياسية، وبعد عودته إلى الوطن، عين سنة 1970 وزير دولة وأمينا عاما لرئاسة الجمهورية. في سنة 1975، أصبح عضوا في المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الوطني الكاميروني و وزيرا أولا ثم نائب رئيس الإتحاد الوطني الكاميروني. وفي سنة 1982، بول بيا يخلف الرئيس المستقيل احمد وأحيجو على رأس الدولة وهذا بموجب الدستور (شغور المنصب) .

في سنة 1983، أنتخب رئيسا للإتحاد الوطني الكاميروني سنة قبل انتخابه رئيسا للجمهورية. في سنة 1985، أنتخب في الرئاسة الوطنية للتجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. وأعيد انتخابه سنة 1988 في منصب رئيس الجمهورية ثم في سنتي 1992 و1997.

جمهورية تنزانيا المتحدة

الموقع الجغرافي: تقع جمهورية تنزانيا في إفريقيا الشرقية تتشكل من طانجانيكا سابقا وجزر زنجبار وبامبا الواقعة في المحيط الهندي وتحدها شمالا كل أوغندا وكينيا وغربا البوروندي ورواندا والجمهورية الكونغو الديمقراطية /الزايير سابقا/ وجنوبا الموزمبيق وملاوي وزامبيا.

رئيس الدولة: بن يمين ويليام مكابا

المساحة: تبلغ 954090 كلم^2 عدد السكان: يبلغ 29,9 مليون نسمة /حسب إحصاء 1997/

العاصمة: دار السلام

المدن الرئيسية: موانزا /طابورا /مبيا/ طانغا/ زنجبار/ دودوما.

العملة: الشيلنيغ التنزاني /1 دولار س 662 شيلينغ/

اللغات: السواحيلية /لغة وطنية/ الانجليزية /لغة ثانية/

الديانات: الإسلام المسيحية البوذية والأنيمية.

نبذة تاريخية: في 9 ديسمبر 1961 استقلت طانغانيكا بعد أن كانت منذ 1916 تحت الانتداب والوصاية البريطانية. وفى عام 1962 انتخب جوليوس نييريرى رئيسا للجمهورية وفى 26 أفريل من سنة 1964 استقلت زنجبار لتتشكل جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد عاشت البلاد حربا ضد أوغندا دامت

من عام 198. إلى عام 1987 في سنة 1985 ترك /أب الأمة/ نيريرى مكانــه للسيد على حسن موينيي. وتم إدخال التعددية الحزبية عام.1992

النظام السياسي: نظام الحكم رئاسي حسب دستور طانغانيكـــا الـــساري المفعول منذ عام 1961 والذي تمت مراجعته في 1962 و دستور زنجبار القائم منذ عام 1963 والذي تمت مراجعته في السنوات 1964 1979 و 1984.

أما دستور /الوحدة/ بين طانغانيكا وزنجبار فهو قائم منذ عام 1964 وتمـــت مراجعته في 1965 و1977 و1992.

وقد احتفظت جزر زنجبار وبامبا بإدارة مستقلة برئيس وحكومة خاصـــة بهما.

الحزب الحاكم: /شاماشا مباندوزى / الحزب الواحد سابقا هو حزب الثورة

أهم أحزاب المعارضة: حزب /ان سي سي ار/ ماغيزي.

الاقتصاد: الموارد الطبيعية من ثروة مائية وايتان وفوسفات وفحم ونيكـــال وغاز طبيعي وحديد وذهب وأحجار كريمة. وتتمثل الـــصادرات في الـــبن والقطن والسيزال والشاي والتبغ وجوز البلاذر.

الدخل الفردي: يبلغ 17. دولار /1996/

جمهورية تنزانيا عضو في عدة منظمات من بينها منظمة الوحدة الإفريقيـــة (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) وحركة عدم الانحياز.

بن يمين وليام مكابا

ولد بن يمين وليام مكابا في 12 نوفمبر 1938 بنداندا وزاول دراسته في أوغندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتحصل على ليسانس في الأدب واللسانيات وتابع برنامجا خاصا في الدبلوماسية والعلاقات الدولية (1962-1963).

وفي 1967 احتل منصب مدير جريدة "تترانيا ستاندرد نيوسبيبر" وكلف بإصدار يومية "ديلي" و "ساندي نيوز". وفي 1974 أصبح مكلف بالإعلام لدى الرئيس نيريري قبل أن يعين سفيرا لتترانيا في نيجيريا في 1976. وبين 1970 و 1977 كان مكابا عضو في برلمان مجموعة دول شرق إفريقيا، وبين 1977 و 1980 احتل منصب وزير الشؤون الخارجية.

أنتخب نائبا وأصبح وزيرا للإعلام والبث الإذاعي في 1980، وقد عين سفيرا في كندا والولايات المتحدة على التوالي (1982-1983) . واحتل مكابا من جديد منصب وزير الخارجية من 1984 إلى 1990، وأنتخب نائبا للمرة الثالثة في 1990 و من جديد وزيرا للإعلام والبث الإذاعي إلى غاية مايو 1992 وهو التاريخ الذي عين فيه وزيرا للتربية العالية والعلوم والتكنولوجيا.
أنتخب بن يمين وليام مكابا رئيسا للجمهورية في 22 نوفمبر 1995 لمدة خمس سنوات.

جمهورية مصر العربية

الموقع الجغرافي: تقع جمهورية مصر العربية في أقصى شرق شمال إفريقيا ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ 995 كلم و شرقا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1941 كلم و في الشمال الشرقي فلسطين و من الغرب ليبيا و جنوبا السودان.

المساحة: تبلغ 1002000 كلم^2

عدد السكان: نحو 63 مليون نسمة

العاصمة: القاهرة

المدن الرئيسية: الإسكندرية / المحلة / طنطا /المنصورة/ أسيوط / أسوان / بور سعيد.

العملة النقدية: الجنيه

اللغة الرسمية: العربية

المستعملة: الإنجليزية و الفرنسية

الديانة: الإسلام

الحزب الحاكم: الحزب الوطني الديمقراطي

أحزاب المعارضة: الوفد الجديد و حزب العمل الاشتراكي والتجمع التقدمي الوحدوي

رئيس الدولة: محمد حسني مبارك منذ 1981 وتمت مبايعته مؤخرا من طرف نواب الشعب المصري لعهدة رئاسية جديدة تبدأ في شهر أكتوبر المقبل.

التاريخ: مصر دولة عربية إسلامية إفريقية أسيوية ولدت على أرضها أعظم وأقدم الحضارات الإنسانية وهى الحضارة المصرية القديمة /الفرعونية/ كما احتضنت مصر الحضارة الإغريقية والرومانية والقبطية والإسلامية وتفاعلت معها جميعا.

وقد كانت مصر بحكم موقعها الإستراتيجي الهام مطمعا للغزاة والمستعمرين عبر التاريخ إلا أنها استطاعت بفضل بسالة جنودها وصلابة شعبها دحرهم جميعا بدءا من الهكسوس مرورا بالحملة الفرنسية1798 إلى 1801 ثم الاحتلال البريطاني إلى غاية الاستقلال في الـ 28 فيفري 1922 ووصولا إلى الجيش الإسرائيلي الذي تحطمت أسطورة تفوقه على يد الجيش المصري في معركة العبور في السادس من أكتوبر 1973.

وتعد ثورة 23 جويلية 1952 التي قادها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علامة بارزة في تاريخ مصر الحديث وتاريخ القارة الإفريقية وبداية الانطلاقة الحقيقية على طريق التنمية والكرامة والتخلص من نير الاستعمار (Colonialisme) ولذلك تحتفل مصر بعيدها الوطني في هذا اليوم من كل عام.

وفى مجال الآثار تعتبر مصر من أغنى دول العالم إذ تضم اكبر مجموعة آثار

فرعونية وإغريقية ورومانية وقبطية وإسلامية وعربية تنتشر في ربوعها كما تحتضن إحدى عجائب الدنيا السبع المتمثلة في الأهرامات.

النظام السياسي:

يقوم النظام السياسي في مصر طبقا للدستور الصادر في عام 1971 والمعدل في عام 1980 على أساس التعددية الحزبية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع. وهو نظام رئاسي ينتخب فيه رئيس الجمهورية باستفتاء لعهدة 6 سنوات باقتراح من مجلس الشعب البرلمان.

الاقتصاد:

حقق الاقتصاد المصري منذ تولى الرئيس حسني مبارك انطلاقة معتبرة كبيرة عبر برامج إصلاح تراعى البعد الاجتماعي مما ساعد على انخفاض نسبة التضخم وارتفاع معدل النمو واستقرار سعر الجنيه وخلق فرص عمل جديدة.

واقتصاد مصر متنوع فبالإضافة إلى الصناعات التحويلية والسياحية تحتل الزراعة التي تقوم في الأساس على ضفاف نهر النيل وسد /أسوان/ دورا كبيرا في هذا القطاع. ويعتبر مردود الأراضي المصرية من بين الأعلى في العالم. ويعد القطن أهم صادرات مصر الزراعية. كما تعرف صناعة السيارات والآليات فيها تقدما ملحوظا و تعتبر إيرادات النفط والغاز و مدخولات قناة السويس والسياحة من بين محركات النمو الاقتصادي البلاد.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد: 790 دولار حسب إحصائيات 1995.

مصر عضو فاعل في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) و الأمم المتحدة و الجامعة العربية و مجموعتي الـ 15 و الـ77

الرئيس محمد حسني مبارك

ولد حسني مبارك يوم 4 مايو 1928 و التحق مبكرا بصفوف الجيش وتخرج من الأكاديمية العسكرية في فيفري 1949 و من أكاديمية القوات الجوية في سنة 1950. ألتحق من 1964 إلى 1965 بالأكاديمية العسكرية لفرونز في الإتحاد السوفيتي حيث زاول دراسات قيادة الأركان ليصبح مدربا بأكاديمية القوات الجوية من 1952 إلى 1959 قبل أن يقلد رتبة رائد سنة 1967.وفي سنة 1972 أصبح حسني مبارك قائد أركان سلاح الطيران وأسندت له مهمة تنظيم التأطير وشارك في الحرب ضد إسرائيل في 1973 قبل أن يشغل منصب نائب الرئيس من 1975 إلى 1981.

وقد أنتخب السيد محمد حسني مبارك على أساس استفتاء شعبي رئيسا للجمهورية يوم 14 أكتوبر 1981 ثم أعيد انتخابه على رأس الدولة في 1987 و في 1993.

دولة اريتريا

الموقع الجغرافي: تمتد إريتريا على ساحل البحر الأحمر وتقع بين السودان و إثيوبيا وجيبوتي.

رئيس الدولة: أسياس أفوركي

المساحة: 300 124 كلم^2

عدد السكان: 3,28 مليون نسمة

العاصمة: أسمرة

المدن الرئيسية: ماساوا / أصاب/ كرين/ماندافرا.

العملة النقدية: ناكفا

اللغات: ثلاث لغات رسمية هي تيغرنيا و العربية والإنجليزية.

الديانة: الكنيسة القبطية والإسلام.

نبذة تاريخية:

ما بين 1889 و 1941 كانت مستعمرة إيطالية ثم أصبحت تحت إدارة بريطانيا من 1941 إلى 1952 و ضمت إريتريا في اتحاد مع إثيوبيا بقرار أممي واندلعت حرب التحرير عام 1961. و أنشئت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1972 أعلن استقلال إريتريا يوم 27 مايو 1993 بعد نجاح الاستفتاء الذي جرى من 23 إلى 25 من نفس الشهر.

وعين يوم 24 مايو 1993 السيد أسياس أفوركي رئيسا للدولة وتحــول حزب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى الجبهة الشعبية من اجل الديمقراطيــة والعدالة سنة عام 1994.

النظام السياسي: نظام رئاسي كما يحدده دستور 1997. السلطة التــشريعية يمارسها المجلس الوطني الانتقالي.

الحزب الحاكم: الجبهة من أجل الديمقراطية والعدالة.

أحزاب المعارضة: لا وجود لمعارضة قانونية لكن هناك معارضـــة إســـلامية مسلحة.

الاقتصاد: يعتمد الاقتصاد الإريتري على الزراعة و تربية المواشي و الصيد و النفط. وقد بلغت قيمة الصادرات 158 مليون دولار عام 1997.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد: 150 دولار أمريكي.

دولة إريتريا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU).

أساياس أفويركي

من مواليد 2 فيفري 1945 في اسمرا في اريتريا، تخلى الــرئيس أســاياس أفويركي عن دراسته في الهندسة في أديس أبابا سنة 1966 ليلتحق بجبهة تحرير اريتريا حيث تقلد عدة مناصب سامية ضمنه.

في سنة 1987، عين أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، وأصبح أمينا عاما للحكومة المؤقتة لأريتيريا سنة 1991 قبل أن يصبح سنتين من بعد الرئيس الأول لدولة اريتريا.

وفي سنة 1994، خلفت الجبهة الشعبية لتحرير ايريتيريا بتشكيلة سياسية جديدة هي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة التي عين السيد اسايأس أمينا عاما لها.

مملكة لوزوتو

الموقع الجغرافي: مملكة لوزوتو منحصرة داخل إقليم إفريقيا الجنوبية. رئيس

الدولة: الملك لتسي الثالث

المساحة: 30350 كلم^2

السكان: مليونا (2) نسمة

العاصمة: ماصيرو.

المدن الرئيسية: مانزيني - شيسلويني.

العملة: لوتي مالوتي

اللغة الرسمية: الانجليزية

الديانة: الأغلبية مسحية

نبذة تاريخية: كانت تحت الحماية البريطانية (Protectorat Britanique) ونالت استقلالها عام 1966 وتولى الماجور جوستان متسينغ لكانيا الحكم وأسس الحكم الملكي ونصب نجله الملك ليتسي الثالث حاكما للبلاد. في عام 1998 كرست الانتخابات العامة حزب مؤتمر لوزوتو الديمقراطي. وفي سبتمبر من نفس العام شكلت حكومة بمشاركة كل الأحزاب أوكلت لها مهمة تسيير شؤون البلاد إلى غاية تنظيم الانتخابات القادمة عام 2000.

النظام السياسي: حكم ملكي دستوري وتسير شؤون البلاد حاليا حكومة انتقالية

الحزب الحاكم: تتولى شؤون البلاد حاليا حكومة انتقالية إلا ان حزب مؤتمر لوزوتو الديمقراطي تحصل في انتخابات 1998 على 79 مقعدا من بين المقاعد الـ80 التي يتشكل منها البرلمان.

أحزاب المعارضة: حزب مؤتمر رتزوتولند و حزب رازوتولند الوطني و حزب الحرية لماري ماتلو.

الاقتصاد: يتمثل المورد الطبيعي الوحيد والهام للمملكة في المياه. وتتـشكل صادراتها الأساسية من منتوجات الـصناعة الخفيفـة و الآلات والمعـدات والصوف

إجمالي ا لدخل القومي للفرد الواحد: 1860 دولار.

اللوزوتو عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) و الأمم المتحدة ومجموعة التعاون من أجل التنمية في إفريقيا الاستوائية.

الملك دافيد ليتسي الثالث

ولد الملك دافيد كيتسي الثالث في 17 جويلية 1963 و يعد اكـبر نجـل للراحل الملك موشوويشو الثاني و الملكة ماموماتو بيرين سيسو.

تابع جزءا من دراسته الابتدائية في مدرسة ايكيتستسانغ الخاصة بماسيرو ثم التحق بجيلينغ كاسل و هي مدرسة كاثوليكية بقيادة مصف راهبي بندكي في فوركشير (المملكة المتحدة) حيث الهي دراسته الابتدائيـة سـنة 1976. وزاول دراساته في ثانوية امبلفورث (المملكة المتحدة) التي درس فيها سـابقا والده. ومن 1980 إلى 1984 واصل دراساته الجامعية في الجامعـة الوطنيـة

للوزوتو حيث تحصل على شهادة ليسانس في الحقوق. و بعد دراسات في جامعة بريستل في بريطانيا من 1984 إلى 1986 تحصل على شهادة في الدراسات القانونية الانجليزية. وفي سنة 1989 دخل إلى جامعة كامبريدج ليزاول دراسات في التنمية و يسجل نفسه في واي كوليج لجامعة لندن للدراسات في الاقتصاد الفلاحي. و في نفس السنة عين على رأس مقاطعة ماتسينغ قبل ان يعتلي العرش في 12 نوفمبر 1990 و في 25 جانفي 1995 تخلى عن العرش لصالح الملك موشوويشو الثاني. و عاد الملك ليتسي الثالث إلى العرش يوم 7 فيفري 1996 بعد وفاة أبيه الملك موشوويشو.

جمهورية إثيوبيا الاتحادية

الموقع الجغرافي: تقع إثيوبيا أقصى قرن إفريقيا ولها حدود مشتركة مع السودان وكينيا و الصومال و جيبوتي و ايريتيريا.

رئيس الدولة: نغاسو غيدادا

المساحة: 1104294كلم²

عدد السكان: 58,24 مليون نسمة /1996/.

العاصمة: أديس أبابا التي تحتضن مقر منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) .

المدن الرئيسية: دير داوا و غوندار و دسي.

العملة: البير.

اللغة الرسمية: الامهاريك كما تستعمل الإنجليزية والعربية.

الديانة: حوالي نصف السكان من الكاثوليك الأرثوذكس 60% ثم المسلمون 40%

نبذة تاريخية: تعتبر إثيوبيا من بين أحد مهود الإنسانية.فقد أكدت البحوث ان أحد أقدم آثار الإنسان الحديث **لوسي** الذي يعود إلى حوالي 3 ملايين سنة عثر عليه في سهل الاواش وفي عام 1527 قدم المسلمون إلى إثيوبيا بقيادة الأمير **غران دهارارا** فاستعان النجاشي بالبرتغاليين وبعدها استولت إيطاليا على ميناء أسار عام 1872 ثم ماساوا عام 1885 و أصبح **هايلي سلاسيي** ملكا عام 1930 ثم احتلت إيطاليا البلاد لمدة قصيرة (41يوماً) سنة1935 قبل عودة

النجاشي إلى أديس أبابا عام 1941. لقد لعب النجاشي دورا رياديا في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) عام 1963 وفي سنة 1974 تم عزل هايلي سلاسي فتولت الحكم اللجنة العسكرية المؤقتة.

في مايو 1991 أنشأت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي التي يترأسها مليس زناوى حكومة وطنية انتقالية. و انتهى النظام الانتقالي بعد انتخاب الرئيس نغاسو غيدادا من طرف الجمعية الفدرالية عام 1995.

النظام السياسي: جمهورية فدرالية. ويقسم دستور 1994 الأراضي الإثيوبية إلى 9 ولايات تتشكل على أساس عرقي. و نظريا لكل واحدة منها الحق في تقرير مصيرها.

الحزب الحاكم: الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي.

أحزاب المعارضة: يضم البلاد أكثر من 60 حزبا.

الاقتصاد: موارد زراعية أساسا ويمثل البن ثلثي الموارد الموجهة للتصدير.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد: 100 دولار أمريكي.

إثيوبيا عضو في منظمات دولية وجهوية عديدة منها منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) .

نيغاسو غيداد

ولد سنة 1944. درس التاريخ بأديس بابا ثم علم الأعراق و علم النفس بألمانيا حيث كان معلما من 1978 إلى 1991 بفرانكفورت.عاد إلى إثيوبيا سنة 1991 حيث عين وزيرا للعمل ثم للاتصال. في يوم 23 أوت 1995،

وصل النظام الانتقالي إلى نهايته بعد انتخاب السيد نيغاسو غيداد رئيسا للجمهورية من طرف الجمعية الفدرالية. و في نفس اليوم، عين ميليس زيناوي، الوزير الأول للحكومة الانتقالية منذ 1991، عين وزيرًا أولاً و رئيسا للسلطة التنفيذية.

جمهورية الصومال الديمقراطية

الموقع الجغرافي: تقع الصومال أقصى في القرن الإفريقي ويحدها جيبوتي من الشمال الغربي و إثيوبيا من الغرب و كينيا من الجنوب الغربي.

المساحة: تبلغ 637657 كلم^2

عدد السكان: يبلغ 10٫2 ملايين نسمة

العاصمة: موغاديشيو

المدن الرئيسية: كسماوي/ هرغيسا/ بربرا.

العملة: الشيلينغ الصومالي.

اللغات: الصومالية والعربية.

الديانة: الإسلام

نبذة تاريخية: تتكون الصومال من /الصومالي لاند/ البريطانية القديمة وصوماليا الايطالية اللتان اتحدتا بمجرد الاستقلال. وفي عام 1950 وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت وصاية ايطاليا لمدة 10 سنوات وفي يوم 1 جانفي 1960 صدر دستور جمهورية الصومال المستقلة الذي وضعته الغرفة المنتخبة عام 1959. يسند دستور 1960 الحكم لرئيس الجمهورية. وبعد استفتاء 1990 تمت المصادقة على دستور جديد. و في عام1991 انقسمت البلاد إلى عدة مناطق تسيرها فصائل عسكرية. وأصبح السيد حسين محمد عيديد رئيسا للصومال عام 1996 خلفا لأبيه المتوفى.

النظام السياسي: انتخبت ندوة /صودير/ يوم 3 جانفي 1997 مجلسا رئاسيا يتكون من 5 أعضاء. للصومال مجلس وطني يتشكل من 171 عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت العام ومن ستة أعضاء معينين. **الأحزاب السياسية:** المؤتمر الصومالي و الحركة الوطنية الصومالية ورابطة الشبيبة الصومالية والحزب الاشتراكي الثوري الصومالي.

الاقتصاد: اغلب أراضي الصومال صحراوية ومواردها الأساسية هي تربية المواشي والزراعة.

اجمالي الدخل الفردي: يبلغ 150 دولار / 1995/.

جمهورية الصومال الديمقراطية عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) والأمم المتحدة والجامعة العربية.

جمهورية النيجر

الموقع الجغرافي: للنيجر حدود مشتركة مع الجزائر وليبيا شمالا و التشاد شرقا ونيجيريا والبنين جنوبا و مالي غربا وبوركينافاسو من الجنوب الغربي.

رئيس الدولة: داودا مالام وانكي

المساحة: 1267000 كلم²

السكان: 10 ملايين نسمة

العاصمة: نيامي

المدن الرئيسية: زندر/ مرادى/طحوى/ارليت

العملة: الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية: الفرنسية

الديانة: الإسلام 99 %

نبذة تاريخية: بعد أن كانت مستعمرة فرنسية ظهرت جمهورية النيجر إلى الوجود يوم 1958/12/18 وأعلن عن استقلالها في نيامي يوم 3 أوت 1960 من طرف ديوري الرئيس الأول للبلاد.

عام 1974 أوصل الجنرال سايي كونتشى إلى الحكم ثم خلفه الجنرال علي صايبو عام 1987 بعد وفات كونتشي. وفي عام 1990 دخلت السلطة في مرحلة انتقالية انتهت بإقرار التعددية يوم 12 ماي 1996 وفاز العقيد إبراهيم بارى بالانتخابات الرئاسية التعددية في جويلية من نفس السنة.

عام 1997 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق الجزائر الإضافي بين حكومة النيجر واتحاد القوات الثورية الإفريقية وتم توقيع اتفاق السلام في نجامينا بين الحكومة النيجيرية و الجبهة الديمقراطية عام 1998.و في يوم 9 أبريل 1999 تأسس مجلس المصالحة الوطنية برئاسة الرائد دواودا مالام وانكي.

النظام السياسي: يقود البلاد حكومة انتقالية برئاسة رئيس الوزراء السابق السيد ماياكي لمدة 9 أشهر منذ أفريل الماضي.

الاقتصاد: الموارد الطبيعية الأورانيوم /ثاني منتج عالمي / ويعيش 78,20 % من السكان من الزراعة.

النيجر عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) و الأمم المتحدة

داوودا مالام وانكي

ولد عام 1954 بييلو (غايا) بالنيجر. تلقى في عام 1974 و1975 بالمدرسة التطبيقية للهندسة بالجزائر ليدخل فيما بعد إلى الأكاديمية العسكرية للانتسيراب (مدغشقر) من 1978 إلى غاية 1983.

كما تلقى تكوينا بالمدرسة التطبيقية للمدفعية لدراغينيان وتربصا بالمدرسة التطبيقية للمشاة بمونبوليي (فرنسا، 1990/1983) .

وفي الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1992، أصبح قائد أركان تقني في شمال النيجر ليحول إلى نيامي من 1992 إلى 1996، وفي عام 1999، وبعد أن كان قائدا للفيلق الثالث لمختلف الأسلحة ثم قائدا للحرس الرئاسي، أصبح رئيسا لمجلس المصالحة الوطنية، ورئيس دولة بعد اغتيال الرئيس ميناسارا باري.

جمهورية جنوب إفريقيا

الموقع الجغرافي: تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الافريقية وهى تطل على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهندي تحدها شمالا ناميبيا وبوتسوانا وزمبابوي ومن الشمال الشرقي الموزمبيق وشرقا سوازيلاند ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو.

رئيس الدولة: تابو مبيكي

المساحة: 1223201 كلم^2

عدد السكان: 43ر3 مليون نسمة /1997/

العاصمة: بريتوريا /العاصمة الإدارية/ مدينة الكاب /العاصمة التشريعية/ بلوم فونتان /العاصمة القضائية/.

المدن الرئيسية: جوهانسبورغ / دربان / بورت اليزابيت / ايست لندن /

العملة: الراند.

اللغات الرسمية: الانجليزية / الافريقانية.

الديانة: المسيحية / الإسلام / والهندوسية

نبذة تاريخية: مستعمرة بريطانية من 1910 إلى 1961 بعد أن استعمرها الهولنديون في القرن السادس عشر. خاضت نضالا مستميتا ضد الأبارتايد من 1960 إلى 1991 تاريخ إطلاق سراح الزعيم نيلسون مانديلا بعد أن قضى 27 سنة في السجن وفي نفس السنة أعطيت الشرعية لحزبه / المؤتمر الوطني

الإفريقي/ وأعلن عن نهاية نظام الأبارتيد. وفى أفريل 1994 فاز حزب مانديلا فى أول انتخابات تشريعية متعددة الأجناس حيث أصبح مانديلا رئيسا.

النظام السياسي: نظام الحكم رئاسي. منذ عام 1994 تزودت البلاد ببرلمان متعدد الأجناس /دستور 1996/.

الحزب الحاكم: المؤتمر الوطني الإفريقي.

أهم أحزاب المعارضة: الحزب الديمقراطي والمؤتمر الإفريقي وجبهة الحرية

الاقتصاد: يعتمد على الموارد المنجمية كالذهب /أول منتج في العالم/ الماس الحديد الفولاذ واليورانيوم.في عام 1992 كانت جنوب إفريقيا تحتل المرتبة السابعة في العالم في تصدير المنتوجات الزراعية. أما في الميدان السياحي فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة السادسة والعشرين من بين الدول المستقطبة للسواح سنة 1997.

اجمالى الدخل الفردي: 5400 دولار.

جمهورية جنوب إفريقيا عضوة في كل من منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) وحركة عدم الانحياز ومنظمة الكومنولث والمنظمة العالمية للتجارة وجمعية تنمية دول إفريقيا الجنوبية والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا.

ثابو مفويلوا مبيكي

ولد الرئيس ثابو مفويلوا مبيكي يوم 18 جوان 1942 في جنوب إفريقيا، بعد طرده من المدرسة سنة 1959 عقب إضراب مدرسي، زاول دراسته

كعصامي إلى غاية تحصله على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية سنة 1966 بجامعة سوساكس. ناضل في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي منذ بداية الستينات. شارك سنة 1961 في تجنيد الطلبة السود للتنديد بإقامة نظام التميز العنصري، ومارس مهام أمين لجمعية الطلبة الأفارقة. سنة بعد ذلك، غادر جنوب إفريقيا. وعين بين 1967 و 1970 في مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في لندن.

وعين مساعد أمين مجلس الثورة في لوزاكا ومثل المؤتمر الوطني الإفريقي في بريطانيا وبوتسوانا وسوازيلندا ونيجيريا و زامبيا.

في سنة 1975، أنتخب في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي، وبعد ثلاث سنوات، عين أمينا للشؤون السياسية في مكتب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي. وشغل بين 1984 و1989، منصب رئيس قسم الإعلام للمؤتمر الوطني الإفريقي. كما شارك السيد ثابو مبيكي الذي كان من بين أعضاء وفد المؤتمر الوطني الإفريقي الذي شرع آنذاك مع الحكومة في محادثات تحضيرية لمفاوضات بريتوريا التي توجت بإتفاقات " غروت شور".

كما شارك في كافة المفاوضات التي سبقت المصادقة على "الدستور الانتقالي".

وفي سنة 1994 عين نائبا لرئيس الجمهورية و في سنة 1997 أنتخب رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي رشحه للانتخابات الرئاسية التي نظمت في شهر جوان الماضي والتي فاز بها.

جمهورية كينيا

الموقع الجغرافي: كينيا بلد يقع في إفريقيا الشرقية تحده تترانيا جنوبا وأوغندا غربا و السودان وإثيوبيا شمالا والصومال من الشمال الشرقي.

رئيس الدولة: دانيال أراب موي

المساحة: تبلغ 582640 كلم^2

عدد السكان: يبلغ 28,3 مليون نسمة.

العاصمة: نايروبي

المدن الرئيسية: ممباسا / كيسومو/ ناكورو.

العملة النقدية: الشلينغ الكيني

اللغة الرسمية: الإنجليزية والسواحيلية

الديانة: الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية:

أدخلت تحت الحماية البريطانية (Protectorat Britanique) عام 1895 ثم أدمجت كمستعمرة للتاج البريطاني عام 1920 قبل أن تصبح كينيا جمهورية عام 1964 برئاسة جومو كينياتا الذي بقي رئيس لها إلى أن وافته المنية في عام 1978 حيث خلفه في منصب الرئاسة نائبه دانيال توورويتيش أراب موى الذي أعيد انتخابه سنة 1997 لعهدة رئاسية رابعة وأخيرة. وكانت أول انتخابات تعددية في كينيا قد جرت سنة 1992.

النظام السياسي: نظام رئاسي حسب دستور 1963.

الحزب الحاكم: الاتحاد الكيني الوطني الإفريقي.

أهم أحزاب المعارضة: الحزب الديمقراطي و الحزب الوطني للتقدم ومنتدى إعادة بناء الديمقراطية في كينيا والحزب الاجتماعي الديمقراطي.

الاقتصاد:

كينيا ثالث منتج عالمي لمادتي البن و الشاي أصبحت في سنة 1996 رابع منتج عالمي للأزهار. كما تعتمد على السياحة إذ تمتلك محمية شاسعة للحيوانات وشواطئ استوائية خلابة تجلب أعدادا كبيرة من السواح كل سنة.

الدخل القومي للفرد: يبلغ 330 دولار.

دانيال اراب موا

ولد في شهر سبتمبر 1924 في ساشو بمنطقة بارينغو في كينيا.أصبح دانيال أراب موا بعد دراسات زاولها بمدرسة أفريكا اينلاند ميشن- كابساببت في كينيا معلما بين 1945 و1949 ثم شغل منصب نائب مدير في ثانوية تامباش من 1950 إلى 1955، كما كان عضوا في المجلس التشريعي في 1955 ثم رئيسا للاتحاد الديمقراطي الإفريقي في كينيا من 1960 إلى 1964.

وفي سنة 1961 أصبح اراب موا أمين البرلمان للتربية و نائب بارينغو سنة 1961 ثم وزير التربية بين 1962 و 1963 قبل أن يحتل منصب وزير الحكومة المحلية بين 1963 و 1964. وأصبح بعد ذلك وزيرا للداخلية من 1964 إلى

1967 قبل أن تسند له مهام نائب رئيس و قائد شؤون الدولـــة في البرلمـــان ووزير الداخلية.

ويغشل دانيال اراب موى منصب رئيس الجمهورية منـــذ 1978 وبـــين 1981و 1983 ترأس منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) . وقد شارك في عـــدة أعمال وساطة لإحلال السلم وخاصة في التشاد وأنغولا والموزمبيق والسودان وإثيوبيا والصومال.

جمهورية ملاوي

الموقع الجغرافي: تقع جمهورية ملاوي عند ملتقى شرق وجنوب القارة الإفريقية. وتستحوذ بحيرة ملاوي على ربع المساحة الكلية للبلاد التي يحدها تنزانيا شمالا و الموزنبيق جنوبا و زامبيا غربا.

رئيس الدولة: باكيلي مولوزى

المساحة: 118484 كلم^2

عدد السكان: 10٫6 ملايين نسمة

العاصمة: ايلونغوى

المدن الرئيسية: بلونتير- زونبا

العملة: الكفاشا المالاوي

اللغة الرسمية: الانجليزية

الديانات: المسيحية 60 % الإسلام 35 % الأنيمية 5 %

نبذة تاريخية: كانت دولة ملاوي محمية بريطانية وتحصلت على استقلالها في 6 جويلية 1964 و نصب الدكتور كاموزو باندا نفسه رئيسا للبلاد مدى الحياة.

في عام 1993 الغي نام الحزب الواحد عن طريق استفتاء وأقيمت التعددية الحزبية. أصبح باكيلي مولوزى رئيسا للدولة بعد أولى انتخابات تعددية في ماي 1994.

النظام السياسي: نظام رئاسي تعددي بعد المصادقة على الدستور في مـــاي 1995.

الحزب الحاكم: الحزب الديمقراطي الموحد

أهم أحزاب المعارضة: حزب المـــؤتمر المـــالاوي- التحـــالف مـــن اجـــل الديمقراطية- الحزب الديمقراطي المالاوي الحزب الوطني الديمقراطي المالاوي- حزب الوحدة الوطنية - حزب الجبهة الوطنية.

الاقتصاد: يزخر ملاوي بعدة ثروات معدنية منها اليورانيـــوم و التونغـــستن والفوسفات و الاينان وبثروات الزراعية أهمها الـــشاي و التبـــغ و الـــسكر والقطن. **الدخل الفردي:** 150 دولار أمريكي مـــلاوي عـــضو في منظمـــة الوحدة الإفريقية (OUA) و منظمة الأمم المتحدة (ONU) و حركـــة عـــدم الانحياز و الكومنولث.

ايلسن باكيلي مولوزي

ولد ايلسن باكيلي مولوزي في 17 مارس 1943، زاول دراساته الابتدائية في مدارس مبشري الكنيسة الكاثوليكية الرومانية و بعد ذلك تحـــصل علـــى شهادة "لندن سكول سرتفكايت"، تحصل بعد ذلك على شهادات في التربية التقنية لـــ"ثارستد تيكنيكل كوليج" بالدانمارك و"هندرســـفيلد كـــوليج أف أيديوكايشن" معهد تربوي ببريطانيا.

وفي سنة 1995 عين دكتورا شرفيا في الحقوق بجامعة لينكل ميـــسوري.و عين في نفس الوقت مديرا للثانوية التقنية لنازاوا ومناضـــلا لحـــزب مـــؤتمر

مالاوي في سنة 1973 وبعد سنتين، أنتخب نائبا وأصبح أمينا عامـا لحـزب مؤتمر مالاوي.

ومن 1975 إلى 1982 تقلد عدة مناصب وزارية منها وزيـرا للـشباب والرياضة ووزيرا للنقل والاتصال.شغل عدة مسؤوليات في منظمات اجتماعية ومهنية بين 1982 و1990 وفي سنة 1991 أنشأ الجبهة الديمقراطيـة المتحـدة لإدخال تغيرات سياسية وترقية حقوق الإنسان. وفي السنة الموالية نظم الرئيس باندا استفتاء واعتمد حزب مولوزي.

وفي سنة 1994، فاز إيلسن باكيلي مولـوزي بالانتخابـات الرئاسـية والتشريعية.

مملكة سوازيلاند

الموقع الجغرافي: تقع مملكة سوازيلاند في جنوب القـــارة الإفريقيـــة وهـــي منحصرة بين دولة جنوب إفريقيا والموزمبيق.

حاكم الدولة: الملك مسواتي الثالث

المساحة: تبلغ 17363 كلم^2

عدد السكان: يبلغ 780000 نسمة

العاصمة: العاصمة الإدارية /مبابان/ العاصمة التشريعية/لوبامبا/.

المدن الرئيسية: لا فتنغ ولاريبي

العملة: ليلانغني

اللغات: الانجليزية والسوازية

الديانات: المسيحية57 % وعقائد محلية

نبذة تاريخية:

في عام 1968 أصبحت سوازيلاند مملكة دستورية مستقلة وفى سنة 1972 علق الملك سوبهوزا العمل بالدستور وحل الأحزاب السياسية وأعلـــن عـــن /حالة/ الطوارئ. وفى عام 1982 مات الملك سوبهوزا فخلفه الملك مـــسواتي الثالث الذي حل البرلمان عام 1992 وانشأ مجلسا عرائـــشيا تقليـــديا سمـــى بالليكوكو. وفى عام 1993 شرع في تطبيق الديمقراطية وأجريت انتخابات في شهر سبتمبر من عام 1998.

النظام السياسي: حكم ملكي علق العمل بالدستور القديم عـــام 1973 أمـــا الدستور الجديد لسنة 1978 فلم يقدم رسميا للشعب.

أحزاب المعارضة: منعها دستور 1978.

الاقتصاد:

تعد المياه المورد الطبيعي الوحيد للبلاد. و تتمثل أهم الصادرات في الـــسكر والعصائر المركزة غير الكحولية والقطن أما الإنتاج الزراعي فيتمثل قـــصب السكر والحوامض والذرة والأناناس.

الإنتاج القومي الخام: يبلغ 1440 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي: يبلغ 3800 دولار

مملكة سوازيلاند عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) .

الملك مسواتي الثالث

ولد يوم 19 أفريل عـــام 1968، زاول دراســـاته الابتدائيـــة والثانويـــة بسوازيلاند.

وتحصل على شهادة في العلوم السياسية والحقوق بعد أن تابع دراســـات عليا بانجلترا، وهو ولي عهد الملك سوبهوزا الذي توفي عام 1982، وعين ولي العهد من طرف العائلة الملكية عن عمر يناهز 14 سنة عام 1983.

وتربع على العرش يوم 25 أفريل 1986.

وتقاسم المسؤوليات الملكية مع الملكة الأم، حارسة القيم التقليدية، وتقلد منصب رئيس دولة وتكفل بالنشاطات التنفيذية، كما شغل منـــصب وزيـــر الدفاع منذ 1987.

ثبت المصطلحات والتعاريف*

الثورة الصناعية (industrial Revolution)

التغيرات التي طرأت على أساليب الإنتاج إثر اختـــراع الآلـــة البخاريـــة سنة(1769م) وتتمثل تلك التغيرات في إحلال الآلة محل الأيـــدي العاملـــة، وتقريب المسافات بالسكك الحديدية والسفن البخاريـــة وظهـــور المـــصانع الكبيرة. وكان لذلك آثار عميقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية زادت إنتاجية العمل زيادة كبيرة، واتسع نطاق المبـــادلات الداخلية والدولية، وارتبطت أجزاء العالم بعضها بـــبعض، ومـــن الناحيـــة الاجتماعية ظهرت التكتلات العمالية، ووضحت الفـــوارق بـــين طبقـــات المجتمع. وكانت الثورة الصناعية تأكيداً لانتهاء النظـــام الإقطـــاعي وبدايـــة الرأسمالية الحديثة.

الديكتاتورية (Dictatorship)

معناها تركيز السلطات في يد واحد دون الاستناد إلى قـــوانين معينـــة، ويخضع له المحكومون بدافع الخوف، ويمارس الحكم الديكتاتوري عادة لصالح جماعة محدودة. ويحاول الديكتاتوريون المحدثون صبغ حكمهم بصبغة دستورية يعتمدون على حزب رسمي وشرطة سرية ودعاية واسعة.

* محمد صهيب الشريف، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر بدمشق 2003

الإثنية، الأقوامية (Ethnology)

مصطلح أدخله السويسري **شافال** على العلوم سنة (1787م) في مطلع القرن التاسع عشر، وكانت الإثنولوجيا تعني علم تصنيف الأعراق، وكما عنت ولفترة طويلة جميع الدراسات التي كان موضوعها حياة المجتمعات (البدائية)، غير الأوروبية.

وهذا العلم يدرس المظاهر المادية والثقافية، لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات أو الأقوام البدائية، في مختلف الأمكنة والأزمنة، التي تبرز نتاج جهد الإنسان للسيطرة على البيئة الطبيعية.

أما حاليًا فالاتجاه هو نحو استخدام كلمة الأنتربولوجيا التي تشكل الإثنولوجيا جزء أو مرحلة من خطواتها.

الـرق (Slavery-Servitude)

يقصد بالشيء الرقيق، العبودية. وعند الفقهاء: عبارة عن عجز حُكمي، شُرع في الأصل جزاء عن الكفر. أما أنه عجز، فلأنه لايملك ما يملكه الحرّ من الشهادة، والقضاء، وغيرهما. وأما أنه حُكمي، فلأن العبد قد يكون أقوى في الأعمال من الحّر حسًّا.

الصراع الطبقي (Class Struggle)

المقصود بذلك طبقًا لنظرية (كارل ماركس) تميز المجتمع الصناعي الحديث بالنزاع بين أصحاب رؤوس الأموال من ناحية والطبقة العاملة من ناحية أخرى، حتى يأتي وقت تقهر فيه الطبقة العاملة طبقة أصحاب رؤوس

الأموال. ويقصد غير الماركسيين بالصراع الطبقي النزاع الذي يجد جذوره في فئات المجتمع وطبقاته، والذي لا يقوم على العوامل الاقتصادية وحدها، وإنما أيضًا على أسباب أخرى تساهم في إيجاده مثل التوزيع غير المتكافئ للسلطة والامتيازات.

الصهيونية (Sionisme)

حركة يهودية قومية هدفها إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة كموطن للشعب اليهودي. عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في (1897م) بمبادرة من تيودور هرتزل وهو أبو الصهيونية السياسية.

والصيغة هي صيغة تستند إلى رؤية إمبريالية تهدف إلى توظيف اليهود باعتبارهم مادة بشرية يمكن نقلها واستخدامها، كما تهدف إلى توظيف الطبيعة، إذ لا قداسة ولا حرمة لأي شيء. أما من الناحية الأخلاقية فإن الصهيونية (sionisme) ممارسة علمانية إمبريالية تقوم على العنف وإبادة السكان الأصليين أو طردهم من أرضهم وهي تستعين بالإمبريالية الغربية في تنفيذ مخططها، سواء في نقل اليهود أو في طرد الفلسطينيين.

العنصرية (Racialism)

تقوم هذه النظرية على أساس التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة.

وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس (عليا) و (دنيا)، وقد كانت

العنصرية النظرية الرسمية في ألمانيا النازية. واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية.

إستراتيجية (Strategy)

هي فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة.

والإستراتيجية، من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة.

التنمية (Development)

تعني في عمومها التوسع أو النمو أو التحسن في الملك أو الأوضاع. وهي سياسة تلجأ إليها الدولة للتخلص من التبعية الاقتصادية، والنهوض في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتحسين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، والتنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي. والتنمية تعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية (développement économique) التي تؤدي بالضرورة إلى التنمية الاجتماعية الشاملة.

ولكي تتحقق التنمية للدول فإن ذلك يعتمد على عدة عوامل منها التخطيط الاقتصادي السليم، وتكوين رؤوس الأموال العينية بتشجيع الادخار الحكومي، ومتابعة التقدم التقني.

الرأسماليـــة (Capitalism)

هي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي حل محل الإقطاع، ويقوم علـــى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل المأجور، واستخلاص فائض القيمة هو القانون الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

وقد نشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر، ولعبـــت دورًا في تطـــور المجتمع، فحققت إنتاجية عمل أعلى بكثير بالمقارنة بالإقطاع.

ودخلت الرأسمالية في مستهل القرن العشرين أعلـــى مراحلـــها مرحلـــة الإمبريالية الاحتكارية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية الماليـــة، وتنضم قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة، وتزيد من النزعة العـــسكرية علـــى نطاق لم يسبق له مثيل.

ثبت المصادر والمراجع

الكتب:

- صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، سنة1960، القاهرة.
- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، العدد49، الكويت.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2005.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في إفريقيا، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2005.
- د. عبد العزيز رفاعي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة1963.
- د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، عالم المعرفة، العدد34، سنة1980.
- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير.. الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم بلبنان بالإشترك مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط1، سنة2005،
- علي خليل، بنو إسرائيل (حقيقة الإقامة في مصر والخروج منها)، ط1، سنة1993، مطبعة عكرمة، دمشق.

الدوريات:

- السياسة الدولية، العدد45، يوليو سنة1976، القاهرة.
- السياسة الدولية، العدد50، أكتوبر سنة1977، القاهرة.
- المستقبل العربي (مجلة فكرية)، العدد5، سنة2000، لبنان.
- الوحدة (مجلة فكرية)، العدد97، أكتوبر سنة1992، الرباط، المغرب.
- شؤون سياسية، العدد الأول، السنة الأولى، يناير سنة1994.
- وثائق حول التعاون العربي- الإفريقي، الدورة العربية الإفريقية الثانية للشباب، الجزائر من5 الى7 يونيو سنة1983.
- السياسة الدولية (مجلة متخصصة)، العدد164، أبريل2006، القاهرة.
- وثائق خاصة بالمؤلف.

مواقع مختارة من الإنترنت

- www.arableagueonline.org 1/5/2006
- www.aljazeera.net 1/5/2006
- www.afrrica-union.org/psc/
- www.mac.gov
- www.Arab-ipu.org
- www.al2006.gov.sd
- www.arabsummits.org
- www.alqabas.com.kw
- www.kuna.net.kw
- www.pnn.ps/arabic/archive2006

كشاف التواريخ ورؤوس الموضوعات

كشاف التواريخ:

2000 النظام التأسيسي للاتحاد الإفريقي بلومي، 143

2002 أول قمة للاتحاد الإفريقي بدربن، 143

كشاف رؤوس الموضوعات

(أ)

(ج)

(ح)

(ن)

(هـ)

(و)

للمؤلف

1- **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2004، دمشق.**

2-**النظام الدولي الجديد:** الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية، سنة2003، طبعة ثالثة سنة 2006،الجزائر.

3- **أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي؛** دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة، 1999، الجزائر.

4- **منظمة الوحدة الإفريقية:** التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، الجزائر.

5- **التلوث البيئي:** مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، طبعة ثانية سنة 2006، الجزائر.

6- **الإعلام والمستقبل: أفكار ورؤى،** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.

7- **الصراع العربي – الإسرائيلي: ما أشبه اليوم بالبارحة،** مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

8- **أحداث متحركة... وفواصل لم تنته،** المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

9- فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
10- هجرة الكفاءات العربية: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
11- التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003، الجزائر.
12- الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2004، الجزائر.
13- آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2003، مصر.
14- نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.
15- الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.
16- النظام العالمي الجديد للإعلام: الأسس والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.
17- الانفجار السكاني في العالم : من تحدّيات العولمة .. إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.

18- **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت!!**، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.
19- **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2006، مصر.
20- **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بالتعاون مع الدار العربية للعلوم بلبنان، طبعة أولى سنة 2005، بيروت.

هذا الكتاب

منذ قمة القاهرة العربية – الإفريقية سنة (1977) ، والرامية إلى تفعيل التعاون في شتى المجالات ، ورغم موروث التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك ، التي كان من نتاجها ذلك التمازج الحضاري والمصالح المشتركة ، لم يعقد أى لقاء بين العرب والأفارقة ، وبالتالى ، بعث المؤسسات من جديد وتطوير تلك العلاقات والمؤسسات ، بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة للشعبين الإفريقي والعربي . وفي غياب التنسيق العربي الإفريقي ، نجد ظلال إسرائيل تتمدد ، وبشكل أخطبوطي مع دول الجوار الإستراتيجي وهى : تركيا وإثيوبيا وكينيا وغيرها .

ومما لاشك فيه ، أن بروز شخصيات إفريقية حتى النخاع ، وكاريزمية ، تملك الطاقة والإصرار أمثال : موبيكي ، وأوباسنجو ، وحسني مبارك ، وعبد العزيز بوتفليقة ، ومعمر القذافي ، من شأنها أن تذيب جليد أزمة الثقة العربية – الإفريقية ، التى تشهدها اليوم .

لماذا تردّت العلاقات بين العرب والأفارقة ووصلت إلى هذا المستوى من الإحباط وفقدان الثقة وتبادل الإتهامات ؟ ماسبب عدم وجود ترتيبات تتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية بإيقاعاتها السريعة والقوية ؟ عوامل ضعف التبادل التجاري ؟ تحديات العرب والأفارقة فى زمن " الفوضى البناءة؟ "

هذه التساؤلات وغيرها هى ما يضعها المؤلف فى الميزان والإجابة عليها فى هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق ،،،

الناشر

عبد الحي أحمد فؤاد

صدر أيضاً للناشر

- تطور النظريات والمذاهب السياسية
- حوض البحر الأبيض المتوسط
- النزاعات فى القارة الأفريقية
- أخر الدواء .. الديمقراطية
- الدولة الجزائرية الحديثة
- تطور السياسة الدولية
- إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل
- التحول الديمقراطى فى القارة الأفريقية
- نزاعات الحدود العربية
- الحوار بين الشمال والجنوب
- الدولة رؤية سوسيولوجية
- الإعلام السياسى والرأى العام
- دراسات فى الفلسفة السياسية
- الدعاية السياسية وتطبيقاتها

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة

القاهرة – مصر

تليفون : 6242520 – 6246252 (02 002)

فاكس : 6246265 (02 002)

www.daralfajr.com

E-mail : daralfajr@yahoo.com

التوزيع بالجزائر

الدار الجزائرية للطبع والنشر والتوزيع

تليفون وفاكس : 554949 (021)



I . S . B .N
977 - 385 – 115 -2